جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

الموضـــوع:

دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الجزائرية
دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104)

مقدمة من طرف الطالبين :
-بوزيدي الحبيب
-عدوش عمور

تحت إشراف الأستاذين :
- بلعياشي بومدين الغوثي
- مندلي صلاح الدين

لجنـــة المنـــاقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	زعفران منصورية	أستاذ محاضر – أ-	جامعة مستغانم
مقرر الاول	بلعياشي بومدين الغوثي	أستاذ محاضر – أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	مزاجة تواتية	أستاذ محاضر – ب-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2025/2024

التشكرات

نتوجه بالشكروالحمد إلى الله سبحانه الذي علمنا ما لم نعلم ووفقنا بإتمام هذا العمل كما نتقدم بالشكر الجزيل وفائق التقدير والاحترام لأستاذتنا المشرفين الذي ساعدانا كثيرا بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة وبمعلوماتهم النيرة

الأستاذ الدكتور " بلعياشي بومدين الغوثي " و الأستاذ الدكتور " مندلي صلاح الدين"

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمنا حرفا في هذه الحياة والى كل أساتذتنا لما قدموه لنا من توجيهات ونصائح وتشجيع مستمر أثناء الدراسة

ويسرنا أيضا أن نتقدم بخالص الشكروالتقدير لأعضاء لجنة المناقشة. لما بذلوه من جهد في قراءة وتدقيق طيات هذا البحث،.

كما نتقدم بالشكروالاحترام لكل موظفي البنك الخارجي الجزائري

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث، فجزى الله الجميع خير جزاء وأسأل الله أن يجعل خير أعمالنا خواتيمها، وخير أيامنا يوم تلقاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

الحمد لله عزوجل الذي وهبنا الحياة ومنحنا العلم والقدرة على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى أولئك الذين كانت كلماتهم مشاعل أضاءت لي الطريق، إلى من غرَسوا في قلبي حبّ الاجتهاد، وسقوه بالصبروالدعاء...
إلى والدي العزيز، رمز الحكمة والوقار ، و إلى روح أمي الطاهرة التي غابت عن عيني ولم تغب عن قلبي، رحمك الله برحمته الواسعة . أهديكما ثمرة سنوات من الجد والمثابرة، فأنتم أصل النجاح .
عرفانًا بجميلكم الذي لا يُرد وأسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتكم .

إلى عائلتي و خالتي و أبناء خالتي حفظهم الله
إلى أصدقائي الأوفياء الذين كانوا لي عونًا في رحلتي العلمية،
إلى كل من رافقني بخطوة أو بكلمة أو بدعاء...
أهديكم جميعًا هذه المذكرة، عربون تقديرووفاء.

إلى أساتذتي الأفاضل، وأساتذتنا المشرفين بشكل خاص الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم،
الأستاذ الدكتور " بلعياشي بومدين الغوثي " و الأستاذ الدكتور " مندلي صلاح الدين"
وإلى كل من ساهم بكلمة، بفكرة، أو بتشجيع في هذا العمل...

أهدي لكم هذا العمل المتواضع، تقديرًا ووفاءً وعرفانًا.

بوزيدي الحبيب

الإهداء

الحمد لله عزوجل الذي وهبنا الحياة ومنحنا العلم والقدرة على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى من كانت دعواتها وقود دربي،
إلى من تحملت بصبر كل تعبي، وفرحت لنجاحي أكثر مني...
إلى من إن تحدثتُ عن الوفاء كانت عنو انه...
أهديكِ يا أمي، تاج رأسي، هذا العمل المتواضع فأنتِ سرّ إنجازي وضياء مسيرتي.

وإلى والدي، السند الذي لا يميل. من غرَس فيّ القيم، وأرشدني في صمت الرجال العظماء،
شكراً لك على إيمانك بي رغم العثرات ولك في كل صفحة من هذا العمل بصمة من نور.

إلى إخوتي وأخو اتي، أنتم الدفء حين يبرد العالم، وإلى أصدقائي الذين شاركوني كل لحظة في هذه الرحلة،
كنتم عائلة ثانية، أزهرت بروحكم طريقي.

وإلى كل روح خفية كانت سببًا في استمراري،
إلى من علموني، ومن آمنوا بقدرتي،
أهديكم جميعًا هذه المذكرة...
فهي ليست نهاية الطريق، بل بداية الحلم.

إلى نخبة من الأساتذة الأجلاء، وإلى مشرفيَّ الفاضلين الذين كانوا منارة تهتدي بها خطو اتي،
الدكتور بلعياشي بومدين الغوثي، والدكتور مندلي صلاح الدين،
لما قدّموه من توجيهٍ سديد، ونصحٍ كريم، ومر افقة علمية مخلصة...

أهدي هذا العمل ثمرةَ الجهد والمثابرة، عربونَ وفاءٍ وامتنان لا يزول.

عدوش عمور

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ - د
الفصل الأول : الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والأداء البنكي	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية التكنولوجيا المالية	03
المطلب الأول : مفاهيم حول التكنولوجيا المالية	03
المطلب الثاني : نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	04
المطلب الثالث : قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية	07
المطلب الرابع : أهمية التكنولوجيا المالية	14
المبحث الثاني : ماهية الأداء البنكي	15
المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي وأنواعه	15
المطلب الثاني: أبعاد الأداء البنكي	17
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء البنكي	19
المطلب الرابع : أهداف وأهمية الأداء البنكي	20
المبحث الثالث : العلاقة بين التكنولوجيا المالية و الأداء البنكي	22
المطلب الأول : استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك	22
المطلب الثاني: التحولات التي شهدتها البنوك في ظل التكنولوجيا المالية	24
المطلب الثالث : أهداف استخدامات التكنولوجيا المالية في البنوك	27
المطلب الرابع : أثر التكنولوجيا المالية على البنوك	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر	
تمهيد	32

المبحث الأول : ماهية التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري	33
المطلب الأول: نظرة عامة على التكنولوجيا المالية في الجزائر	33
المطلب الثاني: استراتيجيات تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية	34
المطلب الثالث : الفاعلين الرئيسيين في منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر	35
المطلب الرابع : العلاقة بين البنوك الجزائرية في استخدامات التكنولوجيا المالية	37
المبحث الثاني : شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر	38
المطلب الأول : مفهوم شركات التكنولوجيا المالية و أنواعها	38
المطلب الثاني : نشأة شركات التكنولوجيا المالية و تطورها	39
المطلب الثالث : طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية و خصائصها المميزة	40
المطلب الرابع : ابرز الشركات الجزائرية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية	41
المبحث الثالث : واقع وافاق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري	43
المطلب الأول : التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في استخدام التكنولوجيا المالية	44
المطلب الثاني : الفرق بين الخدمات التقليدية البنكية و خدمات التكنولوجيا المالية	44
المطلب الثالث : منافع تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية	46
المطلب الرابع : تجارب دولية في التكنولوجيا المالية	46
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري	
تمهيد	51
المبحث الاول : لمحة عن البنك الخارجي الجزائري	52
المطلب الأول : التقديم بالبنك الخارجي الجزائري و الهيكل التنظيمي له	52
المطلب الثاني : التعريف بالبنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104) وهيكله التنظيمي	56
المطلب الثالث : تحليل نشاطات البنك الخارجي الجزائري	58
المطلب الرابع : وضائف وأهداف البنك الخارجي الجزائري	59
المبحث الثاني : الدينار الرقمي كعملة رقمية حديثة في ضل ابتكارات التكنولوجيا المالية	59
المطلب الأول : مفهوم الدينار الرقمي الجزائري ومزاياه في البنك المركزي الجزائري	59
المطلب الثاني : عوامل الدفع لتبني البنك الجزائري عملة رقمية (E-DZD)	61
المطلب الثالث : مشروع الدينار الرقمي وسيناريوهات تنفيذه	62
المطلب الرابع : أهم الاثار المحتملة والممكنة لاعتماد البنك المركزي العملة الرقمية بشكل مزدوج وتام مع العملة النقدية	64
المبحث الثالث : تقييم أثر التكنولوجيا المالية على اداء البنك الخارجي الجزائري	67
المطلب الأول: بطاقات الدفع الإلكترونية لدى البنك الخارجي الجزائري	67

المطلب الثاني : الوسائل الإلكترونية المعتمدة للدفع لدى بنك BEA	74
المطلب الثالث : الأنظمة التكنولوجية التي يعتمدها البنك الخارجي الجزائري	75
المطلب الرابع : مقابلة مع مدير البنك	76
خلاصة الفصل	78
الخاتمة العامة	81 - 79
المصادر والمراجع	88 - 82
الملاحق	91 – 89
ملخص الدراسة	/

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية	06
02	قطاعات التكنولوجيا المالية	10
03	تقنيات التكنولوجيا المالية	14
04	أنواع الأداء البنكي	16
05	أبعاد الأداء البنكي	19
06	أهداف الأداء البنكي	21
07	السيناريوهات الخمسة المحتملة لأثر التكنولوجيا المالية على البنوك	26
08	الفاعلين الرئيسيين في منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر	35
09	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	55
10	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي وكالة مستغانم 104	57
11	صورة لعملة الدينار الرقمي	61
12	نموذج لإصدار الدينار الرقمي	63
13	تأثير العملة CBD على مستوى الإقراض	66
14	بطاقات التي أصدرها البنك الخارجي الجزائري	68
15	بطاقات ماستر كارد الموجهة للأفراد	70
16	بطاقات ماستر كارد الموجهة للشركات	71
17	نماذج لبطاقات أمريكان إكسبريس المعتمدة لدى البنك الخارجي الجزائري	73

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية	08
02	بعض التقنيات الأخرى للتكنولوجيا المالية	13
03	مصفوفة SWOT لإستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية	23
04	الفرق بين التكنولوجيا المالية و الخدمات التقليدية	45
05	عدد البطاقات البنكية CIB التي أصدرها البنك الخارجي الجزائري في كل سنة	69
06	حدود السحب الشهري لبطاقات ماستر كارد حسب نوعها	71
07	رسوم بنك الجزائر الخارجي الخاصة ببطاقات ماستر كارد وفقا لفئاتها	72
08	رسوم المعاملات المالية ببطاقات ماستر كارد لدى البنك الخارجي الجزائري	72
09	قيمة السقف المسموح به للسحب الشهري عمولة الإصدار ، ورسوم اعادة التجديد السنوية لبطاقة أمريكان إكسبريس	73
10	قيمة المعاملات المالية باستخدام الموزع الالي DAB في البنك الجزائري وكالة مستغانم 104	76

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان

01	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري
02	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104)

قائمة المختصرات والرموز

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
TPE	Le Terminal de Paiement Electronique	جهاز الدفع الإلكتروني
DAB	Distributeur Automatique de billet	الموزع الآلي للأوراق النقدية
GAB	Guichet Automatique de Banque	ماكينة الصراف الآلي
FINTECH	Financial Technology	التكنولوجيا المالية
BEA		البنك الخارجي الجزائري
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
SWIFT	The Society for WorldWide Interbank Financial Telecommunication	جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك
POS	Point of sale	نقطة البيع
RIP	Relevé d'identité postal	رقم التعريف البريدي
NFC	Near–field communication	التواصل قريب المدى
SATIM	Société d'automatisation des transactions interbancaires de monétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
FINLAB	Financial Technology Lab	مختبر التكنولوجيا المالية
CIB	Carte Inter Bancaire	بطاقة الدفع البنكية
OTP	One time password	كلمة المرور لمرة واحدة
P2P	Peer to Peer	من النظر للنظير
RegTech	Regulatory technology	التكنولوجيا التنظيمية
BCBS	Basel Committee on Supervision Banking	لجنة بازل للرقابة المصرفية
COSOB	Comité national de régulation et de surveillance des opérations boursières	اللجنة الوطنية لتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
SATIM	Automated Teller Machine (ATM) and Automatic Interbank Relations Company	شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك
SWIFT	Association mondiale des télécommunIcations financières	جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية
BEA	Banque Étrangère Algérienne	البنك الخارجي الجزائري
CPA	Crédit Populaire Algérien	القرض الشعبي الجزائري
E-DZD	Dinar Numérique Algérien	الدينار الرقمي الجزائري

AMEX	American Express	أمريكان إكسبريس
ACTI	Automated Clearing and Transfer Items - ACTI	نظام المقاصة الإلكترونية
ARTS	Algérien Real Time Settlement -ARTS	نظام التسوية اللحظية
CBS	Coure Banking System	النظام المصرفي الاساسي

مقدمة عامة

المقدمة

شهد القطاع المصرفي تحولات جذرية في العقود الأخيرة، مدفوعًا بالتطورات التكنولوجية التي غيرت شكل الخدمات المالية عالميًا. أصبحت التكنولوجيا المالية (Fintech) إحدى الركائز الأساسية التي تعيد تشكيل النظام المصرفي، حيث لم تعد الخدمات البنكية تعتمد على الفروع التقليدية والمعاملات الورقية فقط، بل انتقلت إلى منصات إلكترونية متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين.

أدى هذا التحول إلى تحسين كفاءة العمليات المصرفية، حيث أصبحت البنوك قادرة على تقديم خدمات أسرع، أكثر أمانًا، وأقل تكلفة. على سبيل المثال، سمحت حلول الدفع الإلكتروني والمعاملات الرقمية بخفض زمن معالجة العمليات المالية من أيام إلى ثوانٍ معدودة، مما عزز تجربة العملاء وسهل العمليات التجارية.

في الدول المتقدمة، أصبح اعتماد التكنولوجيا المالية أمرًا ضروريًا لتعزيز التنافسية وزيادة ولاء العملاء. فقد كشفت تقارير عالمية أن 90% من المؤسسات المصرفية الكبرى تستثمر في الحلول الرقمية، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن 50% من العملاء يفضلون التعامل مع البنوك التي تقدم خدمات إلكترونية متطورة.

أما في الجزائر، فإن النظام المصرفي لا يزال يواجه عدة تحديات في تبني التكنولوجيا المالية، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب تشريعات واضحة، ومحدودية الوعي التكنولوجي لدى بعض العملاء. ومع ذلك، بدأت بعض البنوك، مثل البنك الخارجي الجزائري، في تبني تقنيات حديثة تهدف إلى تحسين أدائها وتوفير خدمات إلكترونية متطورة.

بناءً على ما سبق، تبرز الحاجة إلى دراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الجزائرية، مع التركيز على تجربة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم، بهدف فهم واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن استغلالها.

إشكالية البحث

في ظل التطورات المتسارعة في القطاع المالي، أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتحسين أداء البنوك الجزائرية. بناءً على ذلك، تتمحور الإشكالية الأساسية لهذا البحث حول:

كيف يؤثر التطور التكنولوجي في المعاملات المالية على تطوير وتحسين أداء البنوك بصفة عامة والبنوك الجزائرية بصفة خاصة؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، تنبثق عدة أسئلة فرعية:

1. ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟ وكيف تطورت؟
2. كيف تؤثر التكنولوجيا المالية على الأداء البنكي ؟
3. إلى أي مدى نجح البنك الخارجي الجزائري في تطبيق التكنولوجيا المالية؟ وما مدى تأثيرها على خدماته وأدائه؟
4. ما التحديات التي تواجه البنك الخارجي الجزائري في تبني التكنولوجيا المالية؟ وما الحلول المقترحة للتغلب عليها؟

فرضيات الدراسة

للوصول إلى إجابة دقيقة عن إشكالية البحث، يتم اعتماد الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: التكنولوجيا المالية تساهم في تحسين أداء البنوك الجزائرية من خلال تسريع العمليات المصرفية، تقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة كفاءة الخدمات.
- الفرضية الثانية: هناك تحديات تقنية وتشريعية وتنظيمية تعيق تبني التكنولوجيا المالية بشكل كامل في البنوك الجزائرية.

- الفرضية الثالثة: استخدام التكنولوجيا المالية داخل البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم أدى إلى تحسين تجربة العملاء، زيادة الأمان المالي، وتقليل الأخطاء التشغيلية.

أسباب اختيار الموضوع

1. الأسباب الذاتية

- الرغبة في فهم التأثير الحقيقي للتكنولوجيا المالية على النظام المصرفي.
- الاهتمام الشخصي بتطورات القطاع المالي والتحولات الرقمية.
- الحاجة إلى تقديم دراسة علمية تسلط الضوء على تجربة البنك الخارجي الجزائري في تبني التكنولوجيا المالية.

2. الأسباب الموضوعية

- أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الأداء البنكي وزيادة رضا العملاء.
- قلة الدراسات التي تناولت التكنولوجيا المالية في السياق الجزائري، مما يجعل هذا البحث مساهمة علمية جديدة.
- الحاجة إلى تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر مقارنةً بالدول الأخرى، وتقديم توصيات لتسريع التحول الرقمي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. توضيح المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية، من حيث تعريفها، أنواعها، وتطبيقاتها.
2. تحليل أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، من حيث الكفاءة التشغيلية، سرعة المعاملات، رضا العملاء، وتقليل المخاطر المالية.
3. استكشاف مدى تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر، من خلال تحليل التجربة الجزائرية ومقارنتها بالدول الأخرى.
4. تقييم تجربة البنك الخارجي الجزائري في تبني التكنولوجيا المالية، ومدى نجاحها في تحسين خدماته المصرفية.
5. تقديم حلول عملية للبنوك الجزائرية لمساعدتها في التغلب على التحديات التي تواجهها في مجال التكنولوجيا المالية.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في القطاع المالي، حيث أن التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية للبنوك لمواكبة المنافسة الدولية. وتتمثل أهمية الدراسة في:

- تقديم نموذج عملي لتطبيق التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال دراسة البنك الخارجي الجزائري.
- إبراز الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا المالية في البيئة الجزائرية، واقتراح حلول تساعد على تعزيز نجاحها.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، التحليلي، والمقارن لفهم تأثير التكنولوجيا المالية على أداء البنوك الجزائرية، مع التركيز على البنك الخارجي الجزائري.

المنهج الوصفي: يهدف إلى تعريف التكنولوجيا المالية، نشأتها، وتطبيقاتها، مع تحليل البيئة المصرفية الجزائرية ومدى تبنها لهذه التقنيات.

المنهج التحليلي: يُستخدم لدراسة تأثير التكنولوجيا المالية على الأداء البنكي، من خلال تحليل الكفاءة التشغيلية، تجربة العملاء، وتقليل التكاليف.

المنهج المقارن: يقارن تجربة البنك الخارجي الجزائري مع بنوك أخرى محلية ودولية، إضافةً إلى تقييم أدائه قبل وبعد تبني التكنولوجيا المالية.

يجمع البحث بين المناهج الثلاثة لتقديم تحليل شامل حول دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الجزائرية، مما يساعد في تقديم توصيات فعالة لتطوير القطاع المصرفي.

حدود الدراسة

1. الإطار الزماني

تمتد الدراسة بين عامي 2024 - 2020، نظرًا لأن هذه الفترة شهدت تطورًا كبيرًا في التكنولوجيا المالية عالميًا ومحليًا.

2. الإطار المكاني

تركز الدراسة على البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم، مع الإشارة إلى تجارب بعض البنوك الجزائرية الأخرى.

صعوبات الدراسة

واجه البحث عدة تحديات، منها:

- قلة الإحصائيات الدقيقة حول التكنولوجيا المالية في الجزائر.
- عدم توفر دراسات كافية حول التكنولوجيا المالية،.

هيكل الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع التكنولوجيا المالية وأثرها على تطوير أداء البنوك الجزائرية، مع التركيز على البنك الخارجي الجزائري – وكالة مستغانم. ولتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث يتناول كل فصل جانبًا محددًا من الموضوع، بدءًا من التأصيل النظري، مرورًا بتحليل واقع التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية، وانتهاءً بدراسة حالة تطبيقية للبنك الخارجي الجزائري ، حيث درسنا في كل فصل منها جانبًا من جوانب الموضوع وفق التدرج المنطقي التالي:

الفصل الأول خصص للإطار النظري، حيث تناول المفاهيم العامة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأداء البنكي. تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية التكنولوجيا المالية من حيث المفهوم، النشأة، التطور، والقطاعات التي تنشط فيها، إضافة إلى أهميتها في القطاع المصرفي. كما تناول الفصل كذلك الأداء البنكي من حيث تعريفه، أبعاده، أنواعه، والعوامل المؤثرة عليه، ثم خُتم الفصل بدراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء البنكي، مع التركيز على أثر الابتكارات التكنولوجية على نشاط البنوك وأهداف استخدامها.

الفصل الثاني تناول واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، من خلال دراسة تبني هذه التكنولوجيا في البنوك الجزائرية. تضمن الفصل عرضًا لمدى انتشار هذه الظاهرة محليًا، واستراتيجيات التبني، والفاعلين في المنظومة الرقمية الجزائرية. كما تطرق الفصل إلى نشأة وتطور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وأهم خصائصها وأمثلتها في السوق الجزائرية، ليختتم بتحليل التحديات التي تواجه تبني التكنولوجيا المالية في القطاع البنكي، والفروق بين الخدمات البنكية التقليدية والرقمية، إلى جانب عرض لبعض التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها.

الفصل الثالث خُصص لدراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (BEA)، حيث تم تقديم لمحة تعريفية عنه وهيكله التنظيمي، مع التركيز على وكالة مستغانم كنموذج. كما تناول الفصل مشروع الدينار الرقمي الجزائري، من حيث المفهوم والدوافع والآثار المتوقعة لاعتماده. وفي الختام، تم تقييم أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنك الخارجي الجزائري، من خلال استعراض الوسائل الإلكترونية المعتمدة، وتحليل بعض الأنظمة التقنية، مع تدعيم ذلك بمقابلة ميدانية مع مدير البنك لتوضيح الرؤية التطبيقية.

تختتم الدراسة بـ الخاتمة، التي تتضمن عرضًا لأهم النتائج التي تم التوصل إليها بشأن تأثير التكنولوجيا المالية على أداء البنوك الجزائرية، مع تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز تبني هذه التكنولوجيا، مثل تطوير التشريعات، تحسين البنية التحتية الرقمية، والاستثمار في تدريب الموارد البشرية. كما يتم اقتراح آفاق بحثية مستقبلية، مثل دراسة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين على القطاع المصرفي الجزائري، بهدف توفير أساس لمزيد من الدراسات التي تسهم في تطوير هذا المجال.

الفصل الأول : الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والأداء البنكي

الفصل الأول : الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والأداء البنكي.

تمهيد:

شهد القطاع المصرفي تطورًا ملحوظًا بفضل التكنولوجيا المالية، التي أصبحت عنصرًا أساسيًا في تحسين الأداء البنكي وتقديم خدمات أكثر كفاءة وسرعة. فقد ساهمت هذه التقنيات في تطوير أساليب الدفع، وتعزيز الأمان، وتوفير حلول مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء.

في ظل هذه التحولات، أصبح لزامًا على البنوك تبني استراتيجيات رقمية متقدمة للحفاظ على تنافسيتها والاستجابة لمتطلبات السوق المتجددة. فقد أتاح الاعتماد على التكنولوجيا المالية إمكانيات واسعة مثل تسريع المعاملات، وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات المصرفية.

بناءً على ذلك يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول التكنولوجيا المالية وأثرها على أداء البنوك، وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية تمثلت في:

المبحث للأول : ماهية التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني : ماهية الأداء البنكي

المبحث الثالث: العلاقة بين التكنولوجيا المالية وأداء البنوك.

المبحث الأول : ماهية التكنولوجيا المالية.

أدى التقدم التكنولوجي المتسارع على مستوى العالم إلى ترسيخ التكنولوجيا المالية كعنصر أساسي في الرؤية المالية المستقبلية، وكمكون متزايد الأهمية في قطاع الصناعة المالية. فهي تسهم بشكل مستمر في إحداث ابتكارات مالية متطورة، أعادت تشكيل آليات تنفيذ المعاملات المالية، وجعلتها أكثر كفاءة وسرعة. وقد انعكس ذلك في تبني مختلف تقنيات التكنولوجيا المالية، التي لا تقتصر فقط على تحسين العمليات المالية، بل تلعب أيضًا دورًا جوهريًا في جذب العملاء، نظرًا لما توفره من حلول مبتكرة تلبي احتياجاتهم وتعزز مكانتها كجزء لا غنى عنه في حياتهم اليومية.

المطلب الأول : مفاهيم حول التكنولوجيا المالية.

يشير مصطلح "التكنولوجيا المالية" إلى الدمج بين التكنولوجيا الحديثة والقطاع المالي، حيث يعتمد على الابتكارات التكنولوجية لتحسين وتطوير الخدمات المالية والمصرفية. ويتكون المصطلح من جزأين: الأول "التكنولوجيا"، وهو يشمل التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين، والثاني "التمويل"، والذي يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالخدمات المالية، مثل المعاملات المصرفية، وإدارة الأصول، والتأمين، والاستثمارات.

ونظرًا للتطور السريع لهذا المجال وتعدد استخداماته، ظهرت العديد من التعريفات التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من التكنولوجيا المالية يمكن عرضها كالتالي:

لقد عرف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) " التكنولوجيا المالية او الفيتنك Fintech" بأنها..."إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية " [1].

وعرف معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بإن التكنولوجيا المالية " هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية "[2].

كما عرفها أيضا صندوق النقد العربي بأنها : " الابتكارات المالية التي تدعمها التكنولوجيا ويمكن أن تنشأ عنها نماذج عمل تطبيقات عمليات ومنتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق المالية وتوفير الخدمات المالية[3] .

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت التكنولوجيا المالية بأنها: "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية" [4]

بناءً على التعاريف السابقة يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجموعة من الابتكارات والتطبيقات الذكية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتنظيم وإدارة العمليات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة القطاع المالي وتعزيز فعاليته. فهي تسهم

---

[1] رفيقة بن عيشوبة وآخرون، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجملة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01 ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2021،ص 165

[2] زينب حمدي ، الزهراء أو قاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية ، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2019 ، ص 402

[3] أيمن صالح، نوران يوسف، دليل مصطلحات التقنيات المالية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص. 10.

[4] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 ، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر ، 2018 ، ص 14

في تحسين جودة الخدمات المالية، وتوسيع نطاق الوصول إليها، وتقليل تكاليف المعاملات مقارنة بالأساليب التقليدية. كما تلعب التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تسريع العمليات المالية، وتعزيز الشفافية، وزيادة الأمان، مما يسهم في تحسين تجربة المستخدمين، ودعم الشمول المالي، وتسهيل المهام الإدارية والمحاسبية، مما يوفر خدمات أكثر كفاءة وجودة للأفراد والشركات.

المطلب الثاني : نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

إن فهم تاريخ وتطور التكنولوجيا المالية يساعدنا على فهم أهميتها في عصرنا الحالي بشكل افضل "فالتكنولوجيا المالية هي حلقة من حلقات دورة الابتكار المالي المتراكم وليست وليدة العقود الأخيرة، فقد ظهرت منذ أواسط القرن التاسع عشر"[5]

نشأ هذا المفهوم في أوائل تسعينيات القرن العشرين بفضل مشروع قامت به شركة سيتي كورب المالية، المعروفة الآن باسم سيتي جروب. إن اختصار fintech هو نتيجة اتحاد مصطلحين : التمويل والتكنولوجيا . أي الخدمات المالية من خلال التكنولوجيا.

باختصار، أدى التقدم التكنولوجي المستمر وظهور الإنترنت إلى فتح إمكانيات جديدة للمستخدمين ،و يؤثر تطوير التكنولوجيا المالية على خفض تكاليف بعض الخدمات المالية، مما يعني السرعة والشفافية والأمان. ويمكننا القول أنها مرت بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى: النشأة المبكرة (1866-1967)

"في أواخر القرن التاسع عشر أدى اندماج التكنولوجيا والمالية إلى إنشاء وإرساء أسس الفترة الأولى لآليات التمويل التي استمرت حتى بداية الحرب العالمية الأولى" [6]، فخلال هذه الفترة، شهد العالم ظهور العديد من التقنيات الجديدة فكان اول ظهور لتلغراف الكهربائي من طرف المخترع Samwil Morse سنة **1838** لنقل البيانات المالية و وارسال البرقيات في مختلف الدول وبين القارات وقد تطورت انظمة التحويلات المالية عبر التلغراف و في سنة 1866 تم مد اول كابل تلغرافي يعبر المحيط الأطلسي بنجاح، والذي مكن البنوك من ارسال الرسائل المالية بين امريكا وأوروبا بسرعة غير مسبوقة "فقبل الكابل كانت الاتصالات بين أوروبا وأمريكا تتم عن طريق السفن، وبصرف النظر عن مدة الرحلات فإنها كانت تتعرض لعدة مخاطر منها العواصف المحتملة كانت تؤخر الرحلات السفن " [7] ، واستمرت هذه التقنية لعدة عقود حيث اصبحت بشكل رئيسي في التحويلات المالية التي العالمية الاي تلتها ، وفي سنة 1918 ظهرت البنوك الاحتياطية وابتكرت ما يعرف بدائرة الأموال البرقية " وهي عبارة عن شبكة متخصصة لنقل الأموال عبر البنوك تعمل بنظام مورس متصلة بـ 12 بنك احتياطي " [8] مما ساعد المؤسسات المالية على إرسال الأموال بسرعة أكبر مقارنة بالتحويلات الورقية التقليدية ، و في عشرينيات القرن العشرين، تم إدخال الهواتف في المجال المصرفي، مما أتاح للعملاء إمكانية التواصل مع البنوك لإتمام معاملاتهم المالية دون الحاجة إلى الحضور شخصيًا إلى الفروع.

وفي ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، شهد القطاع المصرفي تطورًا في استخدام الآلات الميكانيكية المتقدمة، التي ساهمت في تحسين دقة إدارة الحسابات وحساب الأرصدة بكفاءة أكبر ، أسهمت هذه الابتكارات في تسريع تنفيذ العمليات المصرفية وتقليل نسبة الأخطاء البشرية في المعاملات المالية ، وفي عام 1950 أصدرت شركة The Diners Club أول بطاقة ائتمان حديثة من قبل مخترعها فرانك ماكنامارا (Frank McNamara)مصممة خصيصا لتلبية احتياجات رجال الأعمال في المطاعم والفنادق حظيت هذه البطاقة بقبول جيد، مما جعلها أول وسيلة دفع غير نقدية تُستخدم على نطاق واسع. وبعد هذا تم تطوير أنظمة بطاقات الدفع الحديثة في سنة

---

[5] طالم صالح، اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية منصات التمويل الجماعي أنموذجا ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13 ، العدد 02،جامعة تيسمسيلت ،الجزائر ، 2022، ص 249

[6] Douglas W. Arner, Janos N. Barberis, and Ross P. Buckley ،"The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm?" ،Working Paper No. 2015/047, Faculty of Law, University of Hong Kong ، Later published in: Georgetown Journal of International Law, Vol. 47, 2016، p7.

[7] Bernardo Nicoletti. The Future of FinTech: Integrating Finance and Technology in Financial Services. 1st edition. Cham: Springer International Publishing, 2017, p:14.

[8] Douglas W. Arner, and others, op cite , , p:01

1958: أطلق بنك أوف أمريكا بطاقة BankAmerica، التي أصبحت لاحقًا Visa، وكانت أول بطاقة ائتمان قابلة للاستخدام على نطاق واسع، مما أحدث تحولًا جذريًا في طرق الدفع، وبينما في سنة 1966 تأسست جمعية البطاقات المصرفية (Interbank Card Association)، و إنشاء شبكة تلكس في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، ألمانيا وفرنسا حيث كان لها أثر إيجابي من حيث الاتصالات، كما ساهمت في تطور التكنولوجيا مما أدى لاحقًا إلى إطلاق بطاقة MasterCard، لتصبح واحدة من أكثر أنظمة الدفع انتشارًا في العالم.

المرحلة الثانية :مرحلة التأسيس (1967-2008) : شهدت هذه الفترة تحولًا ملحوظًا نحو رقمنه الخدمات المالية التقليدية، مدفوعًا بالتطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات والتوسع الكبير في استخدام شبكة الإنترنت. وقد ساهمت هذه العوامل في تمهيد الطريق لاعتماد التكنولوجيا المالية، إلا أن استخدامها خلال هذه المرحلة كان لا يزال محدودًا، حيث اقتصر بشكل رئيسي على دعم العمليات المالية التقليدية وتحسين كفاءتها دون إحداث تغيير جذري في طبيعة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة. وخلال سنة 1967 قام جون شيبرد بارون (John Shepherd-Barron) بانشاء أول آلة حاسبة محمولة وأول جهاز صراف آلي ثم تثبيته من قبل بنك (Barclays) بلندن، في 27 جوان أطلق على بنك باركليز في انفيلد بموطن الصراف الآلي في العالم [9] ، و في عام 1970 تم إنشاء بيوت التطهير الخاصة بنظام الدفع بين البنوك (House Interbank Payment System - CHIPS) بهدف تبسيط وتسريع عمليات الدفع بين المصارف في نيويورك ، كما تم إنشاء الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية المُسَعَّرة آليًا (National Association of Dealers Automated Quotation NASDAQ) سنة 1971، حيث تم ابتكار نظام التداول الإلكتروني للأوراق المالية، مما سمح بإجراء عمليات الاكتتاب العام عبر المنصات الرقمية، شهدت هذه المرحلة ظهور أول بورصة رقمية في العالم (NASDAQ)، والتي شكلت انطلاقة نحو رقمنة الأسواق المالية. كما تم في عام 1973 تأسيس جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية (the society for worldwide Interbank Financial telecommunication) ، (SWIFT) بين البنوك مكونة من 239 مصرف من 15 بلد من العالم، " وهي عبارة عن هيئة اتصال بين المؤسسات المالية لتسهيل الحجم الكبير للمدفوعات عبر الحدود " [10]. مما ساهمت في تطوير أنظمة الدفع والتحويلات المالية الدولية . وتم اختراع جهاز الصراف الالي سنة 1980 ،" إذ يعد تاريخ ميلاد العلاقة بين الخدمات المالية والتكنولوجيا التي تتصف بالعمق، فهذا الاختراع أحد طرق استخدام التكنولوجيا لصناعة الخدمات المالية المفتوحة " [11] ، وفي سنة 1982: " أنشأ William Porter (TRADE PLUS) تجارة يقوم بها سماسرة الانترنت " [12] ، و في عام 1993، تم إطلاق اتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية كمشروع رائد من قبل سيتي كورب، بهدف تعزيز الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي، وتحقيق تكامل أكبر بين المؤسسات المصرفية والتكنولوجيا الرقمية، مما ساهم في تحسين الأمن السيبراني وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وبحلول عام 1995، أدى تطور شبكة الإنترنت إلى تمكين البنوك من اختبار رقمنة خدماتها، حيث كان بنك ويلز فارجو (Wells Fargo) أول من استخدم الإنترنت لتنفيذ العمليات المصرفية عبر الشبكة، مما فتح الأبواب أمام ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسّعها بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 1997، ظهر أول بنك افتراضي في العالم، وهو ING Direct في كندا، حيث اعتمد على تقديم جميع الخدمات المصرفية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى فروع تقليدية، مما أتاح للعملاء إمكانية إدارة حساباتهم بسهولة وأمان عبر المنصات الرقمية ، و شهد عام

---

[9] Douglas W. Arner, and others, brief history of Fintech, Idem p. 01.

[10] سهير بن الساسي ، بوطيخ نجوى ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ، 2019/2020، ص49

[11] Bernando Nicoletti, the,, op.cit. p:15.

[12] Douglas W. Arner, and others,, op.cit, p:01

2008 تحولًا جذريًا في النظام المالي العالمي، حيث تسببت الأزمة المالية العالمية في اضطرابات كبيرة، وقد أدى ذلك إلى تسارع تبني التقنيات المالية الحديثة مثل البلوك تشين (Blockchain) والذكاء الاصطناعي في إدارة المعاملات المالية وتحليل البيانات المصرفية، يواصل القطاع المالي تطوره المستمر بفضل التكنولوجيا المالية، حيث تسعى البنوك والمؤسسات المصرفية إلى الاستفادة من الحلول الرقمية المبتكرة لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وضمان استمرارية الأنظمة المصرفية في مواجهة التحولات السريعة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية.

المرحلة الثالثة : مرحلة الابتكار المتسارع (2008- الى يومنا هذا ...2025)

ومع أزمة المالية في 2008، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة إقتصادية بامتياز،" أدت إلى فقدان عامة الناس الثقة بالنظام المصرفي التقليدي، مما مهد الطريق إلى إذكاء الوعي بالبحث عن إيجاد حلول تكنولوجية، تساعد على التصدي للآثار التي خلقتها الأزمة "[13] ، فقد أدى التقاء تقنيات متقدمة، مثل الهواتف الذكية، وتحليلات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، إلى تحفيز موجة غير مسبوقة من الابتكار ، بدأ عصر الشركات الناشئة بالازدهار، مدفوعًا برغبة المستثمرين في الابتكار واستجابة لاحتياجات المستهلكين المتزايدة. في هذا السياق، شرعت البنوك التقليدية في تبني نهج يشبه نهج الشركات الناشئة، حيث اتجهت إلى تبني تقنيات حديثة لتعزيز الابتكار في الخدمات المصرفية. وقد أدى ذلك إلى تسهيل تطوير المنتجات المصرفية الرقمية، مستفيدة من مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة لابتكار حلول مالية أكثر مرونة وتطورًا ، "وفي مثل هذه الظروف المواتية جاء مزودو خدمات التكنولوجيا المالية حاملين معهم خدمات جديدة وحديثة بتكلفة أقل من خلال عرضها في منصات أو تطبيقات متقنة التصميم[14]" ، وقد ساعد هذا الابتكار في تعزيز الشمول المالي، حيث أتاح الوصول إلى الخدمات المالية لفئات كانت تعاني سابقًا من نقص في الخدمات المقدمة من المؤسسات التقليدية.

الشكل (01) :يمثل التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية .

.

Source: (Anjan V. Thakor, FINTECH AND BANKING: What do we know?, Journal of Financial Intermediation, Washington University in St. Louis, CFAR, 2019, p. 3)

[13] فريد حبيب لبان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الإستثمار، الكويت، 2019، ص 10

[14] Hazik Mohamed, Hassnian Ali, Blockchain, Fintech, and Islamic Finance, DEG press, Germany,2019. p 21

المطلب الثالث : قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية.

أحدثت التكنولوجيا المالية تحولًا جوهريًا في سوق الخدمات المالية، مما أسهم في تنشيطه عبر مختلف القطاعات، وذلك من خلال تبني مجموعة من التقنيات والخدمات المبتكرة التي تعزز الكفاءة، وتوسع نطاق الشمول المالي، وتدعم التنافسية في البيئة الاقتصادية الحديثة ، ويمكن تسليط الضوء على أبرز القطاعات والتقنيات التي تشملها التكنولوجيا المالية فيما يلي:

الفرع الاول: قطاعات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الخدمات المالية في شتى القطاعات والمجالات المتنوعة،

حيث لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق رسمي يحدد بشكل دقيق القطاعات التي تشكل نطاق صناعة هذه التكنولوجيا . ورغم تعدد المحاولات لتقسيم هذه الصناعة، فإن معظمها يركز على الشركات التي تعتمد بشكل أساسي على الابتكار التكنولوجي في تقديم الخدمات المالية حيث يمكن عرض أهم القطاعات التي تملكها التكنولوجيا المالية فيما يلي :

أولا: قطاعات الموجة الاولى

يُقصد بقطاعات الموجة الأولى حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية، "بأنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة، والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة " [15] وتتمثل فيما يلي :

1- **المدفوعات (the payment) :** " نقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الإتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، و يمكن الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات " [16]، و مع تزايد الاعتماد على الهواتف الذكية تم تطوير طرق متنوعة للسماح للمستهلكين بالسداد بسهولة عبر الهاتف الجوال أو عن بعد، وثمة أنواع عديدة من المدفوعات التي تتم عبر الهاتف المحمول أو الإنترنيت ونذكر منها :

- **الخدمات المصرفية الهاتفية :** أصبحت شائعة في بعض الدول لاستخدامها في تحويل الأموال بين الأفراد، وسداد الفواتير، وتنفيذ الخدمات المصرفية عبر تطبيق يقدمه البنك للمستخدم، مما يتيح له إجراء المعاملات المالية مباشرة من حسابه المصرفي.
- **مدفوعات الرسائل القصيرة sms :** تُعرف مدفوعات الرسائل النصية القصيرة، والتي تُسمى أيضًا الرسائل القصيرة المميزة، بأنها وسيلة لدفع ثمن المنتجات أو الخدمات عبر رسالة نصية. عند إرسال رسالة نصية تتضمن المعلومات المطلوبة إلى الرقم الصحيح للمستفيد، يتم إضافة قيمة المبلغ إلى فاتورة الهاتف المحمول، مما يتيح إتمام الدفع بشكل فوري.
- **المدفوعات عبر الانترنت :** يستخدم العديد من الأشخاص الدفع عبر الإنترنت من خلال متصفح الهاتف المحمول مثل Safariو Chromeأو تطبيقات أخرى، بشرط توفر اتصال بالواي فاي، توجد عدة طرق للدفع بهذه الطريقة، على سبيل المثال، يمكن إدخال تفاصيل البطاقة يدويًا على موقع البائع الإلكتروني، أو شحن بطاقة مصرفية مرتبطة بتطبيق الهاتف المحمول بشكل تلقائي، أو استخدام خدمة مثل PayPal، أو ببساطة النقر على الرابط المرفق بالفاتورة الرقمية التي تُرسل إلى المستخدم عبر البريد الإلكتروني.
- **الاتصالات الميدانية قريبة المدى (NFC) :** تُعرف تطبيقات الهاتف المحمول المرتبطة بنقاط البيع بتقنية الاتصال قريب المدى NFC حيث يقوم الهاتف بالتواصل مع التطبيق عند نقاط البيع عبر أجهزة مخصصة لذلك باستخدام موجات لاسلكية. يتم نقل المعلومات من الهاتف إلى جهاز نقطة البيع دون الحاجة لوجود تماس بينهما.

---

[15] مجوري نجاة ، عتيق نصر عواطف، الخدمات الرقمية المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي، دراسة حالة تجارب دولية - كينيا، الهند، الامارات - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2021/2022، ص 12.

[16] متوفر على الموقع : www.investopedia.com/terms/p/payment.asp

بتاريخ2020/06/09 ، على الساعة : 13:05.

الجدول (01) :يمثل مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا

	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
التكلفة	التنقل +فرصة لإضاعة الوقت	رسوم قليلة, لا يوجد هدر للوقت
السهولة	في العادة يتطلب الأمر حمل للنقود ,و إيصالا ورقيا	موثقة الكترونيا ومشفرة
التجارة الإلكترونية	لا إمكانية للوصول إلى العملاء غير المتعاملين مع البنوك والتكلفة العالية	مزودي خدمة الدفع , بوابات الدفع الإلكتروني

المصدر: تقرير بيرفوت , التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا , بيرفوت و ومضة , 2016 .

2- **الإقراض ورؤوس الأموال :** تتمثل الوظيفة الأساسية التي تأسست من أجلها الشركات الناشئة في جذب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، بالإضافة إلى توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتمكن من الحصول على قروض من البنوك. ومن أبرز الأنشطة التي تُمارس في هذا السياق ما يلي:

- **التمويل الجماعي:** يتيح هذا النموذج للمستثمرين إمكانية المساهمة في رأس مال شركة معينة، مما يجعلهم مساهمين في الشركة. وبالتالي، يحصلون على نسبة من الأرباح تتناسب مع حصتهم في حال تحقق أرباح من قبل المؤسسة.
- **منصات مقارنة القروض :** تعتبر هذه المنصات وسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على رؤوس أموال هذه المؤسسات وتوفير التمويل اللازم لدعم أنشطتها ، وقد " لعبت هذه المنصات دور الحل التمويلي البديل لنعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرص والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت أي هي بمثابة مقايضة[17] "
- **الإقراض من نظير إلى نظير P2P:** هي منصة إلكترونية للإقراض تتيح تقديم القروض دون الحاجة إلى وساطة بنكية بين الأفراد والمؤسسات الاستثمارية الصغيرة. تقوم هذه المنصات بربط المقرضين بالمقترضين مباشرة، حيث تسمح بعض المنصات للمقرض باختيار المقترض الذي يرغب في تمويله، بينما تقدم منصات أخرى القروض على شكل حزم. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المنصات خدمة تصنيف المخاطر من خلال فحص المقترضين باستخدام خوارزميات تعتمد على تقنية البيانات الكبرى و يعتبر هذا ضمن أنظمة

[17] ويسام بن فضة، حكيم بن حسان ، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04 ، العدد 03 , جامعة بومرداس، الجزائر ،2020،ص 115 .

إقراض الأموال للأفراد أو الشركات. حيث يحصل المقرض على فائدة ويسترد أمواله عند سداد القرض، كما هو الحال في حساب التوفير. ومع ذلك، قد يكون الاستثمار في القروض أكثر خطورة في بعض الأحيان مقارنة بحساب التوفير.

ثانيا : قطاعات الموجة الثانية

في هذا القطاع، تتسع نطاقات عمل شركات التكنولوجيا المالية لتركّز بشكلٍ متزايد على الأنشطة القائمة على التقنيات عالية الدقة والحلول المالية المتطورة. وذلك من خلال توفير بيئة أكثر تطورًا وأسواقًا أكثر ازدحامًا من الناحية الرقمية وحركة استثمارية أكبر مقارنة بالقطاع التقليدي. ويمكن تقسيم هذه القطاعات على النحو التالي :

1- **إدارة الثروات : يغطي مجال** إدارة الثروات مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات الاستشارة المالية وإدارة الأصول، بالإضافة إلى مؤشرات شاملة لرصد الثروة الشخصية ، و " تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه ويذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم "[18]

2- **التحويل المالي الدولي :** من خلال تسريع عملية تحويل الأموال وإقراضها، تتفوق التكنولوجيا المالية على الآليات الحالية من حيث السرعة والأمان، التكلفة والسهولة. كما تساهم في التخلص من الوسطاء التقليديين والضوابط القانونية المعقدة التي تحد من عملية نقل الأموال، مما يعزز حرية تداول الأموال على مستوى العالم ، و " وفقا لتقرير جولدن مان ساكس تمثل السوق العالمية للتحويلات الدولية مبلغ سنوي قدره 580 مليون دولار بزيادة قدرها 5% سنويا. في المتوسط تمثل تكليف المعاملات الخاصة بهذه التحويلات ما بين 6% إلى 7% من المبالغ (حوالي ثلاثين مليار دولار سنويا) ، ظهرت مبادرات مبتكرة لمعالجتها، تعتبر Transfer Wise المثال الأكبر شهرة في الوقت الحالي، إن إرسال 100 جنيه إسترليني من المملكة المتحدة إلى ألمانيا يكلف 0.5% من المبلغ مع Transfer Wise مقابل 6.8 لدى HSBC و 5.1% مع RBS و 3.3% مع ويسترن يونيون، مبدأ الشركة هو مطابقة المدفوعات التي تسير في الاتجاه المعاكس بمساعدة الخوارزميات " [19]

3- **التأمين:** يقدم منتجات مرنة تتناسب مع احتياجات عملاء التأمين، بالإضافة إلى توفير حلول أكثر فعالية لتقييم مخاطر شركات التأمين بشكل دقيق وفي الوقت المناسب ، و " يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين بأنها استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين مما يحسن من صورة التأمين التقليدي ويساعد على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين " [20] وهناك عدد كبير من الموظفين الذين لا يمتلكون حسابًا مصرفيًا، مما يعني عدم وجود سجل ائتماني لهم وبالتالي عدم مشاركتهم في المؤسسات التي تقدم الخدمات التأمينية. ومع ذلك، فقد ابتكرت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة (start-up) حلاً لهذه المشكلة من خلال تقديم التأمين فائق الصغر: " ويقصد به كل خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخل المنخفضة في

---

[18] ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

[19] هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المالية والمصرفية في ظل التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية بالدول العربية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدية ،الجزائر ، 26 سبتمبر 2019، ص 9 .

[20] وهيبة عبد الرحيم، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر ، 2019، ص 466.

مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه "[21]

يمثل الشكل رقم (02) قطاعات التكنولوجيا المالية :

:

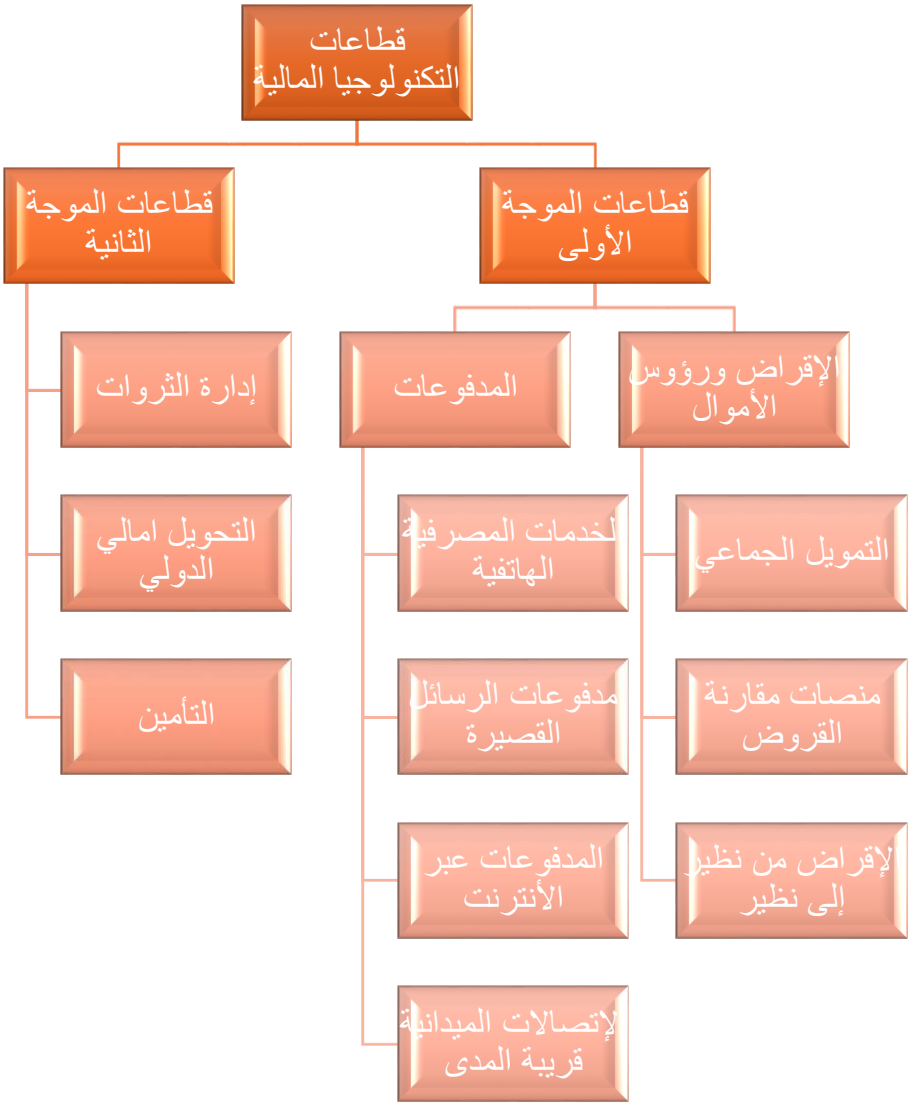

المصدر: من إعداد الطلبة بناء العديد من المراجع، تذكر منها:

- **ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، مرجع سبق ذكره ، ص 115.**

[21] أسامة فتحي، الدور الرقابي في دعم منظومة التأمين متناهي الصغر ، تقرير الهيئة العامة لرقابة المالية ، 2017، ص 12

- **هاجر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .**
- **وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 466.**
- **أسامة فتحي، مرجع سبق ذكره ، ص 12**

الفرع الثاني :تقنيات التكنولوجيا المالية

أحدثت التكنولوجيا المالية (FinTech) تحولًا جذريًا في قطاع الخدمات المالية، حيث أعادت تعريف طرق تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات على حد سواء. ولم تعد هذه الخدمات حكرًا على المؤسسات التقليدية، بل أصبحت متاحة بسهولة وسرعة، وبأقل تكلفة، مما ساهم في تعميم الشمول المالي وتمكين فئات جديدة من الوصول إلى حلول مالية متطورة ، وتتفاعل الموجة الحالية من التكنولوجيا المالية مع أحدث التقنيات الناشئة، لتقديم حلول ذكية وفعّالة، أبرزها:

سلسلة الكتل أو البلوكشين Block Chain): في ظل الثورة الرقمية العالمية، برزت تقنية البلوك تشين كحلٍّ ثوري تجاوز حدود التطبيقات التقليدية، مما دفع الحكومات والمؤسسات إلى تبنيها كبديل استراتيجي، يعود هذا الإقبال إلى عدم قدرة الأنظمة القائمة خاصة في المجالين المالي والتقني على مواكبة السرعة والتعقيد الذي فرضته التحولات الحديثة. تتميز هذه التقنية بهيكلية فريدة تعتمد على قواعد بيانات موزَّعة وغير خاضعة لسلطة مركزية، حيث تُخزَّن المعلومات في شبكة عالمية من العُقَد (Nodes) المتزامنة، مما يضمن حفظ البيانات بشكل دائم وآمن، ويُقلل الاعتماد على الوسائط التقليدية القابلة للاختراق أو التعديل .

وهذه التقنية عبارة عن" نظام يتيح لمجموعة من الحواسيب المتصلة، إنشاء سجل دفتري إلكتروني للتحقق من البيانات والتعاملات والمصادقة عليها وحفظها في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من النقاط والتي تسمى (العقد) حول العالم، تسمح للكثير من الأطراف بإدخال المعلومات والتأكد منها، بحيث تمتلك كل نقطة حاسوب أو جهة في هذه السلسلة نفس النسخة، وفي كل مرة يتم إضافة عقود واتفاقيات إلكترونية ، يتم التأكد والتحقق من صحتها قبل إضافتها، حيث يكون في النهاية سجل مشفر وأمن[22] ".

العملات المشفرة: هي عملة رقمية أو افتراضية لامركزية، تُعتبر أصلًا رقميًا يعتمد على تقنية البلوكشين ويتم تخزينها إلكترونيًا. تتميز بمعاملات سريعة و رسوم منخفضة، وقدرة عالية على حفظ البيانات بشكل آمن ودقيق. كما تتمتع بميزة الثبات وعدم القابلية للتغيير بفضل استخدام تقنيات تشفير متطورة، مما يجعل اختراقها أو التلاعب بمعاملاتها شبه مستحيل. كما تعرف أيضا: "أنها وحدة اعتباريه ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة إضافة إلى أنها لا تقترن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها أو تخزينها إلكترونيا وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي[23]"

الحوسبة السحابية : تُعرف هذه التكنولوجيا بأنها نظام يعتمد على نقل عمليات المعالجة ومساحات التخزين من الأجهزة المحلية إلى ما يُسمى بالسحابة الإلكترونية (The Cloud)، وهي خوادم افتراضية يُمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.. كما تُساهم في تخفيف الأعباء التقنية عن الشركات، حيث تتولى جهات مُتخصصة مهمة بصيانة وتطوير البرامج، مما يُقلل التكاليف ويُزيد الكفاءة و"عرفت ميكروسوفت الحوسبة السحابية بأنها تقدم خدمات الحوسبة الخوادم ، والتخزين .قواعد البيانات ، الشبكات ، البرمجيات ،

[22] مجروري نجاة ، عتيق نصر عواطف، مرجع سابق، ص 16.

[23] أحمد هشام قاسم النجار ، العملات الافتراضية المشفرة – دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2019، ص32

والتحليلات وأكثر من ذلك عبر الانترنت فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنت ، وبهذا تتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات[24] "

العقود الذكية : هي برامج رقمية مكوَّنة من مجموعة أكواد برمجية تعبِّر عن الشروط والبنود المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة ، وترتكز على تقنيات حديثة مثل البلوك تشين، مما يضيف مستوى عالٍ من الأمان، حيث تبقى جميع المعاملات مشفرة وغير قابلة للتعديل أو التغيير. وتتميز هذه العقود بقدرتها على التنفيذ الذاتي دون الحاجة إلى وسيط أو طرف ثالث، إذ تضمن تنفيذ الشروط بدقة تامة وفقاً للبرمجة المحددة مسبقًا.

التكنولوجيا التنظيمية : تعد هذه التقنية أداة حيوية تمكن المؤسسات المالية من الالتزام بالأنظمة والضوابط التشريعية بفعالية عالية. حيث تركز بشكل أساسي على رقمنة عمليات الامتثال المالي، وخاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال (AML)، من خلال رصد الأنشطة المشبوهة والحد من التدفقات المالية غير المشروعة. كما تلعب دوراً محورياً في تعزيز إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) عبر آليات متطورة للتحقق من هويات العملاء وبياناتهم، مما يسهم بشكل مباشر في الوقاية من عمليات الاحتيال المالي ويضمن أعلى مستويات الشفافية والموثوقية في التعاملات ، و " تعتبر التكنولوجيا التنظيمية أهم أنواع التقنيات المالية لكونها تساهم في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على العمل وفق قواعد الامتثال المالية، وذلك يشمل المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير، ومن أهم أولويات التكنولوجيا التنظيمية هي رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال، والتي تهدف لتقليل العائدات المتحصلة بصورة غير مشروعة وقاعدة أعرف عميلك والتي يقصد بها العمليات التي تتحقق من هوية العملاء في المؤسسات المالية لمنع الغش والممارسات غير السليمة[25] ".

تعلم الالة : يُعد تحليل البيانات التنبؤية عملية تعتمد على بناء واستخدام النماذج لاستخلاص التوقعات استنادًا إلى أنماط مستمدة من بيانات سابقة، ويُطبق هذا النهج في مجالات متعددة، لا سيما في القطاع المالي. من ناحية أخرى، يُشير تعليم الآلة إلى عملية مؤتمتة تُمكّن الأنظمة من التعرف على الأنماط واكتسابها من كميات ضخمة من البيانات، مما يسمح لها بالتعلم بطريقة مشابهة للعقل البشري. تُستخدم هذه التقنية في تطوير نماذج التحليل التنبؤي، حيث يتم تدريب الآلة تحت إشراف مختصين، من خلال ربط مجموعة من الخصائص الوصفية بسمة مستهدفة لتحقيق دقة أكبر في التنبؤات.

أنترنت الاشياء : يُعد إنترنت الأشياء مجالًا متطورًا ومزدهرًا يفتح آفاقًا جديدة للابتكار، حيث يهدف إلى تسهيل حياتنا بشكل كبير، مما سيؤثر على طبيعة الخدمات المصرفية. ففي عالم التمويل اليوم، أصبح التحول الرقمي أمرًا حتميًا، حيث بات الهاتف المحمول عنصرًا أساسيًا وقناة رئيسية للبنوك. ومع ذلك، لا تزال شركات التكنولوجيا المالية تتساءل عن الجدوى الاقتصادية لمشاريع إنترنت الأشياء في قطاع البنوك والتمويل، نظرًا لتعقيد استخدامها والحاجة إلى معرفة متخصصة لتنفيذها بفعالية ، "و يمكننا تعريف أنترنيت الأشياء ((IOTعلى أنها عبارة عن نظام من أجهزة الحوسبة المترابطة التي يمكنها جمع البيانات ونقلها عبر شبكة لاسلكية دون تدخل بشري، لا يتعلق الأمر فحسب بأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية بل يمكن تقريبا توصيل كل شيء يحتوي على مفتاح تشغيلا [26]"

البيانات الضخمة : تشير البيانات الضخمة إلى مجموعة واسعة من المعلومات ذات الحجم الهائل، التي يمكن تحليلها باستخدام تقنيات حسابية متقدمة لاستخلاص الأنماط والاتجاهات، خاصة فيما يتعلق بسلوك الأفراد وتفاعلاتهم. وتتميز البيانات الضخمة

---

[24] صغير خولة، اثر التكنولوجيا المالية على توسع النشاط المصرفي (دراسة حالة بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وكالتي البروقية بالمدية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2021-2020، ص 24 .

[25] ميرفت محمد عبد الوهاب ، التكنولوجيا المالية ومدى استفادت الفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، للمجلد 113 ،العدد547 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع ، مصر، 2022، ص 97 .

[26] نفيسة الخير ، التقنيات المالية الحديثة، تقرير صندوق النقد العربي ، العدد 04 ،أبوظبي ، الامارات، 2020، ص 06.

بثلاث خصائص رئيسية: الحجم الكبير، التنوع، والسرعة في التوليد والمعالجة. وتُستخدم في مجالات متعددة، مثل تصنيف العملاء، اكتشاف عمليات الاحتيال، إدارة المخاطر، وتقديم الخدمات المالية المخصصة.

الذكاء الاصطناعي : يُحسّن الذكاء الاصطناعي العمليات المصرفية عبر مكافحة غسيل الأموال، وتطوير روبوتات الدردشة الذكية، وكشف الاحتيال، وتبسيط التحليلات المالية. هذه التقنيات ترفع كفاءة البنوك وتُعزز الأمان، مما يضمن تجربة عملاء أكثر سلاسة وموثوقية. ويعرف ايضا بأنه " ابتكار يعتمد على أجهزة الحاسوب والخوارزميات بهدف محاكاة وتقليد الذكاء البشري كما يستعين بالبيانات الضخمة والأساليب الاحصائية الحديثة والأتمتة، لتكون المخرجات من التحاليل والاستنتاجات أكثر دقة وفعالية وكفاءة، ومن بين استخدامات تقنية الذكاء الاصطناعي في المعاملات المالية والمصرفية يوجد: عمليات السوق، وقرارات التسعير، والتحوط الاستشراف ادارة المخاطر التفاعل الذكي مع العميل وتحديد احتياجاته ".[27]

الجدول (02) :يمثل بعض التقنيات الأخرى للتكنولوجيا المالية

الاستشاري المالي Advisor – Robo	وهي منصات تعمل على توفير نصائح الإستثمار باستخدام الخوارزميات المالية , فهي تحد من الحاجة لمديري الإستثمار البشري , مما يقلل بشكل كبير من تكلفة إدارة المحافظة
المعاملات المصرفية المفتوحة Open Banking	وتنص على أن البنوك يجب أن تسمح للشركات كطرف ثالث بتطوير تطبيقات جديدة باستخدام بيانات البنك مثل : تطبيقات المحمول للسماح للعملاء بتحكم أكبر في بياناتهم المصرفية والقرارات المالية .
المسرعات Accelerator	والمعروفة أيضا , بمسرعات البذور وهي برامج يتم اعتمادها من قبل المؤسسات المالية لتوجيه العمل مع الشركات الناشئة في التكنولوجيا .

المصدر: الشريف مصباح أبو كرش , عصر التكنولوجيا المالية الجديد الفيتنك , مجلة الدراسات المالية والمصرفية ,المجلد 26 , الأردن ' ص 10 .

[27] رابح الأمين المانسبع ، آليات رقمنة الخدمات المالية والمصرفية لإرساء الشمول المالي اعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية كسبيل ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر 2022، ص 638.

الشكل (03) : تقنيات التكنولوجيا المالية

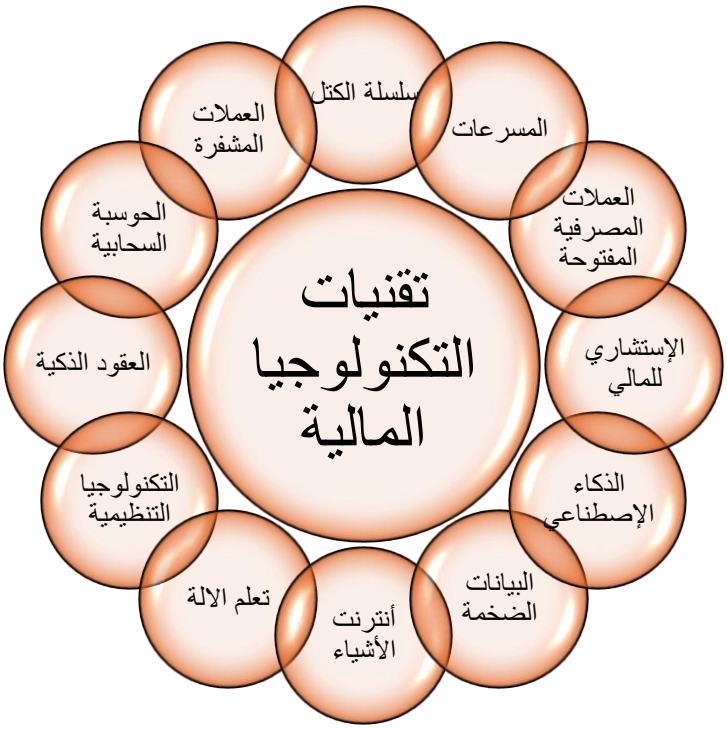

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على عدة مراجع نذكر منها

- **مجروري نجاة ، عتيق نصر عواطف، مرجع سابق، ص 16.**
- **الشريف مصباح أبو كرش ،مرجع سبق ذكره ، ص 10 .**

المطلب الرابع :أهمية التكنولوجيا المالية .

"تبرز أهمية التكنولوجيا المالية كونها احدى القنوات الرئيسية في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها و خدماتها المالية الحديثة وأنها تقدم خدمات كبيرة للبنوك وأسواق رأس المال، فضلا عن تحليل البيانات والقوائم المالية والمدفوعات و إدارة الزبائن لأموالهم، كما تساهم بشكل أساسي بخفض التكاليف وزيادة رؤوس الأموال بالكمية و السرعة المناسبين الجميع المستفيدين، علاوة على ذلك فهي تفرض على المنظمين والمشاركين في السوق تحديات في الموازنة بين العوائد و المخاطر المحتملة للابتكارات المالية الحديثة لضمان استمرارهم وبقائهم في السوق. كما لتكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الأدوات المالية كالتسهيلات الائتمانية وغيرها بسهولة تامة " [28] ، كما تحظى التكنولوجيا المالية حاليًا بأهمية كبيرة نظرًا للفوائد العديدة التي تقدمها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعزيز الشمول المالي والنمو الاقتصادي الشامل وتنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال الابتكارات التي تتيح تقديم الخدمات المالية للفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي.
- تسهيل توفير مصادر تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الاستقرار المالي باستخدام التكنولوجيا لضمان الالتزام باللوائح التنظيمية وإدارة المخاطر.

[28] إسكندر زهراء ، جار الله حمود ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 33، 2020، ص 98

- تسهيل التجارة الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج من خلال توفير حلول مدفوعات عبر الحدود فعالة من حيث التكلفة وذات كفاءة عالية.
- يساهم استخدام الدفع الإلكتروني في تحسين كفاءة العمليات الحكومية، مما يتطلب إجراء إصلاحات إضافية لسد الثغرات في الأطراف التنظيمية المتعلقة بحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

المبحث الثاني : ماهية الأداء البنكي.

يعتبر أداء البنوك من المواضيع الرئيسية التي تهم المتخصصين وأصحاب المصلحة، وذلك بسبب الدور الهام الذي تلعبه في دفع النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المالية وتقديم خدمات مصرفية تساهم في تحسين التدفقات النقدية، التي تعد أساساً للنمو الاقتصادي ،ومن خلال هذا المبحث، سيتم التطرق إلى ما يلي :

المطلب الأول : مفهوم الأداء البنكي و أنواعه.

تسعى البنوك إلى تحقيق أداء فعّال يضمن كفاءة التشغيل وتكامل وحداتها، من خلال استخدام أدوات دقيقة لقياس الأداء، بما يعزز التقييم والرقابة الداخلية. وسنستعرض في هذا السياق مفهوم الأداء البنكي وأنواعه.

أولا : مفهوم الاداء البنكي :

يُعرف الأداء البنكي على أنه مجموع الأدوات والأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل البنوك لأداء مهامها وتنفيذ وظائفها ضمن البيئة البنكية الخارجية، بهدف تقديم الخدمات البنكية بشكل فعال .

"يعتبر الأداء المالي في البنوك على أنه محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عليهما " [29] ، وقد عرف الأداء البنكي على أنه " مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاطات المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة البنكية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات البنكية"[30]

ثانيا : انواع الأداء البنكي :

الأداء المالي:" هو حسن التسيير للتدفقات والمعاملات المالية بحيث تقدم المؤسسات المالية اعلى مستوى من الخدمات المالية اعتمادا على مستوى محدد من الموارد وتتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغيير الأسعار وحدة المنافسة ".[31]

الأداء الاقتصادي : يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (إنتاج ، الربح ، القيمة المضافة . رقم الأعمال ، حصة السوق ، المردودية...) وتدنية استخدام مواردها[32]

الأداء الاستراتيجي : " هو الأداة الأفضل لجعل استراتيجية المؤسسة مفهومة من قبل الجميع بدءً من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى في الهيكل التنظيمي ، وذلك من خلال تمثيل الاستراتيجية بمجموعة من المؤشرات قياس الأداء "[33] ، و يرتبط هذا المفهوم بالنهج الاستراتيجي الذي يتبعه البنك المعني بهدف تحقيق غاية محددة، حيث يُعد مؤشراً على مدى توظيف الموارد المتاحة من قبل القائمين

---

[29] محمود عميد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة ،01القاهرة ، مصر 2013 ،ص 09 .

[30] حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة ، 01 عمان، الأردن، 2011 ، ص 145.

[31] ليليا بن منصور، دلال عجالي، دراسة تحليلية لتقييم الاداء في المؤسسات المالية والتأمينية والصحية، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 13 العدد 01 ،جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر 2017، ص 36 .

[32] عادل عشي، علي رحال ،الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة ، كلية الحقوق والعلو م الإقتصادية ،قسم علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2000-2002 ، ص 22

[33] قاسم هاشم صبيحة ، جياد العبادي رزاق ، أثر الثقة التنظيمية في الأداء الاستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات 2010، ص 46.

على التدريب بكفاءة وفعالية، بما يسهم في تلبية احتياجات العملاء وتحقيق الأهداف التنظيمية المنشودة. كما يُمثل تجسيداً عملياً للخطط الاستراتيجية، ويُسهم في الوصول إلى نتائج ملموسة، إضافةً إلى تمكين الإدارة من التفاعل السريع والفعال مع التغيرات غير المتوقعة.

الأداء التسويقي: يحدد هذا الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف وظيفة التسويق بأكثر كفاءة وفعالية ، من خلال زيادة مبيعاتها، رفع حصتها السوقية لمعلم المؤسسات الاقتصادية " [34]

الأداء التجاري :يُعبر الأداء التجاري عن مدى نجاح الأنشطة المرتبطة بالتسويق والوظائف التجارية في بلوغ أهداف المؤسسة المتعلقة وكسب رضا العملاء. ومن أبرز المعايير التي يُستند إليها في تقييم هذا الأداء: حجم الزبائن، نسبة الربحية، تطور قاعدة العملاء، ومستوى الإقبال على خدمات المؤسسة .

و "يصف هذا الأداء كفاءة وفعالية الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ويعتبر : رقم الأعمال ، المردودية، عدد الزبائن معدل شراء منتجات وخدمات المؤسسة من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة[35]"

الشكل (04) : يمثل أنواع الأداء البنكي

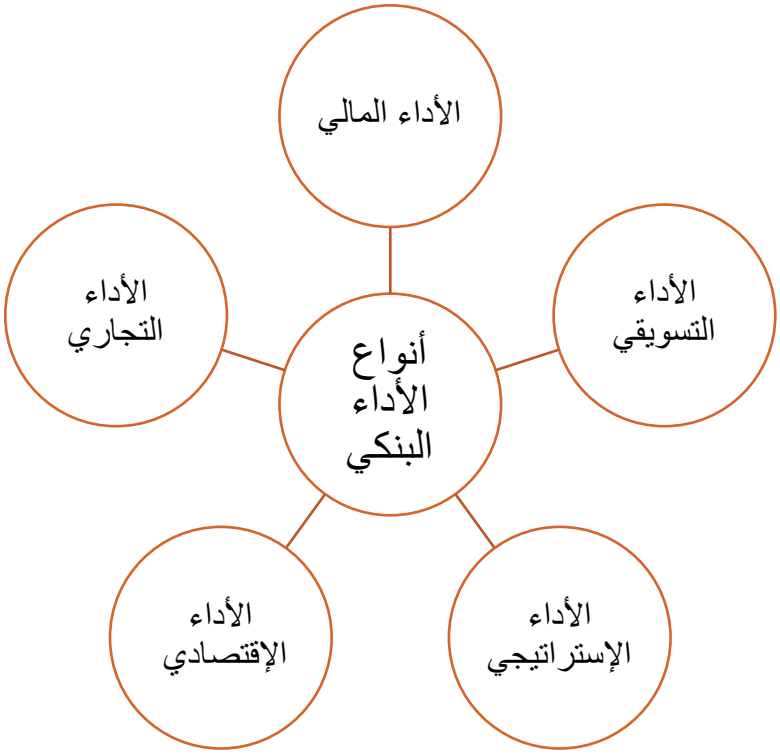

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عدة مراجع نذكر منها :

- **عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 - صونية كيلاني ، مرجع سبق ذكره، ص 36 .**

[34] صونية كيلاني ، استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة 1 ، الجزائر، 2015-2016، ص 36 .

[35] زينب بوقابة، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الاداء في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة الجزائز 3 ، الجزائر ، 2011 ، ص 84

المطلب الثاني : أبعاد الأداء البنكي

يُعد الأداء مفهوماً أساسياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة،. ويعتمد الأداء على مجموعة من الأبعاد التي يُعتبر فيها عنصراً محورياً في العملية الإدارية، حيث يحظى باهتمام كبير نظراً لأهميته. كما يُشكل أحد أهم محاور الاهتمام في هذا المجال و أن تحقيقه الأمثل يعتمد على عدة أبعاد أساسية تُحدد فعاليته وتأثيره وهي الآتي:

1. **بعد الأداء الوظيفي :**

يُعد الأداء الوظيفي من العناصر الجوهرية المرتبطة بنشاط موظفي البنك، إذ يشكل عاملًا حاسمًا في استمرارية البنك وبقائه، حيث يعتمد نجاحه إلى حد كبير على كفاءة العاملين فيه ومستوى أدائهم ، فبإمكان مصرفين يمتلكان نفس الموارد المالية، والتكنولوجية، والمعلوماتية أن يختلفا في أدائهما نتيجة لتفاوت كفاءة الموارد البشرية فيهما. وبناءً عليه، يُعد أداء العاملين عاملاً حاسمًا في تحديد نتائج البنك، إذ إن توظيف الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة، مع توفير التحفيز والتطوير المستمر، ينعكس إيجابيًا على إنتاجية الفرد وأدائه، وبالتالي على أداء البنك بشكل عام.

وللأداء الوظيفي عناصر ومكونات نذكر منها : [36]

المعرفة بمتطلبات الوظيفة : وتشمل المعارف العامة والمهارات الفنية، والمهنية والخلفية العامة عن الوظيفة والمجالات المرتبطة بها.

نوعية العمل : وتتمثل في مدى ما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به وما يمتلكه من رغبة مهارات براعة، وقدرة التنظيم وتنفيذ العمل دون الوقوع في الأخطاء.

كمية العمل المنجزة : أي مقدار العمل الذي يستطيع الموظف إنجازه في الظروف العادية للعمل ومقدار سرعة هذا الإنجاز.

المثابرة والوثوق : وتشمل الحدية والتفاني في العمل وقدرة الموظف على تحمل مسؤولية العمل وإنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل المشرفين.

2. **بعد الأداء الاستراتيجي :**

"مرتبط باستراتيجيات البنك المحدد لتحقيق هدف معين وهو مقياس لكيفية استخدام الموارد من قبل المدربين كفاءة وفاعلية لإرضاء الزبائن ولتحقيق الأهداف التنظيمية المرغوب فيها[37]"

"ويعتبر ترجمة للخطط الاستراتيجية والوصول إلى نتائج، ومساعدة المديرين على الاستجابة السريعة وبفاعلية للتغيرات غير المتوقعة، ويمكن النظر إليه على أنه كيف تعمل المنظمة إجمالاً " [38]

3. **بعد الأداء التسويقي:**

"ونعني به نشاط المصرف التسويقي المرتبط بكل الخدمات المصرفية المعروضة، حيث يصف الكفاءة والفعالية الوظيفية التجارية " تعتمد الإدارة العليا في تقييم الأداء التسويقي على مجموعة من المقاييس، منها ما هو مالي مثل الربحية، وحجم المبيعات، والحصة السوقية، ومنها ما هو غير مالي مثل جودة الخدمة، ورضا العملاء وولائهم، بالإضافة إلى قيمة العلامة التجارية .

وأهمها :[39]

---

[36] عزوز محمد ، أثر تدقيق محددات الأداء الوظيفي على فعالية الموظفين في الإدارة الرياضية ،مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد10 ، العدد05 ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ،2020 ، ص 56 .

[37] رملي حمزة، قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر، نموذج لقياس الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالث ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 07 ، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية و التجاري وعلوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ، 2018، ص300.

[38] طباوي أمينة ، بودربالة حدة سارة، استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في قياس الأداء الاستراتيجي لمؤسسة مطاحن الأغواط، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10 ، العدد 02 ، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية ، جامعة الأغواط ،الجزائر، 2019، ص 93 .

الربحية : تعتبر الأرباح هدف مركزي لكل مؤسسة هادفة إلى الربح لإثبات وجودها وبقائها ضمن السوق التنافسية .

الحصة السوقية : تمثل الحصة السوقية المقياس الأفضل لقياس الأداء التسويقي والتي يتعرف من خلالها على ربحية المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها، فالحصة السوقية تعرف بكونها مؤشرا فاعلا وقويا للتدفق النقدي والربحية، كما أنها تمثل مقياس مهم للأداء التسويقي الجيد والتي يتم من خلالها التمييز بين المؤسسات الناتجة وغير الناجحة في نشاطها.

رضا الزبائن: لقد أصبح رضا الزبائن واحدة من الأمور الحيوية والهامة لاسيما في قطاع الأعمال المالية سواء كانت هذه الأعمال تقدم خدمتها عالميا أو محليا، إذ أدركت معظم المصارف أن رضا الزبائن يمنحها مبررا قويا للبقاء والنمو وأن عدم تمكنها من تحقيق ذلك الرضا يجعلها عاجزة عن الاستمرار والمنافسة لاسيما في ظل التحديات المتمثلة بالتطور التكنولوجي.

4. **بعد الأداء المالي:** "يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة وتحقيق معدل مردودية بتكاليف منخفضة اعتمادا على عدد من المؤشرات المالية "[40] .

وتكمن معايير تقييمه في : [41]

- **المعايير التاريخية** : وهي معايير مستمدة من أداء البنك ذاته في الماضي إذ يمكن للمحلل المالي حسب المؤشرات المالية من القوائم المالية لغرض رقابة الاداء السنة المعينة، قياسا بتلك السنوات مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية للبنك والخارجية.
- **المعايير القطاعية** : هي معايير الأداء مستمدة من القطاع البنكي الذي ينتمي إليه البنك، وهي تشير الى معدل اداء مجموعه من البنوك، اذ انه في الوقت الذي تتفاوت فيه البنوك في الأداء فإن هناك خصائص مشتركة بينه.
- **المعايير المستهدفة :** وهي معايير تعمل إدارة البنك على بلوغها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها ويعني الابتعاد عنها او عدم تحقيقها، انحرافا في عن الأداء المطلوب ولابد من تشخيص مسبباتها ومعالجتها.
- **المعايير المطلقة :** هي عباره عن المعايير التي تنعكس تقاليد او تشريعات سائدة أو الناشئة من المعايير الدولية وهي تعكس جودة مجموعة من المعايير النسب المالية المتعارف عليها.

يمثل الشكل (05) :أبعاد الأداء البنكي

---

[39] عبد الرحمان شامي، إلياس سليماني، التوجه السوقي والأداء التسويقي، دراسة تطبيقية بالبنوك العمومية بولاية بشار، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 06 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2017 ، ص 46 .

[40] نعمان محصول ، موصو سراح ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 03 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2019، ص 123 .

[41] خليل محمد حسن الشماع ، المحاسبة الادارية في المصارف ، دار وائل النشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2015 ، ص 653 .

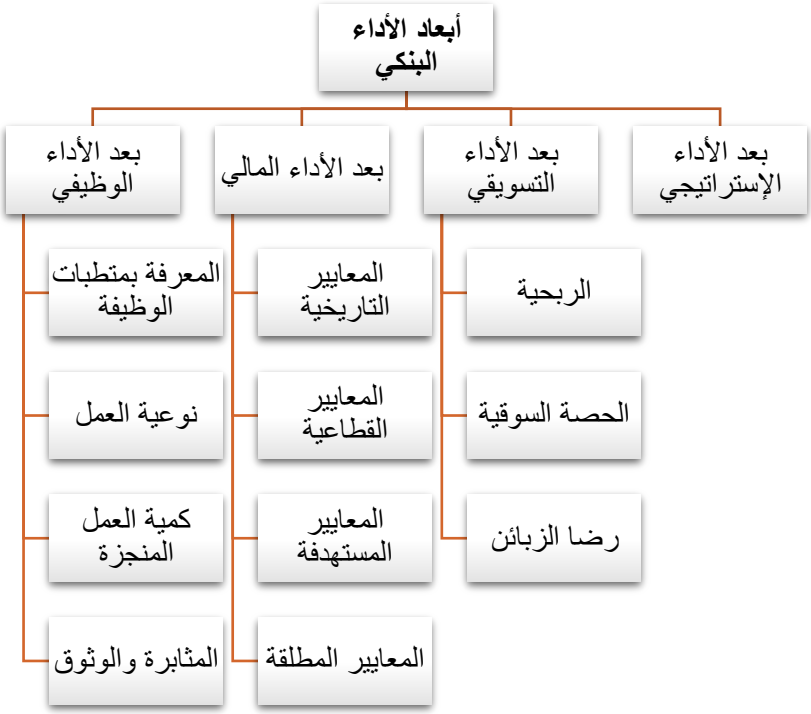

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عدة مراجع نذكر منها

طباوي أمينة ، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

عبد الرحمان الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء البنكي

تصادف المؤسسة أثناء مزاولة نشاطها جملة من التحديات والعراقيل التي قد تؤثر سلباً على قدرتها في تنفيذ مهامها بكفاءة. و هذا ما يدفع القائمين على تسييرها إلى العمل على تحديد مصادر هذه المشكلات، وتحليلها بدقة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ويُعد من أبرز العوامل التي تؤثر على مستوى الأداء البنكي ، نذكر ما يلي: [42]

- **العوامل الإقتصادية :** العوامل الاقتصادية هي أكثر انعكاسا على الأداء وذلك لطبيعة نشاط البنك من جهة، ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مواردها ومستقبل منتوجاتها من جهة أخرى، وهي بدورها تنقسم حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة كمعدلات النمو الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية معدلات التضخم، أسعار الفائدة ..... الخ وأخرى قطاعية متعلقة بالنشاط كدرجة المنافسة هيكل السوق اليد العاملة المؤهلة ..... الخ.
- **العوامل الثقافية :** وتؤثر هذه الأخيرة على الأداء بطريقتين فمن جهة تعتبر العوامل الداخلية الثقافية من ثقافة البنك و المستوى الثقافي لعماله و إطاراته عامل أساسي في تحديد تطور وقوة أدائه. فثقافة البنك ومرونته ومواكبته لتطورات العصر ميزة أساسية أما من جهة أخرى فالعوامل الثقافية الخارجية والتي تتعلق بالبيئة التي يتواجد فيها البنك كذلك لها نفس الأهمية ، فالوعي والقدرة على تقبل التطورات التي تفرضها العولمة من طرف المجتمع مثلا تسهل على البنك عملية الموازنة بين ما تقدمه داخل الحدود المحلية وما تقدمه خارجها، مما يحسن أداءه ويطوره ..

[42] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ،المجلد 01 العدد 01 ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2001، ص 92، 93 .

- **العوامل التكنولوجية والإبداع:** بخلاف مختلف العوامل السابقة فان العوامل التكنولوجية التي تذكر منها المعارف العلمية البحث العلمي والإبداعات التكنولوجية وغيرها تمثل عنصر بالغ الأهمية، وذلك لان نوعية التكنولوجية التي يستخدمها نساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تعظيم مستويات الأداء وعليه يجب على البنك متابعة التطورات التكنولوجية و التبوء بها و تقييمها وتحديد أثارها
- **العوامل السياسية والقانونية :** تعتبر هذه العوامل من العوامل ذات التأثير الكبير على الأداء الاقتصادي للبنك ، وتتكون من مؤسسات النظام الحكومي ، سياسات الدولة المالية والنقدية ، كما تشمل أيضا التشريعات والقرارات الإدارية واللوائح والإجراءات المنظمة لها ، و بصفة عامة تشمل العوامل الأساسية و القانونية العوامل التالية :

-مدى قدرة النظام على تحقيق الاستقرار السياسي .

-وضوح الأهداف على مستوى الاقتصاد الوطني ..

-التشريعات والقوانين.

المطلب الرابع: أهداف و أهمية الأداء البنكي

أولا : أهداف الأداء البنكي

يمكن حصرها فيما يلي :[43]

التوازن المالي : وهو الهدف الذي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقه، لأنه يؤثر على الاستقرار المالي للمؤسسات المالية، يمثل في وقت معين التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، والتي تمثل خلال الفترات المالية، التي تتطلب المساواة بين الدفع والاستلام، أو بشكل عام بين استخدام الأموال ومصدرها.

لذلك، يجب تمويل رأس المال الثابت المتمثل في الاستثمارات، من خلال الصناديق الدائمة (رأس المال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، وبالتالي تلبية الالتزامات المختلفة وضمان عدم وجود

طريقة لتحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات.

ما سبق يوضح أن الرصيد المالي يساهم في توفير السيولة والسهولة المالية، وتكمن أهمية تحقيق التوازن المالي المستهدف في:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمار بأموال دائمة.
- ضمان سداد بعض أو كل ديون بشكل موثوق في فترة زمنية قصيرة .
- تقليل من المخاطر التي تواجه المؤسسة.

نمو المؤسسة ينظر إلى نمو الشركة على أنه عامل أساسي في تعظيم قيمتها، لذلك فإن قرار النمو يعتبر قرارا استراتيجيا، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور التوسع البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات سياسات توزيع الارباح وهيكل سياسات التمويل، ويحدد أهداف النمو في تطوير الكفاءات العامة المتاحة للمؤسسات.

الربحية والمردودية تمثل الربحية حصيلة عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس كفاءتها، كما أنه يمثل فعالية إدارة الشركة في تحقيق الأرباح، ويعبر عن العلاقة بين الأرباح ومبيعات الشركة تهدف المؤسسات والمؤسسات الاقتصادية إلى قياس الربحية لتقدير درجة قوة الكسب وربحية المشروع الكافية لتحقيق صافي ربح من الأنشطة العادية.

---

[43] السعيد فرحات جمعة , الاداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 247.

كما تعتبر الربحية أحد الأهداف الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة وتحققها، لأنها الهدف العام للمؤسسة والربحية كمفهوم عام بدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة، والوسائل المستخدمة، يتم تحديد نوع الربحية بشكل عام للمؤسسة وتركز اهتماماتها على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

السيولة وتوازن الهيكل المالي: تقيس السيولة للمؤسسات المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، أي القدرة على تحويل الأصول المتداولة (حقوق الملكية والقيمة الممكن تحقيقها إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة يمنع المؤسسات من الوفاء أو المواجهة الالتزام المفروض عليها وإجراء مدفوعات معينة، يقيس هذا المتغير قدرة الأصول المتداولة للشركة على تغطية التزاماتها المتداولة. يتوازن الهيكل المالي للمؤسسات المالية من خلال تغطية الاستخدامات الثابتة بموارد دائمة وموارد قصيرة الأجل بأصول سائلة، وبالتالي ضمان حقوق المقرضين وضمان عدم تعرض المؤسسات المالية الصعوبات مالية، لذلك تلعب التكاليف المالية دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية.[44]

الشكل (06) :يمثل أهداف الأداء البنكي

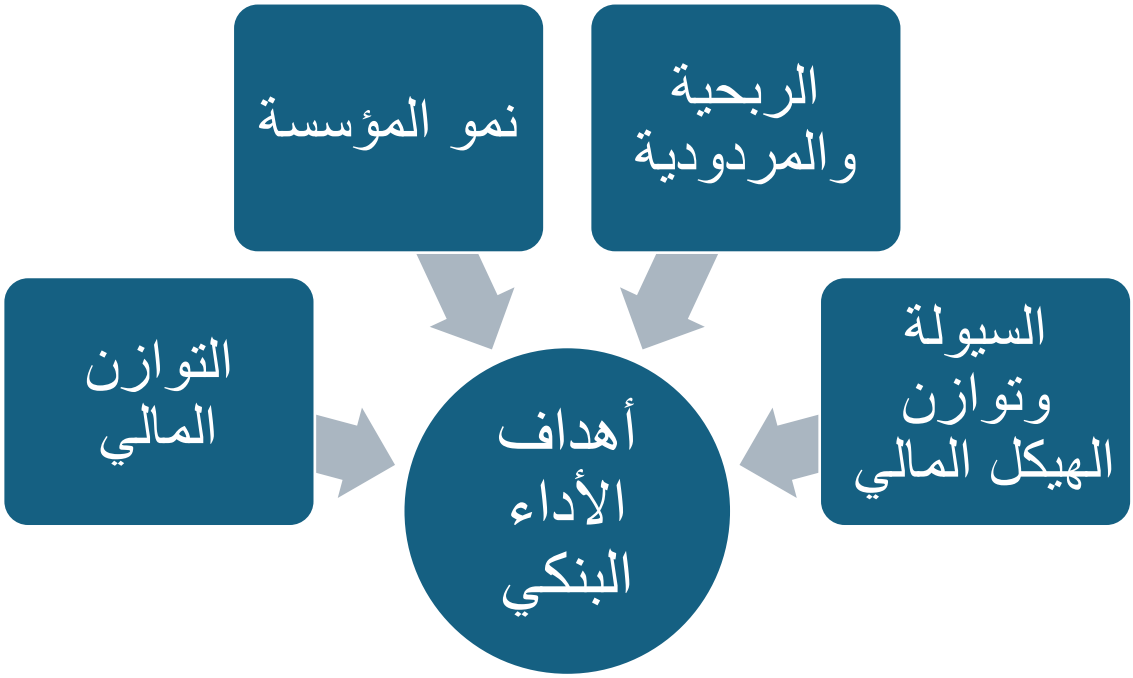

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: السعيد فرحات ، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

[44] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

ثانيا : أهمية الأداء البنكي

للأداء البنكي أهمية كبيرة تتجلى في مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:[45]

- معرفة ما تم انجازه من أهداف البنك.
- .توفير المعلومات للمستويات الإدارية كافة لغرض المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الرقابية والتخطيطية.
- تحقيق العقلانية والشمولية في كل من عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات.
- تساعد عملية المراجعة المستمرة للأداء في تشخيص والأخطاء، وإجراء التحسينات بشكل مستمر.
- المساعدة في اجراء عمليات التحليل واجراء المقارنات، وتقييم البيانات المالية.
- كشف العناصر البشرية الكفؤة ووضعها في المواقع المناسبة، فضلا عن تحديد العناصر التي تكون بحاجة التطوير ودعم للنهوض بالأداء.
- مساعدة البنك في وضع معايير اللازمة لتطوير أداءها، والتنسيق بين الأقسام المختلفة للبنك.
- معرفة ومتابعة أنشطة البنك وطبيعتها.
- معرفة ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالبنك

المبحث الثالث :العلاقة بين التكنولوجيا المالية و الأداء البنكي

شهد القطاع البنكي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة بفعل تطور التكنولوجيا المالية، التي أصبحت أداة استراتيجية تعتمدها البنوك لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية. فقد أسهمت هذه الابتكارات في إدخال خدمات ومنتجات رقمية متقدمة، انعكست بشكل مباشر على كفاءة العمليات المصرفية وجودة الخدمات المقدمة. كما ساهمت في إعادة تشكيل الهيكل التشغيلي للبنوك بما يتماشى مع متطلبات البيئة الرقمية. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء البنكي، من خلال تناول استخدام الابتكارات التقنية، والتحولات التي شهدتها البنوك، والأهداف المرجوة من هذا التوجه، إضافة إلى تحليل الأثر الناتج عنه.

المطلب الأول : استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك

ترتكز الخدمات المالية المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة على توظيف الابتكار كأداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز فعالية الأداء المصرفي وتحسين جودة المنتجات والخدمات البنكية، فضلاً عن توسيع نطاق الوصول إليها عالمياً. ويتم ذلك من خلال الاستفادة من الحلول التقنية والتطبيقات المتطورة التي أفرزها التقدم المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية.

ويمكن تلخيص أبرز مظاهر توظيف هذه التكنولوجيا في القطاع المصرفي ضمن المحاور الآتية:[46]

1 - خدمات الدفع : ويقصد بها النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من المستخدمين والعملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة (الدفع باستعمال الهاتف الذكي التحويلات المالية الخارجية، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الالكترونية وغيرها) .

---

[45] بن علال اسحاق ، قاسم أيمن ، فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية ،مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ،الجزائر ،2023 -2024 ، ص 31

[46] عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي ، الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق والمحافظة على البيئة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 03 ،العدد 02، جامعة أحمد دراية ، أدرار، الجزائر ، 2020 ،ص 15 ، 16 .

2 - الخدمات المصرفية : لفائدة الأفراد وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة، تشمل أيضا حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3 - التمويل والاستثمار: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات والهيئات المالية سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال وكذا تقديم الاستشارة المالية عبر الانترنت للأفراد..

5 - خدمات لفائدة البنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات : هي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء الادخار، الملاءة المالية).

4 - الخدمات لفائدة البنوك والهيئات المالية: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية Blockchain التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا Blockchain، فيما يتعلق بتسجيل المعاملات معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب ... الخ.

الجدول (03) : يمثل مصفوفة swot لاستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في البنوك

العوامل الداخلية	نقاط القوة	نقاط الضعف
	• كثافة عدد العملاء بالبنوك • تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة • استخدام نظم التكنولوجيا الحديثة • توافر مصادر تمويل كبيرة • التغلغل في الأسواق المحلية والدولية • وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر	• نقص الكفاءات والخبرات البشرية • عدم وجود قواعد بيانات متكاملة بشأن الابتكارات التكنولوجية و كيفية استخدامها وتوظيفها • عدم تأمين المعاملات الإلكترونية ومن ثم اهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات
العوامل الخارجية	**الفرص**	**التهديدات**
	• انتشار الأجهزة المحمولة المتقدمة بكثافة كبيرة • تزايد الاهتمام بالتثقيف المالي • تزايد حاجة العملاء إلى هذه الخدمات الإلكترونية • وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة • دعم المؤسسات الدولية والمنظمات الرقابية	• تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الأجنبية • دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الإلكترونية • تزايد وتيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان و العوامل التكنولوجية • التأثر بالأزمات المالية الدولية نتيجة ترابط الأسواق المالية

المصدر: محمد موسى علي شحاته ، (2019) نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي و أثره على معدلات الأداء المصرفي ، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 06، العدد 1، مصر، ص 619

المطلب الثاني :التحولات التي شهدتها البنوك في ظل التكنولوجيا المالية.

لقد شهدت البنوك التقليدية عدة تحولات أهمها :[47]

قلة التعاملات النقدية والورقية : بذلت أكبر البنوك في العالم محاولات المحاربة هذا الاتجاه، لكن الخيار العملة المشفرة طغى عليهم. هذا لا يعني أنهم سيتداولون بيتكوين أو إيثريوم غدا، لكنهم سيفعلون ذلك بالتأكيد عاجلا وليس أجلا فعلى المدى الطويل، ستؤدي العمليات الغير نقدية إلى طرد المعاملات بالنقود الورقية، كما سينخفض استخدام الورق في إعداد التقارير والمحاسبة والفحص والعمليات الأخرى.

قوة استخدام الانترنت: توفر أدوات Fintech إمكانيات عديدة عبر الأنترنت تمنع الحاجة إلى زيارات فعلية للبنوك حاليا تراهن البنوك الرائدة على إغلاق الفروع التقليدية وتعويضها بخدمة العملاء عبر الأنترنت تخفيضا للبنوك.

ومن التحولات الأخرى في ظل التكنولوجيا المالية البنك أصبح كالسوق، حيث جعلت التكنولوجيا من البنوك أسواق للمنتجات البنكية والمالية وغيرها عن طريق منصات وأنظمة رقمية مفتوحة للعملاء، أما في ما يخص تبسيط المدفوعات عملت التكنولوجيا المالية على تسهيل الدفع عبر الانترنيت، جعل ذلك للعملاء القدرة على الدفع من أي مكان، علاوة على ذلك التمتع بالخدمات المتنوعة، ومنه تعتبر التكنولوجيا المالية مستقبل الخدمات المالية البنكية فهي ألغت وجود البنك كموقع جغرافي بما أن الخدمات المصرفية متوفرة عبر الانترنيت وبهذا المعنى، فإن التكنولوجيا هي القوة التي تشكل مستقبل القطاع المصرفي.

ولقد تناولت العديد من الدراسات موضوع مستقبل الصناعة البنكية في ظل التكنولوجيا المالية،

تذكر منها :[48]

أولا: دراسة Arnoud. A. Boot

في مقاله الذي يحمل عنوان : The Future of Banking: From Scale & Scoop economies to fintech

درس أرنود تأثير المنصات عبر الانترنت والمدفوعات عن طريق الشركات التكنولوجية على وظيفة البنوك فقد قال أن المنصات أصبحت واجهة العميل المفضلة، فهي توفر نموذج سوق واسعة من خلالها يمكن الوصول إلى العديد من الخدمات والمنتجات التي يوفرها مختلف المقدمين، كما قال أن البنوك ستصبح مجرد مكتب خلفي (back-office) في مجال الإقراض الند للند (P2P)، حيث ظهر متخصصون جدد يسعون إلى استبدال علاقة التمويل التي تعتمد على الصيرفة التقليدية، إلى علاقة مباشرة باستخدام خوارزميات معقدة تعتمد على تعدين البيانات الضخمة (Big Data Mining)، وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا يزال في بدايته، إلا أن هذا التحليل يتوقع الجدارة الائتمانية للعميل بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال تحليل عادات الشراء (buying habits) والعضويات (membership) وقراءة الميولات (reading proclivities) و اختيارات نمط الحياة (life style choice) و وقراءة الميولات على غرار درجة الثقة على موقع الشراء الإلكتروني (eBay) أو درجات رضا العميل على موقع (trip advisor).

كما تطورت شركات (fintech) بشكل واضح في جانب المدفوعات خاصة المدفوعات المتعلقة بالبيع بالتجزئة، ويعتبر هذا المجال الأفضل و المرغوب من قبل شركات (Fintech) والمتخصصة في ذلك، فحتى الآن ما زالت البنوك تحافظ على دورها المركزي في المدفوعات، إذ لا تكون شركات (Fintech) مستقلة بشكل نموذجي عن البنوك، لكن تطورت في مشاريع مشتركة وأنواع أخرى من التحالفات مع البنوك، وفي بعض الدول تمكنت البنوك نفسها من تقديم حلول الدفع عبر الأنترنت، لهذا فقد كانت مدفوعات التجزئة هي نقطة الدخول الأولى لشركات (Fintech)، وقد تكون حلول الدفع للشركات هي الخطوة التالية.

---

[47] Karsti kampe, Amanda Nasman, The Future Bank, Sis ways fintech is changing traditional banking. June. 2018. Pé&

[48] Arnoud A.Boot, The Future of Banking: From Scale & Scope Ecomies to Fintech, European Economy 2017. Vol 02, p75-95

يمكن للبنوك حسب أرنود أن تستجيب وتحاول أن تكون عنصرا فاعلا في عالم التكنولوجيا، حيث يمكنها اعداد المنصات لكي تمسك بواجهة العميل، علاوة على ذلك غالبا ما تقوم شركات (Fintech) بتسهيل وتحسين العمليات داخل البنوك، من خلال البيانات الضخمة وتحليلها، كما يمكن للبنوك أن تؤدي دورا في الإقراض الند للند P2P من خلال احتفاظها بوظائفها الأساسية الإنشاء بما في ذلك الفحص والمراقبة)، الأمر الذي يؤدي إلى التكامل بين البنوك وشركات التكنولوجيا، لكن لا بد على البنوك أن تحصل على موقف قوي في مجال الشراكة وفقا للشعار الشريك أو الهلاك" (partner or perish). كما يمكن للبنوك أن تستفيد من قلق (anxiety) الناس بشأن سلامة ثرواتهم المالية، فمهما بلغت شعبية شركات (Fintech)، فهل يثق بها الناس في مجال الحفاظ على أموالهم؟ لحد الآن مازال ينظر للبنوك على أنها مكان آمن للأموال، لكن بالرغم من ذلك أصبحت البنوك تواجه منافسة شرسة من قبل شركات التكنولوجيا.

ثانيا: دراسة لجنة بازل

في تقريرها الذي يحمل عنوان :[49]

" Sound practice: implications of fintech development for banks And bank supervisor "

حددت لجنة بازل خمسة سيناريوهات محتملة ثبت من خلالها تأثير تطورات (Fintech) على الصناعة البنكية، تتمثل هذه السيناريوهات في :

السيناريو الأول: البنك الأفضل (the better bank).

تقوم البنوك في هذا السيناريو في ظل تطور التكنولوجيا المالية برقمنة وتحديث نفسها للاحتفاظ بقاعدة العملاء .

. السيناريو الثاني: البنك الجديد (the new bank).

يتم استبدال البنوك القديمة ببنوك جديدة، حيث لا يمكن للبنوك القديمة أن تبقى في ظل موجة من الاضطراب التكنولوجي، ويتم استبدالهم ببنوك جديدة تعتمد على التكنولوجيا، أو البنوك التي تم تأسيسها من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى.

السيناريو الثالث: البنك الموزع (the distributed bank).

تعمل البنوك والشركات التكنولوجيا المالية في إطار في إطار سيناريو البنك الموزع كشركاء، فالبنوك تقوم بتقديم الخدمات المالية، لكن شركات (Fintech) هي التي تقوم بعملية التوصيل والتشغيل (Plug and Play) على واجهة العميل الرقمية التي تكون مملوكة من قبل هذه الشركات.

السيناريو الرابع: البنك الهابط (the relegated bank) .

تصبح البنوك القائمة مجرد مقدم للخدمات فقط، وتتخلى عن علاقتها المباشرة بالعملاء إلى شركات التكنولوجيا المالية العملاقة، هذه الأخيرة التي تستعمل منصات العميل الأمامية لتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ،فهي تستخدم البنوك الحالية للحصول على تراخيص بنكية لتوفر الخدمات البنكية الأساسية، كما يمكن للبنك الهابط أن يحتفظ أو لا يحتفظ بمخاطر الميزانية المتعلقة بهذه الأنشطة، وفقا للعلاقات التعاقدية مع شركة التكنولوجيا المالية.

[49] بياس منيرة، فالي نبيلة ، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية، دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي ، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 03، العدد 01 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01 ، الجزائر، 2020، ص45، 46 .

السيناريو الخامس: البنك الزائل (the disintermediated bank).

لم تعد البنوك القائمة في سيناريو البنك الزائل ذات أهمية، لأن الحاجة إلى الوساطة المالية أو إلى أي جهة خارجية موثوق بها قد تمت إزالتها، حيث يتم تهجير البنوك من المعاملات المالية من خلال منصات وتكنولوجيا أكثر مرونة تضمن للعملاء تلبية احتياجاتهم المالية، لكن قد يتحمل العملاء هذا السيناريو مخاطر أكبر.

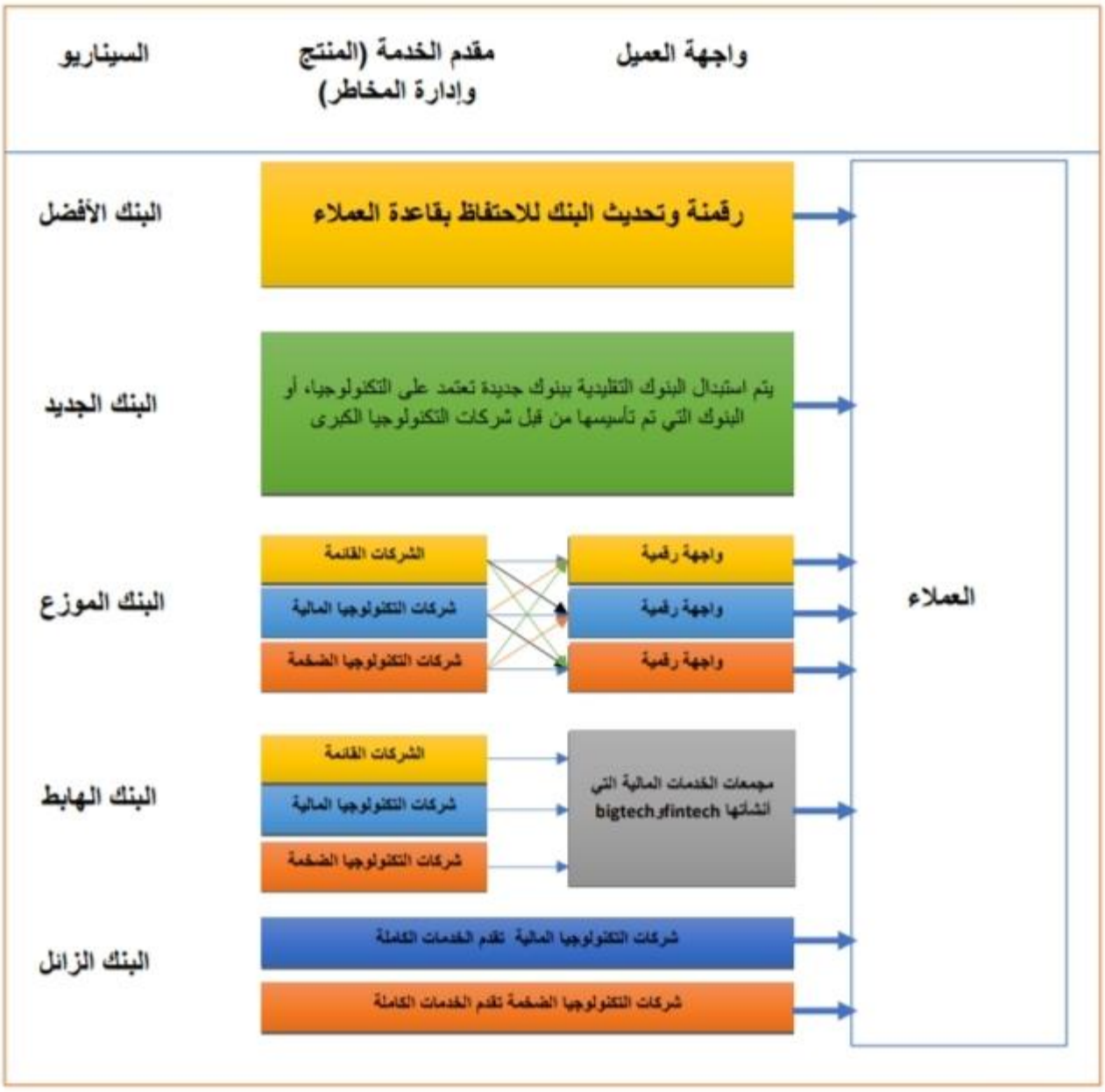

الشكل (07) : السيناريوهات الخمسة المحتملة لأثر التكنولوجيا المالية على البنوك.

المصدر: Basel Committee on Banking Supervision, Sound Practices Implications of fintech developments for banks and bank supervisors, February 2018. p. 16

المطلب الثالث : اهداف استخدامات التكنولوجيا المالية في البنوك .

تمر البنوك في الوقت الراهن بمرحلة تحول عميقة بفعل التطورات المتلاحقة في ميدان التكنولوجيا المالية، التي أصبحت تشكل ركيزة أساسية ضمن استراتيجيات المؤسسات المصرفية الرامية إلى تعزيز قدرتها التنافسية. ولم تعد هذه التقنيات مجرد أدوات لتحسين الإجراءات التشغيلية، بل تحولت إلى عنصر محوري في تحسين كفاءة الأداء المصرفي، وتوسيع قاعدة الزبائن المستفيدين من الخدمات البنكية، مع تحقيق التوازن بين خفض التكاليف وضمان أعلى درجات الأمان والفعالية.

و تتمثل الأهداف الرئيسية من استخدامات التكنولوجيا المالية في البنوك فيما يلي :[50]

أولا: الأداء

البنوك كونها تعيش في جو من المنافسة الشديدة فإنها تسعى للحفاظ على بقالها ونموها وتكيفها، وهذا الأمر يحتاج إلى تحسين أدائها باستمرار، ولذا فإن مسيري البنوك يتساءلون حول كيفية تحسين الأداء، غير أن تحسين الأداء ليس مجرد عملية تتحكم بها البنوك بمفردها بل هناك طرقا محوريا أساسيا يتمثل في عملاء البنوك ومجموع المتعاملين.

وفي خضم التطورات الكبيرة التي شهدها العالم بظهور ثورة التكنولوجيا المالية سعت البنوك إلى تحسين أدائها من خلال استغلال هذه الثورة لبناء مكانة متميزة في أذهان العملاء والتي تمثل مجموع من الادراكات والانطباعات التي يكونها العملاء عن الخدمة من خلال مقارنتها بالخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المنافسة.

ومن هذا فإن عملية تحسين أداء البنوك تكمن في تركيز نشاطاتها المستخدمة لرسم معالم الخدمة بالصورة العالقة في أذهان العملاء، وهذا ما يفسر تركيز نشاطات البنوك وقراراتها في تصميم الخدمات من خلال فهم وتحليل ما يدور في أذهان المتعاملين معها لتحديد حاجياتهم ورغباتهم وتوقعاتهم المتغيرة باستمرار، ويجعلها دائمة السعي لابتكار خدمات جديدة أو تطوير الخدمات القائمة من خلال إدخال كل ما هو جديد من تقنيات حديثة من أجل الحفاظ على عملائها وحصتها السوقية ومن ثم نموها وتكييفها.

في الواقع إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة البنكية وتعريف العملاء بما يساهم إلى حد كبير في تحسين أداء البنوك الذي يتجسد من خلال خفض التكاليف وزيادة حجم النشاط البنكي وتعزيز دور المنافسة إضافة إلى تقديم خدمات بفاعلية وتحقيق رضا العملاء وولائهم .

ثانيا: الفاعلية

تتجسد فاعلية تقديم الخدمات البنكية من خلال تقديم خدمات مميزة وذات جودة عالية وبأقل جهد وتكلفة، فكلا الطرفين متلقي الخدمة ومقدم الخدمة يطمح إلى توفير الوقت، فالعميل يعتبر عنصر الوقت ذو قيمة عالية بالنسبة له، ويبحث عن المصدر الذي يحقق رغباته في إتمام معاملاته وتوفير المعلومات دون جهد أو عناء أو انتظار،

كما يسعى دائما للحصول على خدمة دقيقة وذات جودة عالية، والبنك يطمح إلى تحقيق رغبات العملاء للحفاظ عليهم واستقطاب غيرهم من خلال تقديم خدمات عالية الكفاءة وذات جودة مميزة وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

[50] مروان درويش ، انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية على تحسين أداء البنوك العاملة في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2018، ص 72 ، 73 .

ثالثا: التوسع

يتيح استخدام التقنية الحديثة والمتطورة زيادة حجم التعاملات مع قاعدة عملاء متعددة قطاعيا وجغرافيا تتخطى حدود الإقليم حيث استطاع مسيرو البنوك من الاتصال والتواصل مع العملاء في مختلف أماكن تواجدهم دون الحاجة لحضورهم إلى فرع البنك، حيث بالإمكان إتمام مختلف الخدمات البنكية من سحب وإيداع الفواتير وتغطية الشبكات وإتمام التعاملات التجارية غير استخدام الوسائل الإلكترونية التي يوفرها البنك، وهذا الأمر عزز من قدرات البنوك للوصول إلى مختلف مناطق نشاطها المصرفي دون حاجة لفتح فروع كثيرة ومكلفة .

رابعا: خفض التكاليف

لقد شكل استخدام التكنولوجيا في إتمام العمليات البنكية، ونقل وتبادل المعلومات بين العملاء وفروع البنك أحد أهم الركائز التي يستند فيها البنك للتقليل من النفقات الإدارية، وذلك من خلال الاعتماد على الركائز الإلكترونية في المجاز العمل البنكي مما يوفر التكاليف والأسعار على حد سواء.

يوضح التقرير والإحصاءات العالمية أنه في حال أن تكلفة الخدمة البنكية في فرع البنك يوازي 107 سننا فإنه باستخدام الهاتف الخلوي تكلف 55 سنتا، بواسطة جهاز الصراف الآلي 25 سننا و 2 سنتا فقط باستخدام شبكة الإنترنيت

إضافة إلى :[51]

- تحقيق ميزة تنافسية للبنك في السوق البنكي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في جعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء.
- تساعد التكنولوجيا المتقدمة البنك في تسويق وتقديم خدمات بنكية جديدة ومتنوعة، مما يساعد العملاء على سرعة اتخاذ قرارات التعامل في خدمات البنك المقدمة لهم.
- الرفع من ربحية المصرف، حيث تستفيد هذه الأخيرة عند إصدارها للأدوات والمنتجات الإلكترونية من رسوم عديدة، مثل رسوم الإصدار ورسوم الاشتراك وتباين المعلومات والبيانات البنكية وإلى استحداث العديد من المنتجات التمويلية الحديثة مثل بطاقات الائتمان.
- زيادة القيمة المضافة لدى البنوك نتيجة ممارستها للحداثة البنكية بما تطلبه من نظم ابتكارية عالية التكلفة.
- تحرير الأعمال البنكية الأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي المصرف ويساعدهم على زيادة الاهتمام بجودة الخدمة من خلال توجيه الوقت نحو العمل الخلاق مما يساعد على تحسين ربحية البنك. [52]

المطلب الرابع : أثر التكنولوجيا المالية على البنوك

دعماً لأهمية تبني الابتكارات المالية من قِبل المؤسسات المالية بوجه عام، والمصرفية منها على وجه الخصوص، تناولت دراسة كل من (Abbasi & Weigand, 2018; Gonzalez, 2017) الآثار المترتبة على اعتماد التكنولوجيا المالية، من خلال تحليل تأثيرها على تنويع المنتجات والخدمات المصرفية، ورفع كفاءة الأداء التشغيلي، وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة البنكية، فضلاً عن تطوير آليات حماية

[51] منار حيدر وآخرون، التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي ، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 16 ، العدد 64، العراق ، 2020، ص 246 ،247 .

[52] ا محمد موسى على شحاته، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 06 العدد 01 ،كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر، 2019، ص 320 .

العملاء. وبعبارة أخرى، فإن هذه الابتكارات تساهم في تحسين الأداء البنكي بمختلف أبعاده، ويمكن تلخيصها بصورة مبسطة على النحو الآتي:[53]

تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على تنوع المنتجات والخدمات المصرفية :

ساهمت التقنيات التكنولوجية الحديثة في تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمؤسسات من حيث دعم المدفوعات عبر الهاتف، وتقديم خدمات الائتمان الرقمي واستحداث منصات الاقتراض الإلكترونية، وكذلك قبول الودائع الالكترونية، فضلا عن دعم العمليات الاستثمارية من خلال عمليات التجارة الإلكترونية.

تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كفاءة العمليات التشغيلية:

قد ساهمت الابتكارات التكنولوجية في تعزيز من كفاءة العمليات التشغيلية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الصفقة الواحدة وتكاليف إدارة النقدية والمعاملات الائتمانية والاستثمارية، وكذلك تعزيز عملية المنافسة وإدارة الموارد.

تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على استقرار البنوك :

قدمت الابتكارات التكنولوجية الحديثة عدة مساهمات فيما يخص تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر على رأسها مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل، وكذلك تقليل التحديات التشغيلية التي ترتبط بالبنى التحتية للنظام المصرفي، فضلا عن دورها في تحقيق مزيد من معدلات الربحية.

تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على حماية العملاء :

وذلك من خلال تدعيم أنظمة الأعمال ومخاطر الغش، وحماية سرية وخصوصية العملاء وكخلاصة الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والأداء البنكي

[53] قصير صبيحة ، أثر التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر ،مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم ،2023 -2024 ،ص 55 ،56 .

خلاصة الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والأداء البنكي

في نهاية هذا الفصل، تبرز أهمية المعالجة النظرية لمفاهيم التكنولوجيا المالية والأداء البنكي بوصفها الأساس لفهم التحول الجذري الذي يطرأ على النظام المصرفي الحديث. وقد بيّن التحليل أن التكنولوجيا المالية تمثل اليوم عنصرًا بنيويًا في ديناميكية الأداء البنكي، حيث تسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، تخفيض التكاليف، وتوسيع قاعدة الخدمات المالية. وتظهر العلاقة بين المفهومين كعلاقة تفاعلية تتطلب من المؤسسات البنكية اعتماد نماذج تشغيلية مرنة تتماشى مع منطق التحول الرقمي والابتكار المستدام

الفصل الثاني :
التكنولوجيا المالية في الجزائر

تمهيد :

أضحى التحول الرقمي في قطاع المال والمصارف يشكل مسارًا استراتيجيًا تتبناه العديد من الدول في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد برزت التكنولوجيا المالية كأحد المظاهر البارزة لهذا التحول، لما تتيحه من أدوات ذكية وحلول مبتكرة تعيد صياغة العلاقة بين المؤسسات المالية والمتعاملين معها. وفي هذا السياق، بدأت المنظومة المصرفية في الجزائر تتلمّس طريقها نحو إدماج التطبيقات الرقمية في نشاطها، في مسعى لمواكبة التحولات الدولية وتحسين الأداء المالي والخدماتي.

ويُعنى هذا الفصل بتحليل واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، مستعرضًا الملامح العامة لاعتمادها داخل البنوك المحلية، مع التطرق إلى العوامل المؤثرة في هذا المسار، سواء على مستوى البيئة التنظيمية أو قدرات الموارد البشرية والتقنية. كما يُخصص حيزًا لدراسة ديناميكية شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، من حيث طبيعتها، وانتشارها، وأدوارها المتنامية. ويُختتم الفصل بقراءة نقدية لرهانات وآفاق تطوير هذا القطاع، مع الإشارة إلى أبرز التجارب الدولية التي يمكن أن تُستأنس بها في رسم معالم استراتيجية وطنية فعالة في هذا المجال.

المبحث الأول :ماهية التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية.

تشكل التكنولوجيا المالية إحدى أبرز التحولات التي مست القطاع المصرفي عالميًا، حيث أسهمت في إعادة تعريف طرق تقديم الخدمات المالية وتوسيع نطاقها. وفي الجزائر، بدأ الاهتمام بهذا المجال يتزايد في ظل الحاجة إلى تحديث الأنظمة البنكية ومواكبة التطورات الرقمية ، يتناول هذا المبحث ماهية التكنولوجيا المالية من خلال استعراض واقعها محليًا، واستراتيجيات تبنيها في البنوك الجزائرية، إضافة إلى تحديد الفواعل الرئيسيين في هذه المنظومة، وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك الجزائرية واستخدامات هذه التكنولوجيا الناشئة.

المطلب الأول :نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتعزيز مكانتها الإقليمية، مستفيدة من مواردها البشرية والطبيعية. وتُعد التكنولوجيا المالية أداة استراتيجية لدفع النمو الاقتصادي عبر توسيع الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع بشكل شفاف وعادل. وتوفر هذه التكنولوجيا خدمات مالية رقمية ميسّرة وعالية الجودة. كما أن اعتماد التقنيات الحديثة، خصوصًا في أنظمة الدفع، يُعزز كفاءة البنية المالية، ويحسّن الرقابة على حركة الأموال، ما يساهم في الحد من الجرائم المالية ورفع فعالية النظام المالي. وقد أطلقت الجزائر عدة مبادرات لتحقيق هذه الأهداف ، نذكر منها:

- **تطوير قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:** عرف قطاع الاتصالات في الجزائر منذ التسعينات تطورا ملحوظا وانفتاحا مباشرا على الخواص من خلال الإصلاحات التي مهدت الطريق أمام المتعاملين الأجانب وشجعتهم على الاستثمار في القطاع حيث تزايدت نسبة مستخدمي الإنترنت ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية من أجل تلبية حاجات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية، كما ان مواقع الانترنت في تطور مستمر حيث بلغ 7148 موقع خلال السداسي الأول 2015، كما ارتفعت المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة) الى 587 موقع خلال نفس السنة كما بلغ عدد المشتركين في أواخر 2017 حوالي 37.83 مليون من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال اي ما يعادل 91.63%، وتعتبر نسبة كبيرة.[54]
- **تأسيس شركة النقد الآلي والتبادلات البنكية المؤتمتة بتاريخ 25 مارس 1995:** بهدف توفير البنية التحتية التقنية اللازمة لتشغيل هذا النظام وضمان فعاليته. وتُعنى هذه المؤسسة بإصدار الشيكات والبطاقات المصرفية بمختلف أنواعها، سواء كانت محلية أو دولية، كما تتولى مسؤولية توفير وتركيب أجهزة الصراف الآلي ونقاط الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى الإشراف على صيانتها وضمان استمرارية أدائها.[55]
- **اعتماد آلية المقاصة الإلكترونية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية :** حيث جرى الشروع في تشغيل النظام على مستوى شبكات الدفع، ثم تم إدراج الوسائل الأخرى بشكل تدريجي. وتشارك في إدارة هذا النظام عدة هيئات رسمية، من بينها بنك الجزائر، مؤسسة بريد الجزائر، البنوك التجارية، إضافة إلى الخزينة العمومية.
- **توسع التجارة الإلكترونية وتطور وسائل الدفع الرقمي في الجزائر:**شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتعاملات التجارية الرقمية، حيث بدأت التجارة الإلكترونية تفرض حضورها بشكل تدريجي في المشهد الاقتصادي. ورغم النمو

[54] معمري أسامة، عمورة جمال، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 14 ، العدد 01 ، الجزائر،2019 ، ص 115

[55] SATIM. (n.d.). Présentation de la SATIM. https://www.satim.dz

البطيء في عدد المنصات المتخصصة، إلا أن بعض المواقع استطاعت أن تبرز كلاعبين أساسيين في هذا المجال. يتصدر موقع "واد كنيس" قائمة هذه المنصات من حيث الانتشار والقيمة السوقية، يليه موقع "الجلفة إنفو" الذي يحظى بشعبية معتبرة. كما يُعد الموقع الرسمي للخطوط الجوية الجزائرية من أبرز الأمثلة على الخدمات الإلكترونية التي تُقدم للمستهلك، حيث يمكّن المستخدمين من حجز وشراء تذاكر السفر عبر الإنترنت. إضافة إلى ذلك، يوفر موقع "اشري لي" خدمات بيع المنتجات الاستهلاكية مع إمكانية التوصيل، بينما يتخصص موقع "الجزائر الأسواق" في عمليات البيع بالمزاد الإلكتروني، مدعوماً بخيارات متعددة للدفع الرقمي، من بينها بطاقات "فيزا كارد" و"ماستر كارد".

كما وزع بريد الجزائر قبل 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة الدفع الالكتروني " البطاقة الذهبية" إلى جانب البنوك العمومية والخاصة التي قامت بتوزيع آلاف البطاقات على زبائنه. وتجدر الاشارة انه خلال سنة، ثم الترخيص للشروع في النشاط الأربعة وعشرين تاجرا عبر شبكة الانترنت، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف بالدفع عبر الإنترنت. لقي هذا النوع من الدفع رواجا في 2017، رواجا واسعا خاصة بعد صدور القانون المتعلق بالتجارة الخارجية بين قوسين (05 / 2018) . [56]

إن تعزيز استخدام التكنولوجيا في الجزائر سيرفع من معدل الإقبال على الخدمات المصرفية عن المعدل الحالي والذي هو حوالي 30%، وذلك بفضل المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية للأفراد والمؤسسات. فاستخدام التكنولوجيا المالية لن يعزز النمو الاقتصادي فقط بل وسيوفر للجزائر عدة سنوات من التقدم التقني والتشريعي[57]

المطلب الثاني : استراتيجيات تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية.

رغم البطء النسبي في اعتماد الابتكارات المالية على الصعيدين الدولي والجزائري، لا سيما عند مقارنتها بالتطور السريع في ميادين كالإعلام، الاتصال، والتجارة ،أحدثت التكنولوجيا المالية تحولاً جوهرياً في أساليب التمويل، حيث أصبحت تمثل بديلاً منافساً للمؤسسات المصرفية التقليدية من خلال سعيها المستمر نحو تحسين جودة الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها فقد بدأت هذه التكنولوجيا تكتسب حضوراً متزايداً في السنوات الأخيرة. ويُعزى هذا التحول إلى مجموعة من الاستراتيجيات المحورية التي ساهمت في دعم تبني وتطوير تكنولوجيا الخدمات المالية والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :

أولا: التطور التكنولوجي :حيث تتمتع التكنولوجيا المالية التي ليس لها أي قيود قديمة بالاستفادة من الفرص الناشئة في ظل التطور التكنولوجي، وكونها وتيرة سريعة للتطورات التقنية، مثل إمكانات جديدة للهاتف المحمول وعبر الأنترنيت.

ثانيا: توافر التمويل : سهولة الوصول إلى التمويل ورأس المال يمكن أصحاب المشاريع والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، والابتكار في منتجات جديدة ونماذج أعمال، كما يتوفر التمويل بأشكال مختلفة لدعم التكنولوجيا المالية في مراحل مختلفة من النمو، وقد بلغت قيمة رأس المال المخاطر في شركة التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي 13.6 مليار دولار سنة 2016[58] .

ثالثا : تغير توقعات العملاء : تغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لإيجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين مثل التكنولوجيا المالية حوالي 63.1 من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية

رابعا : الدعم التنظيمي: ساهم دعم الحكومات والسلطات التنظيمية للتكنولوجيا في خفض الحواجز والعراقيل أمام المستثمرين. وقد اعترفت الحكومات بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية[59] .

---

[56] تقرير الاستقرار المالي بنك الجزائر ، 2017

[57] ويسام بن فضة ، حكيم بن حسان ، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي . مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 04، العدد 03، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2020 ، ص 122

[58] وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أو قاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13 ، العدد 02 ، المركز الجامعي تمنراست ،الجزائر ، 2019، ص 355

المطلب الثالث : الفاعلين الرئيسيين في منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر.

تتأثر منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر بعدة فاعلين رئيسيين ينتمون لعدة قطاعات مختلفة حيث يمكن تحديد أهم الفاعلين من خلال الشكل التالي :[60]

الشكل رقم (08) : يمثل الفاعلين الرئيسيين في منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر

المصدر: رفين جلال ، بختي زوليخة ،واقع التكنولوجيا المالية (Fintech) في القطاع المصرفي الجزائري ،دراسة تحليلية الممتدة من 2016 إلى 2023 ،مجلة التمويل والاستثماروالتنمية المستدامة ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2024 ،ص 13

- **بنك الجزائر**: يشرف بنك الجزائر على التأكد من مدى مطابقة المنظومات ووسائل الدفع الالكترونية والمعايير المطبقة في المجال المالي وذلك تطبيقا للنظام المعمول به ومن بين الاجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في سبيل أولى مراحل تبني التكنولوجيا المالية هو اعتماد الدينار الرقمي كعملة رقمية للبنك المركزي تفتح المجال أمام تبني تكنولوجيات أوسع . إضافة إلى اعتماد نظام المقاصة الالكترونية تحت مستحى نظام الجزائر للمقاصة المسافة بين البنوك ATCI سنة 2005 .

---

[59] سامية إسماعيل سكيك ، التكنولوجيا المالية في الشركات الناشئة في فلسطين - واقع وافاق التطوير ، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة الجزء الأول ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ، المانيا ،المنعقد في 04-05 جوان 2022 ، ص 85

[60] رفين جلال ، بختي زوليخة ،واقع التكنولوجيا المالية (Fintech) في القطاع المصرفي الجزائري ،دراسة تحليلية الممتدة من 2016 إلى 2023 ،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 09 ، العدد 02 ، مخبر الدراسات المحاسبية، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2024 ،ص 544 ،545 .

- **البنوك التجارية وبريد الجزائر** توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطوير التطبيقات المصرفية المحمولة، وتسهيل الدفع الإلكتروني، وتطوير حلول التمويل الرقمي حيث تضم الشبكة البين بنكية في الجزائر 18 عضوا بالإضافة إلى بريد الجزائر .
- **قطاع التأمين** يساهم هذا القطاع في تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال اعتماد وتطبيق التقنيات المبتكرة والحلول الرقمية من خلال اعتماد التأمين عبر الانترنت والتطبيقات المحمولة لشركات التأمين، حيث برزت العديد من الشركات الناشئة في هذا المجال من بينها AmenTech و B-Link المختصتين في تكنولوجيا التأمينات .
- **اللجنة الوطنية لتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB** : تشرف تحت وصاية بنك الجزائر على تنظيم ورقابة التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال وضع وتنفيذ اللوائح والقوانين التي تنظم نشاطها، كما تعتبر الهيئة المشرفة على المخبر المالي FINLAB
- **شركة تسيير القيم المنقولة SGBV :** تعمل على تطوير وتحسين البنية التحتية التقنية للأسواق المالية في الجزائر، كما تساهم الشركة في تطوير وتشغيل الأنظمة والمنصات التقنية المستخدمة في التداول الإلكتروني والتسوية وتسجيل الأوراق المالية وإدارة الملكية من خلال منصات رقمية تمكن المستثمرين والوسطاء من التداول الالكتروني للأوراق المالية.
- **وسطاء عمليات البورصة IOB :** حسب نص المادة رقم 05 من المرسوم التشريعي المعدل والمتمم، المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة، حيث اعتمدت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 10 وسطاء وهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك التنمية المحلية البنك الخارجي الجزائري البنك الوطني الجزائري الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك القرض الشعبي الجزائري، سوسيتي جينيرال الجزائر ماركتس مصرف البركة بنك السلام الجزائر.
- **الشركات الناشئة :** تساهم الشركات الناشئة في دعم منظومة التكنولوجيا المالية من خلال الحلول والأفكار المبتكرة التي من خلالها يتم تحسين كفاءة وفعالية النظام المالي وتمكين العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية بأسهل الطرق، إذ تشهد الساحة المالية الجزائرية وجود العديد من الشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ومجال تكنولوجيا التأمينات
- **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمينات** في الآونة الاخيرة برزت عدة شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمينات، نجد من بينها:[61]
  - **الشركة الناشئة UbexPay** شركة ناشئة مختصة في الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، كانت بدايتها سنة 2020 مع أول نموذج مشروع مبتكر، حصلت سنة 2021 على المرتبة الأولى وطنيا في التكنولوجيا المالية من طرف وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما حازت على علامة مشروع مبتكر من ذات الوزارة .
  - **الشركة الناشئة Amentech** شركة جزائرية ناشئة متخصصة في قطاع التأمين متعددة التخصصات تسعى إلى تحديد أي مشكلة في قطاع التأمين وإيجاد حلول مبتكرة بأحدث التقنيات وبالتالي تسهيل الخدمات المقدمة لحاملي الوثائق، مع خلق قيمة مضافة لشركات التأمين على دعم التحول الرقمي .
- **مشغلي أنظمة الدفع SATIM و GIE**
  - **شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :** المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة، تأسست في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي للتأمين بواسطتها تم توصيل أكثر من CNMA البركة ومؤسسة

[61] رفين جلال ، بختي زوليخة ،مرجع سبق ذكره ،ص 546.

CNEP. CPA.BNA. BEA.BDL BADR 1351 جهاز صراف آلي و 40000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا أكثر من 274 موقعا تجاريا على الويب يعمل على خوادمها .

- **تجمع النقد الآلي GIE:** تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 جاء ليدعم التحول الرقمي في النظام المصرفي وتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام، كما أنه مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك. يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضوا منخرطا (18) بنك وبريد الجزائر). يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم ساري العمل به .

- **متعاملي شبكات الاتصالات** يساهم متعاملي شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في دعم جهود منظومة التكنولوجيا المالية من خلال التشجيع على عمليات الدفع الالكتروني عبر المنصات الرقمية التي يتيحها المتعاملون مثل شركة اتصالات الجزائر شركة موبليس شركة جازي وشركة أوريدو يخضع هؤلاء المتعاملون السلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية .
- **هياكل الدعم حاضنات الأعمال:** تساهم هذه الهياكل من خلال توفير مساحات عمل بأسعار منخفضة للمختلف الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المالية، كما توفر لهم قنوات اتصالا لتسهيل الحصول على التمويلات اللازمة، بالإضافة إلى توفير الدورات التكوينية لرواد الأعمال في هذا المجال، وربطهم مع العملاء المحتملين .

المطلب الرابع: العلاقة بين البنوك الجزائرية في استخدامات التكنولوجيا المالية.

بدأت البنوك الجزائرية، في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، تتبنى تدريجيًا أدوات التكنولوجيا المالية بهدف تحسين خدماتها وتعزيز تنافسيتها في السوق. ومع أن هذا التحول لا يزال في مراحله الأولى، إلا أنه يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية مواكبة العصر الرقمي، رغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتشريعات والجانب الثقافي. وانطلاقًا من هذا السياق، يمكن تناول العلاقة بين البنوك الجزائرية والتكنولوجيا المالية من خلال العناصر التالية:

- **التحول الرقمي للبنوك التجارية الجزائرية :**

- بدأت البنوك الجزائرية، خاصة الكبرى منها مثل بنك الجزائر الخارجي BEA والقرض الشعبي الجزائري CPA، في اعتماد التكنولوجيا المالية لتحسين جودة الخدمات وتوسيع قاعدة العملاء.

- تشمل هذه التحولات: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، التطبيقات البنكية، الدفع عبر الهاتف المحمول، الصيرفة الذاتية، وأجهزة الصراف الذكية.

- **حو افز استخدام التكنولوجيا المالية :**

- تحسين تجربة الزبون: تسهيل العمليات البنكية دون الحاجة إلى التنقل.

- المنافسة: ظهور بعض الحلول المالية الرقمية الجديدة دفع البنوك لتطوير نفسها.

- كفاءة العمليات: تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

- **العر اقيل** : [62]

- البنية التحتية الرقمية الضعيفة في بعض المناطق.

- غياب إطار قانوني شامل لتنظيم التكنولوجيا المالية.

---

[62] Amrane Souhila, Damene Omar , (2023), FinTech adoption in the Algerian banking sector: Reality and challenges, Journal of Economic Integration, volume11, Numéro 5 , p 213–227.

- محدودية ثقافة الاستخدام الرقمي عند بعض فئات العملاء.
- الأمن السيبراني: ضرورة حماية البيانات المالية من الاختراقات.

- **الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) :**

- العلاقة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية بدأت تأخذ منحى التعاون أكثر من التنافس.
- بعض البنوك بدأت في دعم منصات الدفع الإلكتروني والتعامل مع تطبيقات مالية محلية.

- **آفاق المستقبل :** [63]

- إطلاق البنوك الرقمية بالكامل في الجزائر أصبح مطروحاً.
- تبني البلوكشين والعملات الرقمية قد يكون على المدى الطويل.
- تعزيز الشمول المالي من خلال ربط التكنولوجيا بالخدمات المصرفية في المناطق الريفية.

المبحث الثاني: شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

تُعد مؤسسات التكنولوجيا المالية في الجزائر من بين المبادرات الريادية الحديثة التي تسعى إلى إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي من خلال تقديم بدائل مبتكرة للمؤسسات التقليدية التي غالباً ما تعتمد على أنظمة تشغيل أقل تطوراً من حيث البرمجيات. وتهدف هذه الشركات إلى توفير خدمات مالية تتسم بالكفاءة والجودة العالية، مع تقليص التكاليف، مما يسهم في تعزيز شمولية الوصول إلى هذه الخدمات من قبل مختلف فئات المجتمع. وفي هذا السياق، سيتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، من خلال تقديم تعريف شامل لهذا النوع من الشركات، وتصنيف أنواعها، إلى جانب تسليط الضوء على تطورها في السياق الجزائري، مع وصف آليات عملها، واستعراض أبرز خصائصها، فضلاً عن الإشارة إلى بعض النماذج الجزائرية البارزة في هذا المجال.

المطلب الأول : مفهوم شركات التكنولوجيا المالية و أنواعها

أولا : مفهومها

تشير شركات التكنولوجيا المالية إلى نوع من المؤسسات التي توظف التقنيات الرقمية المتقدمة بهدف تحسين وتحديث الخدمات المالية والمصرفية التقليدية. ويمكن تعريفها على أنها: "شركات صغيرة حديثة النشأة ، تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة ، وذلك من خلال تقديم العروض ذات قيمة ، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات ، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين". [64]

يمكن استنتاج أن شركات التكنولوجيا المالية تمثل نوعًا من المؤسسات الناشئة التي توظف التقنيات الرقمية والبرمجيات المتقدمة لتقديم باقة متنوعة من الخدمات المالية. وقد أحدثت هذه الشركات تحولًا ملحوظًا في مجالات متعددة، من أبرزها أنظمة الدفع، والإقراض، والتمويل، وإدارة الأصول، وتحويل الأموال، بالإضافة إلى قطاع التأمين. ويُعزى نجاح هذه الكيانات إلى توظيفها الفعّال للتكنولوجيا الحديثة، مما جعلها مصدر إلهام لكثير من رواد الأعمال. وفي ظل هذا السياق، أصبح العديد من المبتكرين يسعون إلى

[63] Melakhessou Rachid, (2024), Les obstacles à l'adoption des technologies financières dans le secteur bancaire algérien: Analyse et perspectives , Al-Manhal Économique, volume7, Numéro 1, p 1167–1182

[64] براهيمي بن حرات حياة ، مخفي امين ، بو قدوم محمد ، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط والشمال افريقيا بين دوافع الانشاء وعوائق الاستدامة ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، العدد 22 ، 2019، ص 4

تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، وهو ما يجذب بدوره انتباه شركات الاستثمار الجريء التي تتطلع إلى تمويل المبادرات الريادية ذات الطابع الابتكاري، رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر استثمارية.

ثانيا : أنواعها

يمكن تصنيف شركات التكنولوجيا المالية استنادًا إلى طبيعة الجهة المقدِّمة للخدمة ضمن أربع فئات رئيسية وهي كالآتي: :[65]

المؤسسات المالية الكبيرة : وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها الفضل فيما وصل إلية القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فاستثمرت في التكنولوجيا المالية بشكل رهيب وقدمت خدمات متميزة، وهو ما جعلها تفسح المجالات لمزودي الخدمات المالية الجدد سواء من المشاريع الناشئة أو الشركات التقنية العملاقة .

الشركات الناشئة : هي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مال مخاطر، حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة وفي مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، وتعتبر الشركات الناشئة الدافع والمطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال الأخرى لها، خاصة مع التطور العالمي، اتجهت الجهات الرقابية والإشراقية لتبني هذه الشركات فأنشأت ما يسمى "المعجلات"؛

الشركات التقنية العملاقة : على الرغم من أن أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في هذا المجال، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى

الشركات يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية.

المطلب الثاني : نشأة وتطور شركات التكنولوجيا المالية في الجز ائر.

رغم أن الجزائر تعتبر من الدول السبعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي، إلا أن ذلك لم يكن كافي لتشجيع انتشار شركات التكنولوجيا المالية. تعتبر شركة EsrefPay الشركة الناشئة (Startup) الجزائرية الوحيدة التي تنشط في مجال الأعمال التجارية عبر الانترنيت، وينتظر نمو هذا النوع من الشركات في الجزائر، خاصة بعد إنشاء وزارة تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، تعمل على إحداث إطار قانوني وتنظمي ووظيفي للشركات الناشئة ووضع تعريف قانوني لها وللحاضنات، وتحديد طرق تقييم أدائها ، ومن هنا يمكن تقسيم التطور التاريخي لشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) في الجزائر إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي: [66]

المرحلة التأسيسية (2016-2018)

السمات الرئيسية

-إطلاق الهوية الرقمية كأول إطار قانوني لتسهيل المعاملات المالية الإلكترونية، مما مهد الطريق لظهور خدمات الدفع الرقمي .

- ظهور منصات الدفع المحلية مثل DZB Pay و Cevital Pay ، رغم محدودية انتشارها بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية.

- غياب تشريعات واضحة تنظم عمل شركات التكنولوجيا المالية، مما جعل النمو بطيئًا في هذه المرحلة (البنك الدولي، 2020).

مرحلة التوسع 2019-2022

السمات الرئيسية:

---

[65] عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية صندوق النقد العربي، أبوظبي ، 2019، ص 25-27 .

[66] وفاء حمد ش ، لمياء عماني ، سمية بن علي ،2021،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات ، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12،العدد 04 ،ص 550 – 551 .

- زيادة انتشار الهواتف الذكية (نسبة انتشار تجاوزت 70%)، مما ساهم في نمو خدمات المحافظ الإلكترونية مثل Yassir Pay و Timi Pay .

- دخول شركات أجنبية مثل Jumia Pay، مما عزز المنافسة وحفز الابتكار.

- تطوير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لربط البنوك التقليدية بمنصات الدفع الإلكتروني، مما سهل عمليات التحويل والدفع .

مرحلة النضج (2023-2025)

السمات الرئيسية:

- تعاون البنوك مع شركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات متقدمة مثل القروض الصغيرة الرقمية والتأمين الذكي.

- إطلاق نظام الدفع الوطني الموحد لتعزيز الأمان والشفافية في المعاملات.

- زيادة الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الجيل الخامس (G5)، لدعم نمو القطاع .

المطلب الثالث : طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية وخصائصها المميزة .

تُعد شركات التكنولوجيا المالية من أبرز الابتكارات في عالم المال والأعمال، حيث تدمج بين التقنيات الحديثة والخدمات المالية لتقديم حلول أسرع وأكثر كفاءة. في هذا المطلب، سنتعرف على طريقة عمل هذه الشركات وأهم الخصائص التي تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية.

أولا : طريقة عملها

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي :[67]

- استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، أو لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنيت أو بأي
- شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية وأقل تكلفة.
- تطور سلوك الزبائن هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية .
- إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة.
- إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك.
- ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

ثانيا : خصائصها المميزة

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي :[68]

- **الوصول لكل المستخدمين في الخدمات المالية التقليدية :** يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل خاص

[67] مليكة بن علقمة ، يوسف سائحي ،دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 07 ،العدد 03 ،المركز الجامعي تامنغست ،جامعة سطيف ،الجزائر ،2018 ، ص 91 ،92 .

[68] العربي فاطمة الزهراء ، الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة – حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة ، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة الجزء الأول ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ، المانيا، المنعقد في يومي 04-05 جوان 2022، ص 130، 131 .

- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف :** لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا و خططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات و خاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.
- **تصميم محوره العميل :** تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.
- **السرعة** : تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، مقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض ، يسري هذا في الإقراض و عند التحقق من الهوية الرقمية.
- **سياسة البيانات أولا/ والهو اتف المحمولة أولا :** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة التصميم خدمات مناسبة لهم ولاشك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ القرارات أفضل و استغلال الفرص.

المطلب الر ابع: أبرز الشركات الجز ائرية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

تشهد الجزائر نموًا في عدد المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، إلا أن معظمها لا يزال غير معروف، وتتوفر عنها معلومات محدودة. ورغم حصولها على دعم أولي في مراحل التأسيس، فإن غياب المرافقة المستدامة أعاق تطورها. وتركز هذه الشركات على تطوير حلول رقمية لتحسين الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. وفيما يلي بعض النماذج البارزة :

❖ **شركة BEYN :**[69]

هي شركة جزائرية ناشئة تأسست سنة 2004، على يد أربعة مهندسين شباب، وهي إحدى شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في الحلول الرقمية والمدفوعات، وأصبحت مع مرور الوقت الشريك في مجال التكنولوجيا المالية لأكثر من عشرة بنوك في الجزائر تتمثل في مهمة بين تعزيز أداء البنوك والمؤسسات المالية من خلال إثراء العلاقة مع العملاء وتقليل تكاليف معالجة المعاملات من خلال التحول الرقمي. ويكمن هدف BEYN تقديم حلول مبتكرة و قوية و قابلة للتطوير داخل نطاق قصير و بالتالي يستفيد العملاء بشكل كامل من الإمكانات الكاملة للرقمنة. تم اختيار BEYN سنة 2020 من بين أفضل 10 مزودي حلول مصرفية رقمية من قبل Banking C10 Outlook ولأكثر من 15 عاما من التواجد فان شركة BEYN لديها التزام طويل الأمد لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومنتجات يسهل الوصول اليها لكل مستخدم الهدف هو تزويد المستخدمين بوصل سهل إلى المنتجات المصرفية المناسبة، بدأت الشركة بتقديم حلول مصرفية إلكترونية (e-Banking في الجزائر، ثم وسعت نشاطها لتشمل دعم أكثر من 200 بنك دولي لمدة عشر سنوات حالياً، تُعد BEYN شريكاً لأكثر من 11 بنكاً في الجزائر، حيث تقدم حلولاً رقمية متقدمة تلبي احتياجات الأفراد والشركات. يمكن لأي شخص لديه حساب مصرفي الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة ببساطة من هاتفه الذكي، كما تقدم شركة BEYN أيضا مجموعة شاملة ومتنوعة من الخدمات المتعلقة بالتمويل الرقمي، الدفع، بالإضافة إلى تجربة الخدمة المصرفية الرقمية الشخصية، والإدارة المثلى لأنشطة العملاء وتتمثل منتجاتها في :

✓ **حلول الدفع:** تقدم شركة BEYN حلول الدفع التالية:

- **حلول الدفع عن طريق الهاتف المحمول باستخدام WIMPAY** : تسمح هذه المنصة بالدفع بين المستخدمين والدفع للشراء من المتجر بشكل فوري وامن من خلال استخداماته السهلة، فإنه يسمح للأفراد بمراقبة ميزانيتهم، والتجار الإدارة سجل النقد الخاص بهم. وتتميز ب:

[69] الموقع الرسمي لشركة BEYNمتاح على الرابط https://beyn.io/en/

- **حل الدفع المحمول للأعمال تطبيق TEQA** هو تطبيق للهاتف المحمول يحسن التدفقات المالية بين عملاء الموردين وموزعيهم.
- **منصة الدفع عبر الانترنت SUREA** هي عبارة عن منصة دفع عبر الإنترنت تتيح للتجار الإلكترونيين بزيادة مبيعاتهم بفضل حل سهل الاستخدام وسلس.

✓ **البنك الرقمي** تتمثل خدمات البنك الرقمي في:

- **المصرفية الرقمية SELA** :تم انشاء منصة الخدمات المصرفية للأفراد متعددة الأجهزة والقنوات ، تمكن عملاء البنك من الاتصال والمصادقة وتنفيذ جميع معاملاتهم المصرفية بسهولة وتوفر فتح الحساب عن بعد في الوقت الحقيقي وإدارة الائتمان و إدارة طرق الدفع للمدفوعات وتحويل المعلومات والتنبيهات التخصيص.
- **الحل المصرفي KANTARA** : هو حل مصرفي رقمي معياري وآمن للشركات ، يسمح بإدارة جيدة ومتعددة البنوك لتدفقاتها النقدية لمنح عملاء البنك الوسائل لتحسين إدارة السيولة لديهم ..
- **MANARA :** تستخدم في التجارة لعملاء البنك، تسمح لمديري الحساب بتتبع أنشطتهم وتحسينها بفضل بطاقة معلومات مفصلة تسعى هذه الشكة إلى تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تقديما حلول رقمية مبتكرة. تركز على فهم احتياجات العملاء، و الابتكار المستمر، وبناء شراكات قوية مع المؤسسات المالية. تعتبر BEYN من أبرز الشركات في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر، حيث تم تصنيفها ضمن أفضل 10 مزودي حلول المصرفية في Banking CIO Outlook الرقمية قبل سنة 2020 .

❖ **شركة TELETIC**[70]

هي شركة جزائرية تم انشاءها سنة 2010 لدعم ظهور قطاع الاتصالات والبنوك في الجزائر، وهي اليوم الشركة الرائدة على المستوى الوطني في الحلول المبتكرة لقطاعي الاتصالات والبنوك ،ومن ابرز خدماتها حلول لإعادة شحن رصيد الهاتف، والدفع الإلكتروني، وتأمين المعاملات وإدارة بيانات الدفع الإلكترونية.

تأسست TELETIC في الأصل لتسويق ونشر وإدارة محطات الدفع الإلكترونية لسوق الاتصالات، بعد ذلك شرعت الشركة في تطوير التطبيقات المضمنة في محطات الدفع بالاعتماد على فريق قوي للبحث والتطوير. يوفر حلول الولاء بالإضافة إلى أدوات لإدارة أسطول من محطات الدفع (TMS) ومراقبة التدفقات تستعد TELETIC لإطلاق منصة M-Payment ، مما يجعلها أول من يقدم هذا النوع من الحلول في الجزائر في قطاع الخدمات المصرفية الإلكترونية، اكتسبت الشركة خبرة تشغيلية قوية في إنتاج وتسويق ونشر وإدارة محطات الدفع بالشراكة مع شركة Ingenico الرائدة عالميا، وتقدم الخدمات التالية:

-تجهيز الاتصالات خدمة الاستضافة السحابية TELETIC مخصصة حصريا للمشغلين النشطين في قطاعي

-الاتصالات والبنوك، توفر معالجة الاتصالات إمكانية مركزية بيانات العملاء ومراقبة أنشطتهم باستخدام المؤشرات الرئيسية (KPIs).

-الشحن الإلكتروني (B3atli): تقدم الشركة نظام شحن كامل الأوقات يوفر جميع ميزات التحصيل الخاصة بالدفع المؤجل والمسبق إضافة إلى سهولة التكامل مع الأطراف الثالثة والقنوات الخارجية تشمل الحلول إدارة القسائم المرنة متعددة المشغلين والقنوات المتعددة (PEFTPOS والهواتف الذكية وما إلى ذلك، تتيح إعادة التحميل في أي مكان وفي أي وقت عبر قنوات متعددة دفع الفواتير، من خلال الموقع b3atli.com.dz

-الدفع الإلكتروني طورت TELETIC حل M-Pay لتسهيل المدفوعات عبر الهاتف المحمول M-Pay هو تطبيق يسمح بإجراء مدفوعات من أي مكان بالهاتف ذكي، بفضل هذا النوع من التكنولوجيا، يمكن الاستغناء عن قارئات البطاقات التقليدية، يقدم الدفع بواسطة

[70] الموقع الرسمي لشركة TELETIC على الرابط التالي: https://teletic.dz

الهاتف النقال العديد من المزايا يعمل 7/24؛ يستخدم الهاتف الذكي، بدلاً من المحطات الطرفية التقليدية مسموح به ويتم تنفيذه من خلال نقل البيانات عبر الإنترنت G 3أو 4G كافية يسمح بالتنقل دون مبالغ نقدية زائدة .

❖ **البنك الالكتروني UbexPay :**[71]

هو عبارة عن شركة ناشئة جزائرية متخصصة في الدفع الالكتروني و التجارة الإلكترونية حاصلة على تصنيف وزارة الشركات الناشئة و يعتبر أول بنك إلكتروني في الجزائر يستخدم تقنيات متطورة وحديثة في عالم المال UbexPay، تأسس سنة 2020 وهو نظام دفع عبر الإنترنت يدير الأموال بشكل آمن وموثوق يحافظ على سرية بيانات المستخدم ويستعمل ميزات متطورة وحديثة من خلال السماح للمستخدمين بإرسال الأموال واستلامها بسهولة عبر الإنترنت عبر الكمبيوتر أو الهاتف الذكي ، وهو يتيح حلول سهلة وسريعة لإجراء المعاملات المالية براحة تامة مع ضمان الحماية من كل أنواع الاحتيال، وتوفر هذه المنصة (UbexPay)لعملائها دعما عبر الإنترنت على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع ، فازت بالمركز الأول وجائزة لوريات للمسابقة والتظاهرة الوطنية للتكنولوجيات المالية من قبل وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

❖ **شركة Amentech :** [72]

هي شركة جزائرية ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية نشطة في قطاع التأمين أي تكنولوجيا التأمين (Insurtech) تحمل علامة (Label)،تأسست في 5 أكتوبر 2021 مقرها ببلدية وادي السمار بالجزائر العاصمة ، مهمتها هي تحويل مشاكل قطاع التأمين إلى حلول مبتكرة من أجل تحديث وتسهيل الخدمات المقدمة لحاملي وثائق التأمين، مع خلق قيمة مضافة لشركات التأمين مهمة الشركة هي تقريب شركات التأمين من حاملي وثائقها من خلال تقليل وقت وعملية الإدارة التشغيلية بشكل كبير ومن خلال تقديم تجربة مستخدم استثنائية مع شفافية ومراقبة الخدمات المقدمة ، حصلت على تصنيف "مشروع مبتكر" و "شركة ناشئة" من وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة الجزائرية و فازت بجائزة "أفضل شركة Insurtech" و"أفضل شركة Algeria Startup خلال تحدي Fintech Challenge لعام 2021، وذلك بفضل حلولها المبتكرة في رقمنة خدمات التأمين.

المبحث الثالث : و اقع و افاق التكنولوجيا المالية في الجز ائر

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم المالي، برزت التكنولوجيا المالية كأحد أبرز العوامل التي تعيد تشكيل ملامح العمل المصرفي، فارضة واقعًا جديدًا على الأنظمة البنكية التقليدية. الجزائر، كسائر الدول النامية، تجد نفسها أمام مفترق طرق حاسم: إما أن تنخرط في موجة التحديث المالي الرقمي بخطى واثقة، أو أن تظل رهينة نماذج تشغيل تقليدية قد لا تواكب تطلعات جيل جديد من المستخدمين. ورغم ما تحمله هذه التكنولوجيا من فرص واعدة لتوسيع الشمول المالي وتعزيز الكفاءة التشغيلية، فإن الطريق نحو تبنيها ليس خاليًا من التحديات المؤسسية والتقنية والثقافية.

يعالج هذا المبحث مجموعة من المحاور التي تتيح فهمًا أعمق للواقع الحالي للتكنولوجيا المالية في الجزائر، من خلال الوقوف على التحديات التي تواجه انتشارها، والفروقات الجوهرية التي تميزها عن الخدمات المصرفية التقليدية، إلى جانب إبراز منافعها المحتملة، واستعراض تجارب دولية ناجحة يمكن استلهامها. كل ذلك في إطار محاولة رسم ملامح الطريق الذي يمكن أن تسلكه الجزائر في سبيل تحديث قطاعها المصرفي.

---

[71] الموقع الرسمي للشركة متاح على الرابط https://ubexpay.com/fr/accueil

[72] الموقع الرسمي لشركة Amentech متاح على الرابط: https://amentech.dz/

المطلب الأول : تحديات تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية.

لا تزال منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر تمرّ بمرحلة تأسيسية أولية، إذ أنها لم تبلغ بعد المستوى الذي حققته مثيلاتها في العديد من الدول الأخرى، حيث شهد هذا القطاع على الصعيد العالمي تطوراً ملحوظاً مكّنه من إحداث نقلة نوعية في تحديث وتكييف الخدمات المالية مع متطلبات العصر الرقمي. وتتمثل أبرز الإشكالات التي تواجه هذا المسار في الجزائر في مجموعة من التحديات الجوهرية، يمكن تلخيصها كما يلي :[73]

- ضعف البنية التحتية الرقمية الداعمة لقيام التكنولوجيا المالية، مع نقص الكيانات المادية وانخفاض معدل تغلغل الانترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها .
- انعدام الثقة في إجراء المعاملات الالكترونية، وكذا السداد بوسائل إلكترونية، فالمجتمع الجزائري يميل لاعتماد النقد في تسوية معاملاته المالية، رغم وجود الأطر القانونية الداعمة للدفع الالكتروني، وإلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار، وحث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الالكتروني بدون تكاليف، إلا أنها قوانين وإجراءات حديثة النشأة ، أضف إلى ذلك عدم اعتماد التوقيع الالكتروني والتصديق الالكتروني للوثائق .
- ضعف الإلمام باللغة الانجليزية ، مما يعيق الاستفادة من كافة مواقع منصات التمويل الجماعي ، نظرا لأن معظم هذه المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية .
- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية، وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم..... الخ.
- ضعف مستوى التثقيف المالي، حيث سجلت نسبة التثقيف المالي إلى إجمالي الأفراد البالغين الجزائريين في حدود 32 في المئة.
- غياب الأطر التنظيمية والرقابية التي تسمح بوجود لاعبين ماليين جدد كشركات التكنولوجيا المالية مع ضعف تطوير بيئة الأعمال، حيث يشير مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية بما فيهم الجزائر، حيث سجلت معظمها مرتبة تفوق 60% على مستوى العالم .
- انتشار الإقصاء المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات بسبب انخفاض مستويات المنافسة المصرفية، الناتجة عن ارتفاع مستويات التركز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية البنوك العمومية على حجم معتبر من السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي.

المطلب الثاني: الفرق بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية

كثيرا ما تتقاطع أهداف شركات التكنولوجيا المالية والبنوك فكلاهما يسعى إلى جذب والاحتفاظ بالعملاء، إلا أن هذا يتوقف على خصائص كل منها في تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة، ولفهم كلا الطرفين لابد من الوقوف على الاختلاف بينهما، ويمكن تلخيص أهم الفروق في :[74]

1) **طريقة ممارسة الأعمال التجارية :** تقدم كل من البنوك وشركات التكنولوجيا المالية الخدمات المالية ولكن لكل منهما طريقته الخاصة، فبالنسبة ل:

---

[73] وفاء حمد ش ، واخرون ،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات ، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12،العدد 04 ،جامعة باجي المختار عنابة ، الجزائر، 2021 ،ص 551 ، 552 .

[74] حجريوة إلهام ،دور التكنولوجيا المالية في تطوير الاداء المصرفي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في الإقتصاد النقدي والبنكي ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلم الإقتصادية ، جامعة غرداية، الجزائر ، 2024 ، ص 54 ،55 .

أ- **هيكل التمويل والإيرادات:** تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على التوفيق بين العرض والطلب لأنشطتها التشغيلية، ولا تحتفظ بمخاطر الائتمان، في حين تقوم البنوك باشتقاق الودائع لتقدمها على هيئة قروض مع الاحتفاظ بمخاطر الائتمان في دفاترها، أما من جانب الإيرادات فإن شركات التكنولوجيا المالية تجني أموالها من خلال الرسوم في حين تتلقى البنوك معظم إيراداتها من هوامش أسعار الفائدة.

ب- **المنافسة:** تأخذ عديد شركات التكنولوجيا المالية غمار المنافسة مع النظام المصرفي التقليدي بنموذج أعمال مختلف، حيث تفضل النشاط في قطاع محدد بتشكيلة مختلفة ومتنوعة من المنتجات، في حين تفضل البنوك العمل وفق نموذج البنك الشامل والنشاط في عدة قطاعات.

ت- **تجربة العميل** حسنت خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية كثيرا من تجربة العملاء من خلال تخفيض تكاليف الخدمات وسرعتها إلى جانب أنها تعتمد على الانترنت دون الحضور الإجباري للعميل، على عكس ما تقوم به البنوك حيث أن أغلب الخدمات تتطلب الحضور الشخصي له.

ث- **التكنولوجيا :** في حين تحتفظ البنوك بالبنية التحتية التقليدية وتمارس أنشطتها دون تحديث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالاعتماد على عديد التقنيات الحديثة لتقديم خدماتها كالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الضخمة وغيرها ...

ج- **الابتكار** : تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على التقنيات التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها ما يمنحها قدرة أكبر على الابتكار مقارنة بالبنوك.

2) **اللوائح :** تخضع البنوك لعديد اللوائح التنظيمية والإرشادات والقيود وطلبات الامتثال الصادرة عن البنك المركزي ما يجعلها أقل حرية ومرونة في ممارسة أعمالها، في حين لا تلتزم شركات التكنولوجيا المالية لأي جهة مركزية تديرها وتنظم نشاطها ما يمنحها حرية أكبر ومرونة في ممارسة أعمالها رغم أن هذا قد يفقدها جانبا مهما من الثقة.

3) **إمكانيات النمو:** يسعى كلا الطرفين إلى النمو من خلال عدة جوانب تتميز بهما، ويمكن للبنوك الحفاظ على مكانتها ونموها في ظل متطلبات العصر التكنولوجية من خلال مواكبة الموجة والاعتماد على خدمات التكنولوجيا المالية في نشاطها.

4) **عوامل الخطر :** على الرغم من المزايا والفوائد التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية إلا أنه يجب التطرق إلى أنها تتضمن عديد المخاطر، في حين يحقق التزام البنوك باللوائح التنظيمية ميزة المخاطر الأقل.

الجدول (04) : الفرق بين التكنولوجيا المالية والخدمات التقليدية

التعيين	التكنولوجيا المالية	الخدمات التقليدية
الخلفية التاريخية	إقتصاد المعرفة وثورة المعلومات	الحقبة الصناعية
المعلومات	الشفافية الكاملة للمعلومات	عدم تناسق المعلومات
نموذج العمل	اللامركزية	المركزية
علاقات العملاء	متساوية ومتشابكة	علاقة تبادل الخدمة
المساحة والوقت	24 ساعة في أي مكان توجد به إشارة	وقت أطول و مساحة ومنطقة معينة
التأثير التنظيمي	عوامل خارجية قوية للشبكة	قلة العوامل الخارجية
علاقات المجتمع	غير مرئية وافتراضيه	ملموس وجسدي

المصدر: خالد بيلوطة ,رمضان براغشة, أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك , مذكرة ماستر,جامعة 8 ماي 1945 قالمة , الجزائر2022

المطلب الثالث : منافع تبني التكنولوجيا المالية في البنوك الجزائرية

يُواجه القطاع المصرفي في الجزائر، كما هو الحال في العديد من الأنظمة المصرفية في الدول العربية، تحديات مرتبطة ببطء وتيرة التطوير والتحديث. ومن هذا المنطلق، نبرز أهم منافع تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري و التي يمكن ذكر فيما يلي :[75]

الشمول المالي: أتاحت التقنيات المالية الحديثة تجاوز العوائق الجغرافية والبنيوية التي كانت تحدّ من قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال اعتماد الوسائط الرقمية في تقديم هذه الخدمات، مما أسهم في تقليص التكاليف وتوسيع نطاق الشمول المالي على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: ساعدت المنصات الرقمية في معالجة الفجوة التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة، نتيجة تحفظ البنوك في إقراض هذه الفئة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، عبر تبني نماذج إقراض تعتمد على معايير بديلة لتقييم الجدارة الائتمانية.

تعزيز الدفع الالكتروني: ساهم الاعتماد المتزايد على تقنيات الدفع الإلكتروني في تقليل الاعتماد على النقد، وتسهيل إنجاز المعاملات التجارية، مما أدى إلى تحسين كفاءة العمليات المالية بشكل عام.

إعادة تشكيل العلاقة بين المؤسسات المالية والعملاء: وفرت التكنولوجيا المالية المبتكرة أدوات تفاعلية تسمح بإضفاء طابع شخصي على الخدمات المقدمة، من خلال تعزيز كفاءة التواصل بين البنوك وعملائها، وتقليص الفجوة التقليدية التي كانت تفصلهم.

تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة: أصبحت الشركات قادرة على تقديم خدمات مالية بتكلفة أقل وسرعة أكبر من خلال حلول تكنولوجية مرنة ومؤتمتة، مما ساهم في تحسين تجربة العملاء وزيادة التنافسية في القطاع المالي.

التحول الرقمي في تقديم الخدمات المصرفية: مكّنت التكنولوجيا المالية الشركات من تطوير أدوات استثمار مبتكرة، تساعد في تكييف المنتجات والخدمات مع تطلعات العملاء، كما عززت من قدرة البنوك على تقديم خدمات مصرفية مخصصة أكثر دقة وفعالية.

استخدام التكنولوجيا التنظيمية (RegTech): ساهمت تقنيات الرقابة التنظيمية الحديثة في دعم المؤسسات المالية على الامتثال للمعايير والقوانين، والحد من مخاطر غسل الأموال والجرائم المالية، مما عزز من مصداقية الأنظمة المصرفية وأمنها.

المطلب الرابع : تجارب دلية في التكنولوجيا المالية

❖ **التجربة الإماراتية في التكنولوجيا المالية**[76]

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كواحدة من الدول السباقة إقليميًا في تبني أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية، مستندة إلى نهج استراتيجي يدمج ما بين دعم القطاعات الاقتصادية الناشئة وتطوير بنية تحتية رقمية متقدمة. ويُعد القطاع المالي في الدولة نموذجًا للتحول الرقمي المستدام، مدفوعًا بسياسات حكومية واضحة وتشريعات مرنة.

وقد انعكس هذا التوجه في تصدر الإمارات لمؤشرات الاستخدام المتقدم للتقنيات المالية على مستوى العالم العربي، حيث احتلت المرتبة 46 عالميًا في تبني التكنولوجيا المالية. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى إنشاء بيئات تنظيمية محفزة مثل "مكاتب التكنولوجيا المالية" التي

---

[75] وفاء حمدوش ، واخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 550 ، 551 .

[76] طبايبية رمزي ،التكنولوجيا المالية كتوجه حديثة تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية ، دراسة تحليلية لتجربة الإمارات العربية والمملكة السعودية مع الإشارة الى حالة الجزائر ، مجلة الافاق للدراسات الإقتصادية ،المجلد 08 ، العدد 01، جامعة قالمة، الجزائر ،2023 ،ص 544 ،545

تسهم في تسريع الابتكار من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تهيئة البنية القانونية والتشغيلية لتجارب الحلول الرقمية.

وأطلقت الإمارات استراتيجيات وطنية لتمكين هذه الصناعة، تمثلت في تطوير مبادرات تستند إلى مفاهيم الكفاءة والتكامل، وتستهدف توسيع نطاق تطبيقات التكنولوجيا المالية لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن أبرز الإنجازات في هذا السياق، قيام المصرف المركزي بإطلاق مكتب خاص بالتكنولوجيا المالية يهدف إلى تعزيز الابتكار وتحقيق التميز الإقليمي والعالمي، إلى جانب تأسيس منصات رقمية لتبسيط العمليات المصرفية، مثل منصة "اعرف عميلك" الإلكترونية.

كما تتضمن الخطة الوطنية مجموعة من المبادرات تشمل:

- استخدام منصات رقمية موحدة للتحقق من الهوية، ما يعزز كفاءة عملية "اعرف عميلك".
- اعتماد نظام الموافقة الرقمية لتبسيط تجربة العملاء وتحسين سرعة المعاملات.
- إطلاق مسرعات حكومية لتطوير نماذج أعمال مبتكرة قائمة على التعاون بين مختلف الجهات.
- تفعيل بيئات اختبار مرنة (Sandbox) تتيح تجربة المنتجات الجديدة دون تعريض النظام المالي للمخاطر.
- تعزيز الشراكات بين الجهات التنظيمية والقطاع الخاص لدعم الابتكار.

كل هذه الإجراءات تساهم في ترسيخ مكانة الإمارات كمركز متقدم للتكنولوجيا المالية في المنطقة، وتقلل من التكلفة التشغيلية للجهات الحكومية، مما يحقق وفورات سنوية كبيرة في الإنفاق، تصل إلى ما يعادل 5.5 مليار درهم.

شكرًا على مشاركة النص. إليك إعادة صياغة أكاديمية احترافية لمحتوى الفقرة، مع الحفاظ على المعنى والمضمون، لكن بطريقة لا يمكن تتبعها أو التعرف عليها من خلال محركات البحث أو أدوات الكشف

❖ **التجربة السعودية في التكنولوجيا المالية**:[77]

قدمت المملكة العربية السعودية نموذجاً مميزاً في مجال التكنولوجيا المالية، تميز بشموليته واعتماده على بنية معلوماتية قوية تمكّنه من دعم متطلبات النمو الاقتصادي والتمويل الرقمي. ويعود هذا التميز إلى تركيز المملكة على دمج تقنيات المعلومات الحديثة في قطاعي الاقتصاد والتمويل، بالإضافة إلى الاستفادة من مصادر البيانات الضخمة في تعزيز اتخاذ القرار، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والكفاءة.

تعد المملكة من الدول السباقة في تبني الابتكار الرقمي، خاصة في القطاع المالي، حيث أصبح للبيانات المالية دور محوري في تطوير الأنشطة والخدمات البنكية. وقد ساهم التعاون بين مؤسسات محلية ودولية في إطلاق تقارير تحليلية واستراتيجية، أبرزها التقرير السنوي الثاني للفنتك في السعودية (2020)، الذي كشف عن تحولات جوهرية في استخدام التكنولوجيا المالية.

ومن أبرز تلك التحولات، تنامي دور الشركات الناشئة في تقديم حلول مالية مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، إلى جانب اعتماد واسع على المنصات الرقمية لتيسير التعاملات المالية، ما أفضى إلى ارتفاع معدلات الاستثمار والتوسع في حلول الدفع الإلكتروني. وتُظهر الإحصائيات أن السوق السعودي شهد نمواً كبيراً في حجم الاستثمارات والمعاملات الرقمية، مع تسجيل مستويات قياسية من حيث قيمة العمليات المالية وحجم المستخدمين.

[77] طبابيبة رمزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 545 ،546

التقارير الحديثة تشير أيضاً إلى تضاعف عدد شركات الفنتك، وارتفاع متوسط عمليات التمويل، فضلاً عن التحول الرقمي الواسع الذي عزز من كفاءة النظام المالي. كما أن التوقعات المستقبلية تدل على استمرار هذا النمو، مدعوماً بسياسات التحول الوطني ورؤية المملكة 2030، التي أولت الابتكار الرقمي أولوية قصوى.

❖ **التجربة القطرية في التكنولوجيا المالية** [78]

يشكل اعتماد التكنولوجيا المالية أحد أبرز ملامح التحول الاقتصادي في العالم المعاصر، حيث باتت هذه التقنيات أداة استراتيجية في إعادة تشكيل العمليات المصرفية. وتقدم قطر نموذجًا رائدًا في هذا المجال، إذ تبنّت نهجًا شاملاً يربط بين الابتكار التكنولوجي، وتطوير البنية التحتية، وإعادة صياغة السياسات التنظيمية بما يعزز من قدرة القطاع المالي على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.

تشير التقديرات الحديثة إلى أن سوق التكنولوجيا المالية في قطر يشهد معدلات نمو متصاعدة، مدفوعة بزيادة الإقبال على الخدمات الرقمية وارتفاع حجم المعاملات الإلكترونية، إضافة إلى بيئة استثمارية مشجعة تحتضن المبادرات الريادية. ويُتوقع أن تستمر هذه الوتيرة التصاعدية خلال السنوات القادمة، معززَةً بتوسع الشركات الناشئة وتكثيف الاستثمارات في التقنيات الذكية.

وقد ساهمت السياسات الحكومية في توفير منظومة دعم متكاملة، تجمع بين الإطار التشريعي المرن والمبادرات التحفيزية، بما يضمن تسريع وتيرة التحول الرقمي. كما أن توافر بنية تحتية رقمية متطورة، وتنامي الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أسهما في خلق مناخ أعمال محفز لاحتضان الابتكار المالي وتوظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية.

وعلى مستوى المؤسسات، سعت المصارف في قطر إلى تبني نماذج تشغيل رقمية تعتمد على الأتمتة وتحليل البيانات، وهو ما أدى إلى تحسين جودة الخدمات وتوسيع قاعدة العملاء. كما أن تعزيز المهارات الرقمية لدى الكوادر البشرية شكل ركيزة أساسية في إنجاح هذه المرحلة الانتقالية، خصوصًا في ظل المنافسة المتزايدة في السوق الإقليمية والعالمية.

علاوة على ذلك، اتخذت الدولة خطوات مهمة لتحويل قطر إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية، من خلال إطلاق مبادرات استراتيجية لاستقطاب الاستثمارات، وتأسيس مراكز للابتكار، وتشجيع التعاون الدولي في مجال التقنيات المالية المتقدمة.

في المحصلة، تقدم التجربة القطرية نموذجًا عمليًا لكيفية دمج الابتكار الرقمي في القطاع المصرفي، مستندة إلى رؤية واضحة تعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني، وتضع الأسس لنظام مالي ذكي، مرن، ومستدام في مواجهة تحديات العصر الرقمي.

وقد شهد القطاع المالي في دولة قطر تحولًا جوهريًا في السنوات الأخيرة، تمثل في تبني حلول التكنولوجيا المالية كأداة استراتيجية لتعزيز الكفاءة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وقد برز هذا التحول في عدة مبادرات نوعية كان لها الأثر في ترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي واعد في هذا المجال.

و في مقدمة هذه الجهود، أطلق أحد المصارف الوطنية الرائدة مركزًا متخصصًا للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، بهدف تمكين التحول الرقمي عبر توظيف تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين، وتطبيقات الدفع الإلكتروني. ويهدف هذا المركز إلى تقديم بيئة داعمة للمبتكرين ورواد الأعمال، من خلال توفير مساحات للتعاون والتمويل والإرشاد، ضمن إطار تنظيمي يتكامل مع السياسات النقدية للدولة.

[78] بوخاري فاطنة حنان ، دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية عرض لتجارب دول رائدة ، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد 08، العدد 02 ، مخبر تسيير المؤسسات ، جامعة الجلالي اليابس سيدي بلعباس ، الجزائر،2022 ، ص 114 ،115.

خلاصة الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية في الجزائر

أظهرت هذه الخلاصة أن واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر ما زال في طور التكوين، حيث تعاني المؤسسات المصرفية من تأخر نسبي في التبني الفعلي للتقنيات الحديثة، رغم وجود إرادة واضحة لدى بعض الفاعلين. ويؤكد التحليل أن المعوقات البنيوية مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، والبيئة التشريعية غير المكتملة، تشكل حاجزًا أمام الانتقال إلى نماذج مالية أكثر مرونة وحداثة. ومع ذلك، تظل هناك فرص كامنة لتسريع وتيرة التحول، خاصة في ظل التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها، مما يجعل من الضروري بلورة استراتيجية وطنية متكاملة ترتكز على الابتكار، التكوين، والتشريعات الداعمة

الفصل الثالث :دراسة حالة

البنك الخارجي الجزائري

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

تمهيد :

يشهد القطاع المصرفي في العصر الحديث تحولاً جذرياً بفعل الثورة التكنولوجية التي أفرزت مفاهيم مالية مبتكرة مثل العملات الرقمية والبنوك الإلكترونية. وفي هذا السياق، تبرز دراسة البنك الخارجي الجزائري كحالة تطبيقية للتحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري، حيث تمثل تجربة الدينار الرقمي الجزائري أحد أبرز مظاهر هذا التطور.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال الجمع بين الإطار النظري والتطبيق العملي، حيث تنقسم إلى ثلاثة محاور مترابطة. يبدأ الفصل بتقديم لمحة شاملة عن البنك الخارجي الجزائري، متناولاً هيكله التنظيمي وأنشطته المختلفة، مما يوفر الأساس المعرفي لفهم دوره في المنظومة المصرفية الوطنية.

ثم ينتقل الفصل لتحليل تجربة الدينار الرقمي الجزائري (E-DZ D) كأحد أهم الابتكارات المالية الحديثة، حيث يستعرض مفهومه ومزاياه والعوامل الدافعة لتبنيه، بالإضافة إلى سيناريوهات التنفيذ والآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

أخيراً، يركز الفصل على تقييم الأثر الملموس للتكنولوجيا المالية على أداء البنك، من خلال تحليل وسائل الدفع الإلكتروني والأنظمة التكنولوجية المعتمدة، مدعوماً بشهادات عملية من خلال مقابلة مع مدير البنك.

المبحث الأول :نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري

يرتكز النشاط البنكي في جوهره على إعادة توزيع رؤوس الأموال، حيث يؤدي دور الوسيط في تدفق رؤوس الأموال وتداولها، سواء على الصعيدين المحلي أو الدولي. وفي هذا الإطار، تستعين البنوك بعملائها الذين يمتلكون فوائض مالية لتغطية احتياجات آخرين يعانون من عجز في رؤوس أموالهم.

وانطلاقًا من هذا المفهوم، تظهر أهمية وجود البنك كوسيط مالي بين الأفراد والكيانات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز انتقال الأموال وتنشيط الاقتصاد الوطني. فالوظيفة الأساسية للبنك تقوم على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو دعم مخططات التنمية الاقتصادية، ضمن إطار منفتح ومتين.

وقد تطورت وظيفة البنك عبر الزمن لتشمل القيام بعمليات مصرفية متشعبة تتضمن إصدار القروض وإدارة الودائع، مع الالتزام بتطبيق السياسات النقدية المعتمدة. ومن هذا المنطلق، يتحمل البنك مسؤوليات رقابية تجاه أنشطته الاقتصادية، بما في ذلك ضمان تغطية القروض المقدمة من خلال إدارة المخاطر المرتبطة بها بفعالية.

المطلب الأول :التقديم بالبنك الخارجي الجزائري و الهيكل التنظيمي له.

يُعدّ البنك الخارجي الجزائري واحدًا من أبرز البنوك التجارية الجزائرية على الساحة الدولية، إذ يتمتع بمكانة رائدة في مجال التعاملات الخارجية، لاسيما في قطاع الضمانات البنكية. وقد منحته السلطات العمومية كافة الصلاحيات الضرورية لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة عالية. ويُصنف هذا البنك ضمن المؤسسات المصرفية من الدرجة الأولى، مستفيدًا من سمعة متميزة على الصعيد العالمي.

أولا : التقديم بالبنك الخارجي الجزائري

1) التعريف بالبنك

يُعد البنك الخارجي الجزائري واحدًا من ستة مصارف تجارية تم إنشاؤها في الجزائر بعد الاستقلال، إلى جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وصندوق التوفير والاحتياط. وقد تأسس هذا البنك بنظرة استراتيجية تركز على تلبية حاجيات تمويل التجارة الخارجية، متخذًا من هذا النشاط محورًا رئيسيًا لاختصاصه.

بلغ عدد العاملين بالبنك الخارجي الجزائري حوالي 4105 موظفًا سنة 2023، موزعين بين إداريين، تقنيين، أعوان تنفيذ، إلى جانب شبكة ميدانية تتألف من 110 وكالة و 11 وحدة تابعة للقطاعات الكبرى والمناطق الصناعية والموانئ، فضلًا عن انتشار عبر 4257 مكتبًا بريديًا بفضل اتفاقيات تعاون مع مؤسسة بريد الجزائر بنهاية هذه السنة ، مما أتاح للبنك توسيع خدماته ليشمل أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين الاقتصاديين.

وقد انخرط البنك في سياسة إصلاح المؤسسات العمومية بداية من عام 1988، فانتقل من نمط الإدارة المباشرة من قبل الدولة إلى أسلوب يتمحور حول الوساطة المصرفية الحرة، مع المحافظة على هويته كمؤسسة مالية مملوكة للدولة. وقد اختتم البنك نشاطه مع نهاية عام 1993 بميزانية قدرت بـ 78.489 مليار دينار جزائري.

بناءً على تطور نشاطه، استطاع البنك الخارجي الجزائري أن يحافظ على مكانته في السوق المصرفية، مستفيدًا من تطور أشكال الخدمات المصرفية داخليًا وخارجيًا، حيث اعتمد على التقنيات الحديثة مثل خدمات الإنترنت والمعاملات الإلكترونية عبر نظام السويفت (SWIFT).

2) نشأته وتطوره

تم تأسيس البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 1 أكتوبر 1967 استنادًا إلى المرسوم رقم 67-204، برأسمال أولي مقدر بـ 20 مليون دينار جزائري. وقد شُكّلت قاعدته الأولى من خلال استحواذه على فروع لمؤسسات مالية أجنبية كانت تنشط في الجزائر قبل الاستقلال، مثل:

القرض الليوني (Le Crédit Lyonnais) في 1 أكتوبر 1967.
الشركة العامة (Société Générale) في 31 ديسمبر 1967.
البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط في 31 ماي 1968.
بنك باركليز الفرنسي في 1968.
عقب تأسيسه، عمل البنك على وضع أول هيكل تنظيمي له، تضمن دوائر للشؤون الإدارية، والرقابة الداخلية، وهيكلا للإشراف البنكي، وقسمًا خاصًا بإدارة الاستغلال. وكان بنك مخصص لدعم التجارة الخارجية فقط (الصادرات والواردات، خاصة المحروقات). و تنظيم إداري كلاسيكي تابع مباشرة للسلطات الحكومية (وزارة المالية).
في 1 جوان 1968، قام البنك بترسيخ بنيته التنظيمية عبر هيكلة تنظيمية متقدمة ضمت مديرًا عامًا، مساعديه، ومستشارين ماليين مكلفين بتطبيق السياسات العامة للبنك. لاحقًا، بين 1968 و1970، أعيد تنظيم البنك ليغطي العمليات المصرفية الكبرى، مع إنشاء هيئات متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى بالتعاون مع الشركاء الأجانب.
وقد استمر تطوير الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، حيث خضع لإعادة هيكلة شاملة أدت إلى إنشاء تنظيم إداري جديد قُسم إلى مديريتين عامتين و9 مديريات مركزية عملياتية.

3) التحولات الهيكلية والمالية للبنك الخارجي الجزائري

في سنة 1989، اعتمد البنك هيكلًا تنظيميًا أكثر مرونة، تمثل في إنشاء 3 مديريات عامة عملياتية مكلفة بالإشراف على عدد من الوحدات المركزية. وفي عام 1988، وبموجب اتفاقيات تعاون مع الصندوق الوطني لاستغلال الفضاءات الصناعية، تم تعزيز دور البنك كهيئة مالية رائدة.
شهد البنك في سنة 1989 عملية إعادة انتشار تدريجية، بحيث انتقلت مقره إلى شارع العربي بن مهيدي بالعاصمة، مع المحافظة على تسمية البنك الخارجي الجزائري رغم تعديل النظام الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-02 الصادر بتاريخ 2 جانفي1996 و تحول إلى بنك تجاري ذو استقلالية مالية وإدارية وتم توسيع أنشطته نحو السوق المحلية (الأفراد والشركات).
كما استُحدثت مبادرات تسويقية متقدمة سنة 1997 لتعزيز قدرات البنك التنافسية، وشهد الهيكل التنظيمي مزيدًا من التوسيع والتحديث لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية ، كما تم إنشاء مديريات متخصصة في (تمويل، مخاطر، تسويق، موارد بشرية...) و فتح شبكة واسعة من الفروع الجهوية والمحلية ، للتوجه نحو إدارة حديثة تستند إلى الربحية والمخاطر.

4) دعم البنك الخارجي الجزائري للاستراتيجية الوطنية

استعان البنك بمكاتب استشارية دولية مثل (TOUEN) و(DELOITE) لوضع وتنفيذ سياسات حديثة تستهدف ترقية الأداء البنكي وتعزيز الكفاءة والفعالية. وعلى ضوء هذه الاستشارات، تم إطلاق عمليات إعادة هيكلة جديدة سنة 2003 بهدف توسيع نشاط البنك وتمكينه من مسايرة التحولات المالية العالمية.
أما على مستوى الانتشار الخارجي، فقد أنشأ البنك فروعًا له في:
البنك الدولي العربي بباريس.
البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (أبو ظبي).

5) مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك الخارجي الجزائري

سجل البنك مجموعة من المؤشرات المالية الإيجابية والسلبية نذكر منها:
بلغ إجمالي أصول البنك، في 2023/12/31، حجمًا قدره 2,455 مليون دينار جزائري، بانخفاض نسبي قدره 7% (-190 مليار رقم معاملات)، أي حسب نوع الائتمان:

- رصيد لكل عملية دفع +0.62 ميل (+0.04%) DA
- الاعتمادات لكل توقيع: -190.93 مليار دينار جزائري (-20%)
- تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في الاعتمادات لكل توقيع بحوالي 190 مليار دينار جزائري يرجع بشكل رئيسي إلى انخفاض التزامات القطاع الخاص بمقدار 109 مليارات دينار جزائري من جهة، وانخفاض مستحقات القطاع العام بمقدار 73 مليار دينار جزائري من جهة أخرى
- أما بالنسبة للاعتمادات لكل صندوق، فقد شهدت زيادة طفيفة قدرها 618 مليون دينار جزائري مقارنة بالسنة المالية 2022، ويعزى ذلك أساسًا إلى تعبئة اعتمادات استثمارية جديدة مُنحت للمشاريع الهيكلية، وخاصة تلك المتعلقة بتحلية مياه البحر وبرامج الإسكان. ويبلغ معدل إنجاز الوظائف مقارنة بالأهداف المحددة للسنة المالية 2023 81%
- شهدت الذمم المدينة المتعثرة طرأ في السنوات الأخيرة (من 2020 إلى اليوم) إلى إطلاق استراتيجية التحول الرقمي (الرقمنة الكاملة للمعاملات البنكية). والتوجه نحو خدمات التمويل الإسلامي و تبني التكنولوجيا المالية (Fintech) لتعزيز تنافسية البنك و تحسين هيكل الحوكمة والشفافية استجابة لمتطلبات المعايير الدولية ، وشملت التحولات المالية للبنك الخارجي الجزائري بتوسيع قاعدة التمويل و تنويع مصادر الإيرادات وتحسين المؤشرات المالية
- انخفاض بنحو 6.53 مليار دينار جزائري، من 446.473 مليار دينار جزائري في عام 2021 إلى 417.318 مليار دينار جزائري في عام 2023، وذلك بسبب العوامل التالية:
- تميز القطاع الخاص بانخفاض قدره 12.32 مليار دولار أسترالي في الذمم المدينة المتعثرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الذمم المدينة من بعض العلاقات المصنفة، والتي أصبحت جارية مرة أخرى اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023
- شهد القطاع العام زيادة في الذمم المدينة المتعثرة بمقدار 0.89 مليون دينار كويتي
- شهد القطاع الشخصي تباينًا هبوطيًا في مستحقاته المصنفة بمقدار 1.63 من DA، ويركز بشكل أساسي على مستوى المستحقات شديدة الخطورة والتي يحتمل أن تكون إشكالية
- أخيرًا، تطلب مستوى المستحقات المتعثرة لقاعدة العملاء إنشاء مخصصات إضافية (تخصيص سنوي) بقيمة 5.7 مليار دينار جزائري (+2.5%) في نهاية عام 2023. ويبلغ رصيد المخصصات الإجمالية حوالي 226.9 مليار دينار جزائري

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

الكل (09) : يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

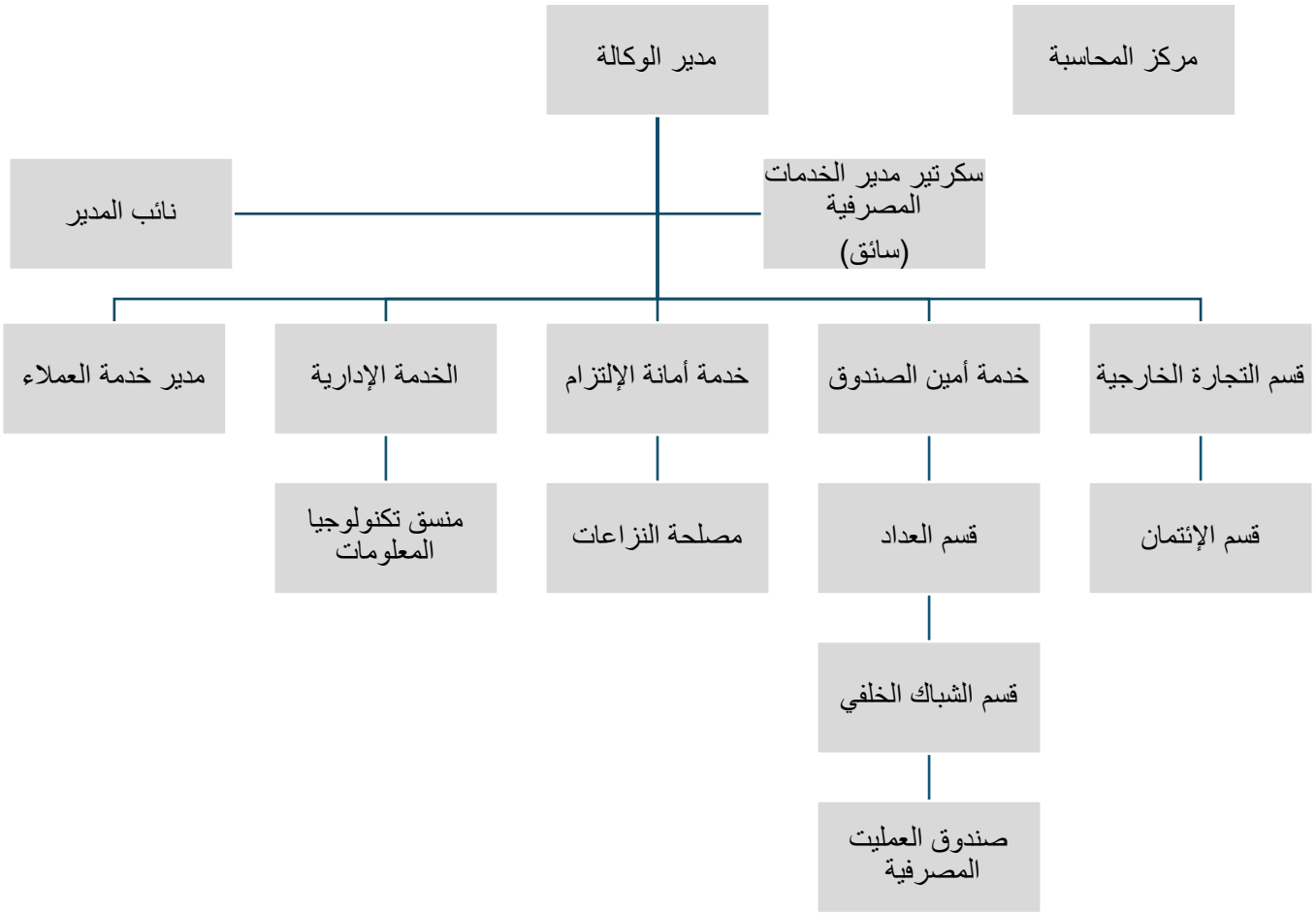

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104)

المطلب الثاني : التعريف بالبنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104) وهيكلها التنظيمي

أولا: التعريف بالوكالة

تُعد وكالة البنك الخارجي الجزائري رقم 104 الكائنة بمدينة مستغانم من أبرز الفروع المصرفية التي ساهمت في تنشيط الحركية الاقتصادية محليًا. فقد أنشئت هذه الوكالة خلال بدايات التسعينيات، تحديدًا سنة 1992، ضمن استراتيجية البنك للتوسع في مختلف ولايات الوطن، خاصة الساحلية منها ذات الطابع التجاري النشط.

تقع الوكالة في قلب مدينة مستغانم، وتحديدًا على مستوى شارع الأمير عبد القادر، الذي يعد أحد الشرايين الحيوية للمدينة. يحيط بالوكالة عدد من المرافق الحيوية، مثل المحكمة ومقر الولاية القديم، بالإضافة إلى وجود العديد من المصالح العمومية والمؤسسات المالية الأخرى، مما جعلها في موقع يسمح لها باستقطاب قاعدة زبائن واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية ،يتميز موقعها بسهولة الولوج إليه سواء عبر وسائل النقل العمومي أو باستخدام السيارات الخاصة، مع توفر مواقف للسيارات بالقرب منها، مما يسهل تنقل الأفراد إليها دون عناء

تعتمد الوكالة على تقديم باقة متنوعة من الخدمات المالية، التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من بين هذه الخدمات:

- فتح مختلف أنواع الحسابات البنكية، سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية.
- منح القروض العقارية والاستهلاكية، مع تقديم تسهيلات للزبائن.
- توفير وسائل الدفع الإلكتروني، مثل بطاقات الدفع "CIB".
- معالجة عمليات التحويل المالي محليًا ودوليًا.
- تقديم منتجات مصرفية مطابقة لمبادئ الصيرفة الإسلامية، عبر نافذة مخصصة لهذا النوع من المعاملات.
- التشكيلة البشرية والتنظيم الداخلي

تتوفر وكالة مستغانم 104 على طاقم إداري متكون من أكثر من40 أربعين موظفًا، موزعين على عدة مصالح متخصصة لضمان فعالية الخدمات واستجابة سريعة لمتطلبات العملاء. ويخضع هذا الطاقم بشكل دوري لبرامج تكوين وتحديث لمعارفه، قصد الإلمام بآخر المستجدات في القطاع المصرفي ، و تسعى الوكالة إلى مواكبة التحولات التكنولوجية عبر رقمنة خدماتها، مع التركيز على تحسين تجربة الزبائن وتسهيل العمليات البنكية عن بُعد. كما تعمل على استقطاب فئات جديدة من العملاء، مثل الشباب وحاملي المشاريع الناشئة، عبر برامج تمويل مبتكرة.

على الرغم من النجاحات التي سجلتها الوكالة، إلا أنها تجد نفسها أمام عدة تحديات، أهمها المنافسة الحادة من بقية المؤسسات المصرفية، وحتمية تطوير البنية التحتية المعلوماتية لمواجهة التهديدات السيبرانية، إضافة إلى ضرورة تحسين الأداء خلال فترات الذروة التي تعرف ضغطًا متزايدًا على الخدمات.

و تلعب الوكالة دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية كالسياحة والتجارة، إلى جانب مساهمتها في تعزيز الإدماج المالي لفئات واسعة من سكان مستغانم.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104) .

الشكل (10) :الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104) .

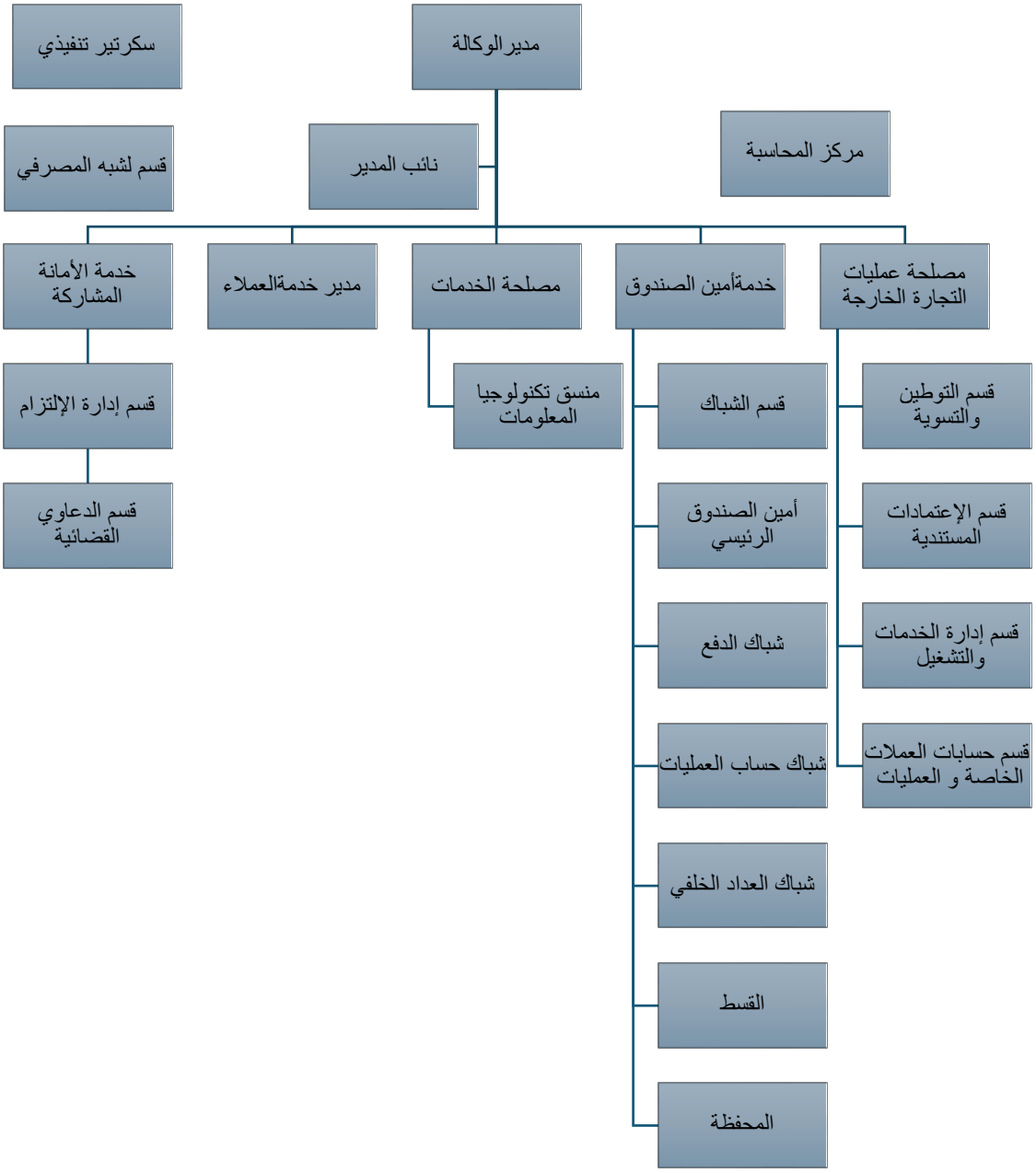

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري (وكالة مستغانم 104)

المطلب الثالث : تحليل نشاطات البنك الخارجي الجزائري

بهدف فهم الدور الذي يؤديه البنك الخارجي الجزائري في دعم النشاط المالي والاقتصادي، لاسيما في إطار مسايرة التحولات الرقمية والتكنولوجية، سنسلط الضوء على أبرز نشاطاته وخدماته التقليدية، والتي تُعد قاعدة أساسية للانتقال نحو نماذج مبتكرة من الخدمات البنكية.

أولًا: التسهيلات البنكية المقدمة من البنك الخارجي الجزائري

يساهم البنك في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر مجموعة من التسهيلات البنكية التي تتناسب مع احتياجات المتعاملين من أفراد ومؤسسات. وتتمثل أبرز أشكال هذه التسهيلات فيما يلي:

التمويل قصير الأجل: يُمنح هذا النوع من القروض لتمويل الاحتياجات العاجلة المرتبطة برأس المال العامل، لمدة لا تتجاوز السنة.

التمويل متوسط الأجل: يُخصص لتمويل مشاريع إنتاجية أو توسعية تمتد لفترة تتراوح بين سنة وخمس سنوات.

التمويل طويل الأجل: يتيح تمويل استثمارات ضخمة تستلزم موارد مالية معتبرة تتجاوز الخمس سنوات.

تمويل عمليات الاستيراد: يشمل تقديم التغطية المالية اللازمة لتسهيل اقتناء السلع أو الخدمات من الخارج، وفقًا لشروط واضحة تحددها سياسة البنك.

خصم السندات التجارية: كآلية لتوفير السيولة السريعة للمتعاملين من خلال تسييل الأوراق التجارية.

شراء التجهيزات والشبكات: بناءً على طلب المتعامل، يقوم البنك بدراسة حاجته لشراء تجهيزات معينة ويمول العملية بعد تقييم وضعيته المالية.

دعم عمليات التصدير: عبر تقديم تمويلات موجهة لتنفيذ العقود التجارية الخارجية، سواءً قبل أو بعد تسليم السلع.

منح تسهيلات بناءً على وثائق الشحن: مما يُمكّن المتعامل من الاستفادة من التمويل قبل استلام المقابل المالي للعملية التصديرية.

إصدار الكفالات والتحويلات: وهي خدمات جوهرية تساهم في تعزيز ثقة الشركاء التجاريين، خاصة في التعاملات الخارجية.

ثانيًا: الخدمات البنكية المقدمة للزبائن والمتعاملين

يُوفر البنك الخارجي الجزائري طيفًا واسعًا من الخدمات البنكية التقليدية، والتي تُعد ركيزة لتطوير الخدمات الرقمية لاحقًا، ومن أبرزها:

فتح الحسابات البنكية: بما في ذلك الحسابات الجارية، بالعملة الوطنية أو الأجنبية، مع توفير إمكانية الإيداع والسحب بحرية.

إدارة وسائل الدفع: مثل إصدار الشيكات، وتفعيل البطاقات البنكية، وتنفيذ التحويلات المحلية والدولية.

التحصيل المالي والعمليات التجارية: حيث يقوم البنك بتحصيل القيم المالية من المتعاملين أو لفائدتهم، وفقًا للتعليمات المعتمدة.

تقييم التحويلات المالية: يشمل ذلك دراسة ومراجعة القيم المرتبطة بالتحويلات البنكية، ضمانًا لمطابقتها للمعايير القانونية.

تحويل الأموال بين الحسابات: سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، ضمن حدود الرقابة المصرفية.

إصدار الكشوفات والتقارير: لتوفير رؤية واضحة حول حركة الحسابات والمعاملات المنجزة.

خدمة التوجيه المالي: عبر تقديم استشارات مصرفية تهدف إلى تحسين قرارات المتعاملين وتوجيههم نحو خيارات آمنة وفعالة.

تنفيذ عمليات التجارة الخارجية: يشمل ذلك الاعتمادات المستندية، التحويلات، الضمانات، مع مراعاة التعليمات التنظيمية للمصرف المركزي.

المطلب الر ابع : وظائف او أهداف لبنك الخارجي الجز ائري

انطلاقًا من أهمية الدور الذي يتميز به البنك الخارجي الجزائري ضمن المنظومة المصرفية الوطنية، يصبح من الضروري التعمق في تحديد الوظائف التي يؤديها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وفي هذا الإطار، سيتم استعراض أبرز وظائف البنك وعلاقته بتعزيز النشاط الاقتصادي، قبل التطرق إلى إبراز الأهداف الاستراتيجية التي تحدد مسار عمله وتوجهاته المستقبلية.

أولا : وضائف البنك الخارجي الجز ائري

- يعمل البنك الخارجي الجزائري كجسر رئيسي بين الاقتصاد الوطني والأسواق العالمية، من خلال توفير خدمات مالية متكاملة مرتبطة بالتجارة الدولية والمعاملات الخارجية.
- يتكفل بإدارة عمليات الصرف، وتحصيل الموارد بالعملة الأجنبية، بما يدعم الاحتياطات الوطنية من النقد الأجنبي.
- يواكب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عبر تمويل مشاريعها الكبرى، خاصة تلك ذات البعد الدولي أو الاستثماري.
- يسعى إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، تشمل فتح الحسابات، تقديم القروض، تسيير الودائع، وتنفيذ العمليات البنكية اليومية داخليًا وخارجيًا.
- يعمل أيضًا على تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو السوق الجزائرية عبر حلول مالية متخصصة، مع ضمان التعامل مع الشركاء الدوليين وفق المعايير المصرفية العالمية.

ثانيا : أهداف البنك الخارجي الجز ائري

- يهدف البنك إلى دعم مسار التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال تمويل التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات الوطنية.
- يسعى لتعزيز موقع الجزائر ضمن النظام المالي الدولي عبر نسج علاقات استراتيجية مع المؤسسات المالية العالمية.
- يضع البنك ضمن أولوياته الابتكار المصرفي عبر رقمنة خدماته، مع التركيز على تلبية متطلبات السوق المتجددة.
- يسعى لتحقيق توازن بين تحقيق أرباح مالية مستدامة والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني.
- يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا تلك التي تتطلع إلى الانفتاح على الأسواق الخارجية، بتسهيلات مالية واستشارية.

المبحث الثاني : الدينار الرقمي الجز ائري كعملة رقمية مقترحة في البنوك الجز ائرية في ضل التكنولوجيا المالية.

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها التكنولوجيا المالية، تسعى الدول إلى تطوير أدوات نقدية رقمية تعزز كفاءتها المالية وتحافظ على سيادتها النقدية. ومن هذا المنطلق، يأتي مشروع الدينار الرقمي الجزائري كخطوة استراتيجية للبنك المركزي تهدف إلى مجاراة التطورات الرقمية. يتناول هذا المبحث مفهوم الدينار الرقمي، دوافع تبنيه، سيناريوهات تنفيذه، وآثاره المحتملة على النظام النقدي الوطني.

المطلب الأول : مفهوم الدينار الرقمي ومز اياه في البنك المركزي الجز ائري

أولا :مفهوم الدينار الرقمي الجز ائري [79]

الدينار الرقمي الجزائري هو شكل رقمي من العملة الوطنية يصدر من قبل بنك الجزائر المركزي ويُعد من العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC). يهدف هذا النوع من العملات إلى مجابهة المخاطر المرتبطة بالعملات المشفّرة غير الخاضعة لرقابة الدولة، ويُنظر إليه كأداة حديثة لتعزيز فعالية السياسة النقدية، وتحقيق مزيد من الشمول المالي، والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

[79] جمال ملكي ، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فاعلية ومستقبل السياسات النقدية – دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري. مجلة الدراسات الإقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 3،الجزائر ، 2023، ص 762 -766 .

ويعتمد الدينار الرقمي على تقنيات حديثة مثل البلوكشين والتشفير الرقمي لضمان الأمان والشفافية، كما يُمكن أن يسهم في تقليص تكلفة المعاملات النقدية وتحسين سرعة تنفيذها. وقد أشارت الدراسة إلى أن تبني البنك المركزي الجزائري لهذه العملة أصبح ضرورة لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية.

ثانيا : مزايا الدينار الرقمي في البنك المركزي الجزائري[80]

في مارس من عام 2020، أصدر بنك إنجلترا تقريرًا استعرض فيه سبعة محاور رئيسية يمكن من خلالها للعملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي أن تساهم في تحقيق أهداف الاستقرار النقدي والمالي. تمثلت هذه المحاور فيما يلي:

- توفير بيئة بيانات أكثر ملاءمة.
- الإسهام في تقليص التهديدات المرتبطة بظهور أشكال نقدية بديلة.
- دعم مرونة النظام المالي وتعزيز كفاءته وابتكاره في مجال المدفوعات.
- الاستجابة للتحولات المستقبلية في الاقتصاد الرقمي.
- ضمان استمرارية تداول واستخدام العملة الرسمية.
- المساهمة في تقليل تكاليف التعامل مع النقد المادي..

رغم هذه المزايا، إلا أن ضرورة الحذر من المخاطر المحتملة لإصدار هذه العملات، خاصة فيما يتعلق بإمكانية إنشاء نظام مدفوعات جديد أكثر كفاءة. فقد يُسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتسهيل المعاملات، لكنه قد يمثل تحديًا للبنوك التجارية بتحول بعض الأدوار إلى البنك المركزي. كما قد يستخدم لمكافحة الجرائم المالية كغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورغم أنها أداة واعدة، إلا أن اعتمادها يواجه تحديات تقنية وتشغيلية، ويحتاج إلى بنية رقمية متطورة و توعية المستخدمين، وأطر رقابية لضمان الاستقرار المالي.

الشكل (11) : صورة لعملة الدينار الرقمي الجزائري.

[80] عثمانية عثمان ،بن قيراط وداد ،نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي الجزائري ، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 08 ، العدد 03 ، مخبر المقاولاتية وإدارة المنضمات ،جامعة العربي التبسي ،الجزائر، 2022 ،ص 59 – 60 .

المصدر:/https://www.aljazairalyoum.dz/dinaralgrien

المطلب الثاني: عوامل الدفع لتبني البنك الجزائري عملة رقمية (E-DZ D) .

في ظل التحول الرقمي المتسارع، تبرز الحاجة إلى اعتماد حلول تكنولوجية رقمية لتسهيل المعاملات المالية، مما يتطلب أولاً تعزيز الدفع الرقمي على مختلف المستويات. ويُعزى هذا التوجه إلى ضعف أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ما يستدعي إيجاد بدائل تقنية توسع من نطاق الخدمات المالية، في إطار دعم الشمول المالي الذي يُعد من أولويات بنك الجزائر.

وفي هذا السياق، تم اقتراح نماذج لإصدار الدينار الرقمي الجزائري، الذي يُتوقع اعتماده كعملة موازية للدينار التقليدي بنسختيه الورقية والمعدنية، مع ميزات تضمن فعاليته في البيئة الرقمية ونذكر منها :[81]

- أن الدينار الرقمي الجزائري سيكون تمثيلا رقميا للدينار الجزائري المادي الملموس
- ستكون محفظة الدينار متاحة للتحميل على الهواتف الذكية والأجهزة التكنولوجية الأخرى
- العملة الرقمية تكون مغطاة بنسبة 100% ، بمعنى بنك الجزائر يصدر الدينار الرقمي الجزائري إلا باحتياطي مكافئ من الدينار المادي ،وبنك الجزائر الجهة الوحيدة المخولة لإصدار
- يمكن استخدام الدينار الرقمي الجزائري في حالة انقطاع الأنترنت أيضا؛
- لن يشكل بديلا عن الودائع في البنوك التجارية ولن يحمل أي فائدة.

و تواجه الجزائر تحديات كبيرة في اعتماد نظم الدفع الرقمية، نتيجة لضعف البنية التحتية المالية، وعدم تكافؤ التوزيع الجغرافي للمؤسسات المصرفية، حيث لا تتجاوز التغطية المصرفية وكالة واحدة لكل 5000 نسمة، مما يدفع الأفراد إلى الاعتماد على المعاملات النقدية. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى محدودية الوصول إلى الحلول التكنولوجية الحديثة، إضافةً إلى نقص في حلول الدفع الإلكتروني.

ورغم انتشار الهواتف المحمولة بنسبة تفوق 100% من إجمالي السكان، إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت لم تتجاوز 60% مع نهاية عام 2022. كما يُلاحظ أن استخدام وسائل الدفع الرقمية يبقى منخفضًا، خصوصًا في ظل اعتماد السكان على النقد الورقي وترددهم في

[81] قسوري إنصاف ، عبة فريد ،تداعيات إصدار الدينار الرقمي الجزائري " E-DZ D"في ظل القانون النقدي والمصرفي رقد 23- 09 ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، 2024، ص 161

استخدام أدوات التكنولوجيا المالية ، وعلى صعيد آخر، تشير البيانات إلى أن الشريحة الأكبر من سكان الجزائر تنتمي للفئة العمرية 18-64 سنة، وهي فئة يُعوّل عليها في دفع عجلة التحول الرقمي. ومع ذلك، لا تزال نسبة امتلاك الحسابات المصرفية محدودة (44%)، ما يعكس ضعفًا في شمول النظام المالي.

تشير هذه المعطيات إلى ضرورة تسريع وتيرة التحول نحو الدفع الرقمي عبر تحسين البنية التحتية وتوسيع الخدمات المالية الرقمية، لما لذلك من أثر في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص استثمارية جديدة.[82]

المطلب الثالث: مشروع الدينار الرقمي الجزائري وسيناريوهات تنفيذه

أولا : مشروع الدينار الرقمي الجزائري

يسعى مشروع الدينار الرقمي الجزائري، الذي يتولى البنك المركزي الإشراف على إصداره، إلى تجسيد استراتيجية فعالة لمجابهة التحديات والمخاطر التي تفرضها العملات الرقمية غير المركزية، مع الاستفادة من الإمكانات التقنية التي تتيحها تكنولوجيا البلوك تشين. وقد استُند في بلورة هذا التوجه إلى نتائج دراسة ميدانية سابقة، هدفت إلى قياس مدى جاهزية المجتمع الجزائري لتبنّي الأصول الرقمية كخيار بديل عن التعاملات النقدية التقليدية. اعتمدت الدراسة على نموذج قبول التكنولوجيا لتفسير سلوك الأفراد تجاه هذه الوسيلة الجديدة، وشملت عينة مكوّنة من 322 مشاركاً من فئة الطلبة الجامعيين ومستعملي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ولتحليل نوايا التبني، تم توظيف أسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية، وأسفرت نتائج البحث عن مجموعة من الاستنتاجات الهامة وهي كالاتي :[83]

- يتم تحديد قبول العملات الافتراضية كبديل للنظام النقدي الحالي في الجزائر بناء على ثلاثة متغيرات رئيسة وهي سهولة استخدام العملات الافتراضية المدركة، والخصائص المدركة للنظام النقدي الحالي والاستنتاج الإيجابي حول مستخدمي العملات الافتراضية الحاليين.
- يندرج ظهور العملات الافتراضية في سياق التطور الطبيعي للمجتمعات، وبالتالي فإنه من غير المجدي تضييع الوقت والجهد في محاولة مقاومتها ومنعها بدلا من ذلك، يجب توجيه الجهود نحو دراسة العوامل والمحددات التي تدفع الأفراد لاعتماد هذا النوع من العملات. وهذا يساعد على تحديد سياسة الدولة في التعامل مع هذه الظاهرة.
- ينبغي على الهيئات الرسمية في الجزائر عموما وعلى البنك المركزي خصوصا تغيير نهجها الحالي المبني على المنع القانوني والتحذير من المخاطر، إلى نهج يستند إلى دراسة موضوعية للظاهرة والنظر في إمكانية اعتمادها وتنظيمها على غرار العديد من الدول الأخرى التي قامت بمشاريع لتحويل عملاتها الرسمية باستخدام تقنية البلوك تشين، مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد النقدي الأوروبي.

---

[82] عثمانية عثمان ، بن قيراط وداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 ،65

[83] ميموني عذراء ،بوحالة خولة ،أثر التعامل بالعملات المشفرة على أداء السياسة النقدية (دراسة استشرافية) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية ، وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ميلة ، الجزائر،2023 ،ص 52 .

الشكل (12) : نموذج لإصدار الدينار الرقمي الجزائري .

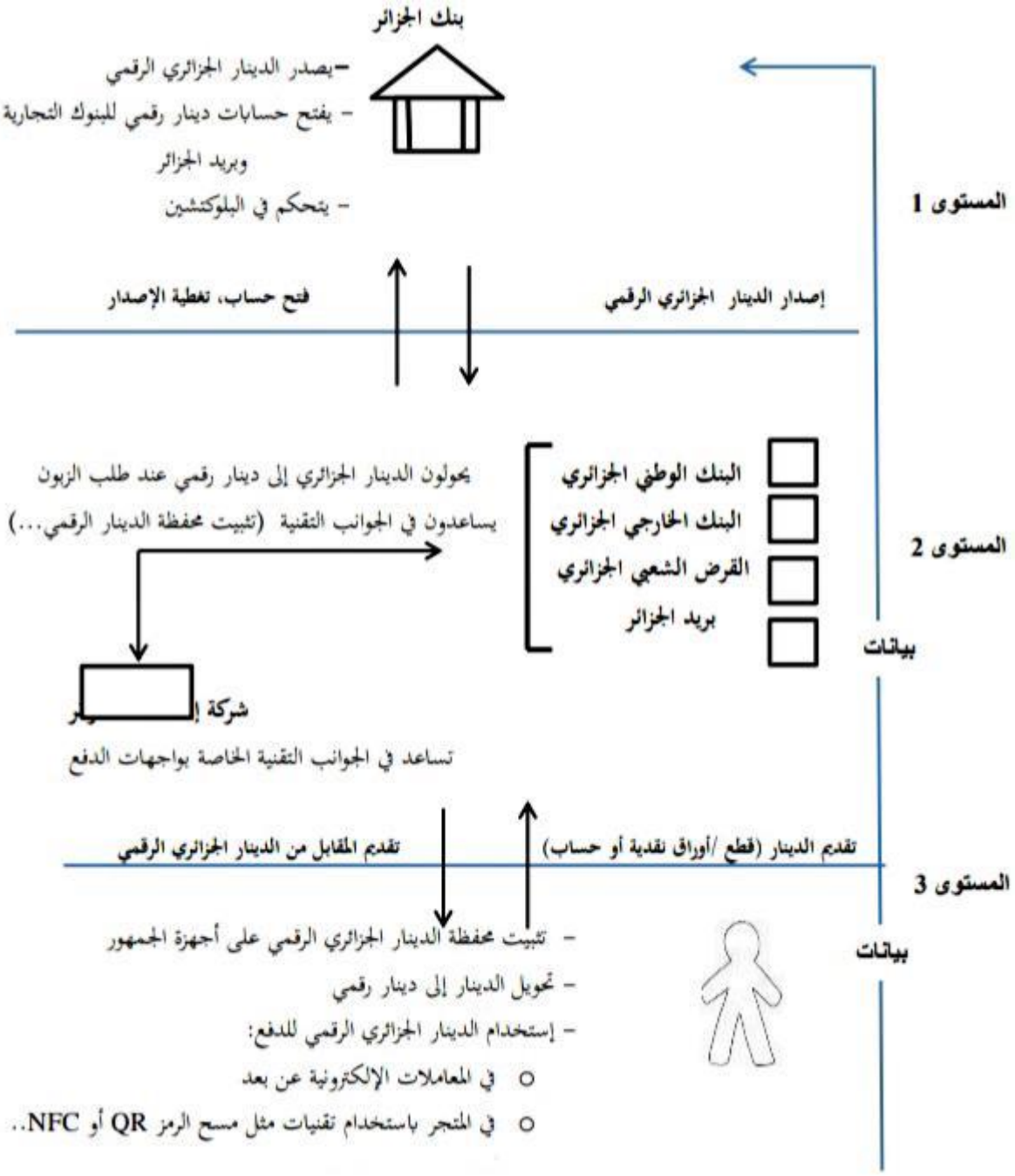

المصدر: عثمانية عثمان ، بن قيراط وداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

ثانيا سيناريوهات تنفيذ الدينار الرقمي الجزائري في البنك المركزي

تتحدد سيناريوهات تجسيد مشروع الدينار الرقمي المركزي وفقا لنوع العملة الرقمية المرغوب تنفيذها وكذا نوع تقنية البلوك تشين المعتمدة حيث يمكننا في هذا الصدد عرض أربع سيناريوهات ممكنة :[84]

- **المدفوعات الغير المباشرة للتجزئة باستخدام العملات الرقمية المركزية (Indirect retail CBDC) :** في هذه الحالة لا تكون هناك علاقة مباشرة بين الأشخاص والتجار وانما يعتمد البنك المركزي على وسطاء من البنوك التجارية للتحقق من المعاملات وتنفيذها بينما تقع عليه مسؤولية تسوية الحسابات النهائية .
- **المدفوعات المباشرة للتجزئة باستخدام العملات الرقمية المركزية (direct retail CBDC) :** في هذه الحالة يتم اجراء التحويلات من الدافع إلى المستفيد باستخدام حساباتهم الخاصة المفتوحة لدى البنك المركزي دون اللجوء إلى وساطة البنوك التجارية حيث يتحمل البنك المركزي مسؤولية التحقق من سلامة المعاملات والتحويلات بالإضافة على دوره في تسوية الحسابات .
- **العملات المركزية لمدفوعات الجملة المحلية (wholesale CBDCS local) :** في هذه الحالة يسمح بتداول العملة الرقمية المركزية داخل نطاق السلطة القانونية للبنك المركزي ولا يسمح باستخدامها لإجراء المدفوعات العابرة للحدود، يتم ذلك باستخدام أرضية رقمية محلية تتيح للبوك التجارية والمؤسسات المالية والاقتصادية بفتح حسابات رقمية واستخدامها لتسوية المدفوعات والتحويلات المالية المحلية كما هو موضح في الشكل
- **العملات الرقمية المركزية لمدفوعات الجملة العابرة للحدود :(Wholesale CBDCs for cross border payments)**

بالرغم من أن معظم مشاريع العملات الرقمية الحالية تركز على المدفوعات المحلية إلا أن هناك منافسة بين كبريات الدول كالصين والولايات المتحدة الأميركة والاتحاد الأوربي واليابان وكندا وروسيا لطرح عملات رقمية عابرة للحدود في اطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بهدف دعم وتشجيع التجارة البيئة وتقليص التبعية للدولار التسوية المعاملات الدولية ، والافلات من العقوبات والقيود التجارية والمالية الدولة ، الشكل أدناه يمثل نموذج مبسط للعملات الرقمية للمدفوعات الجملة العابرة للحدود.

المطلب الرابع : أهم الآثار المحتملة والممكنة لإعتماد البنك المركزي العملة الرقمية بشكل مزدوج أو تام مع العملة النقدية . [85]

1. **سعر الفائدة :** توسيع استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي قد يعزز سياسة معدل الفائدة ويجعل نتائج السياسة النقدية أكثر وضوحًا، خصوصًا إذا استُخدمت كأصل مالي بعائد جذاب. ويُعد التصميم الفني للعملة الرقمية عاملاً حاسمًا في مدى فعاليتها كأداة للسياسة النقدية، من حيث مدى توفرها، والمدة، وما إذا كانت تحمل فائدة.

كما يمكن أن تدفع المستثمرين للانتقال من الأصول السائلة مثل السندات الحكومية إلى العملة الرقمية ذات العائد المرتفع، ما يسهم في كفاءة الأسواق. وإذا أصبحت العملة الرقمية بديلاً مباشراً للودائع، ستنخفض قدرة البنوك على تحديد أسعار الفائدة بحرية.

من الصعب التنبؤ بتأثيراتها الكاملة على هيكل معدلات الفائدة، حيث تعتمد على عوامل عديدة مثل الطلب على سندات الخزانة قصيرة الأجل، مما قد يجعل العوائد عليها أعلى من معدل الفائدة للعملة الرقمية.

---

[84] زيدان لخضر ، فرجي محمد ، مشروع الدينار الرقمي للبنك المركزي المكاسب المحتملة و سيناريوهات التنفيذ ، مجلة المدبر ، المجلد 08 ،العدد 01 ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2021 ،ص 25

[85] ليندة ايت بشير ،دراسة تحليلية للآثار المترتبة في اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،المجلد 15 ، العدد 02 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، مخبر الدراسات القانونية و الإقتصادية، المركز الجامعي أفلو ،الجزائر ، 2022 ، ص 11-16 .

2. **تقليص فعالية السندات :** بعد أزمة 2008-2009، خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة لتحفيز الطلب الكلي، مما أدى إلى انخفاض عوائد السندات وظهور الحد الأدنى الفعّال للفائدة (ELB)، حيث لا يمكن تخفيض الفائدة دون حد معين بسبب إمكانية سحب الودائع والاحتفاظ بالنقد. لكن الاحتفاظ بالنقد له تكاليف متعلقة بالتخزين والمخاطر الأمنية.
اقترح البعض استبدال النقد بعملة رقمية للبنك المركزي لإلغاء ELB والسماح بفوائد سلبية، ما قد يزيد فعالية السياسة النقدية في حالات الانكماش. ويمكن تحقيق ذلك بإلغاء الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة لتقليل جدوى تخزين النقد.
رغم ذلك، تواجه المعدلات الاسمية السلبية تحديات قانونية واقتصادية، وقد تؤثر سلبًا على ربحية المؤسسات المالية وتُضعف تأثير السياسة النقدية.
3. **إصدار العملة (سك النقود):** تقوم البنوك المركزية بشراء وبيع الأصول للحفاظ على استقرار التضخم والنمو، لكن طبع العملة لتمويل الإنفاق الحكومي يجب أن يظل قرارًا مستقلًا عنها. ولا ينبغي استخدامها لتمويل الحكومة مباشرة دون سداد، ويمكن إصدار سندات لاحقًا بعد سداد الدين، بحسب تقييم الوضع الاقتصادي.
4. **الاستقرار المالي والوساطة المالية :** تُعد العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (CBDC) خياراً أكثر أماناً للمدفوعات والادخار مقارنة بالودائع في البنوك التجارية، التي تنطوي على درجة من المخاطر بسبب اعتمادها على الإقراض وعدم تغطيتها الكاملة بالاحتياطيات. وتتعاظم هذه المخاطر خلال الأزمات المالية، حيث يلجأ الأفراد إلى سحب أموالهم وتحويلها إلى نقد.
مع أن CBDC يمكن أن تُخفف من هذه المخاطر من خلال توفير ملاذ آمن، إلا أنها قد تفرض تحديات على النظام المصرفي التقليدي. ففي أوقات الأزمات، قد يزداد الضغط على البنوك نتيجة انتقال الودائع إلى البنك المركزي، مما يحد من قدرتها على تمويل الإقراض. ويرجع ذلك إلى كون هذه العملات الرقمية أكثر أماناً وقابلة للحيازة دون قيود، وقد توفر عوائد أيضاً.
ولمواجهة هذه التحولات، قد تضطر البنوك إلى رفع الفائدة أو تحسين خدماتها لجذب العملاء، وهو ما قد يقلل من هوامش أرباحها. وإذا ارتفعت أسعار الإقراض نتيجة لذلك، فقد يتراجع الطلب على الائتمان، مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي. كما أن تراجع دور البنوك كوسيط مالي قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، ويُضعف فرص الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. ومع ذلك، فإن احتمال حدوث سحب جماعي للودائع يظل محدوداً، نظراً لأن العملة الرقمية ليست أكثر سهولة في التوزيع من النقد، ولجوء المستثمرين غالباً إلى أدوات أكثر سيولة مثل صناديق السندات الحكومية.

الشكل (13) : يوضح تأثير العملة CBDC على مستوى الإقراض

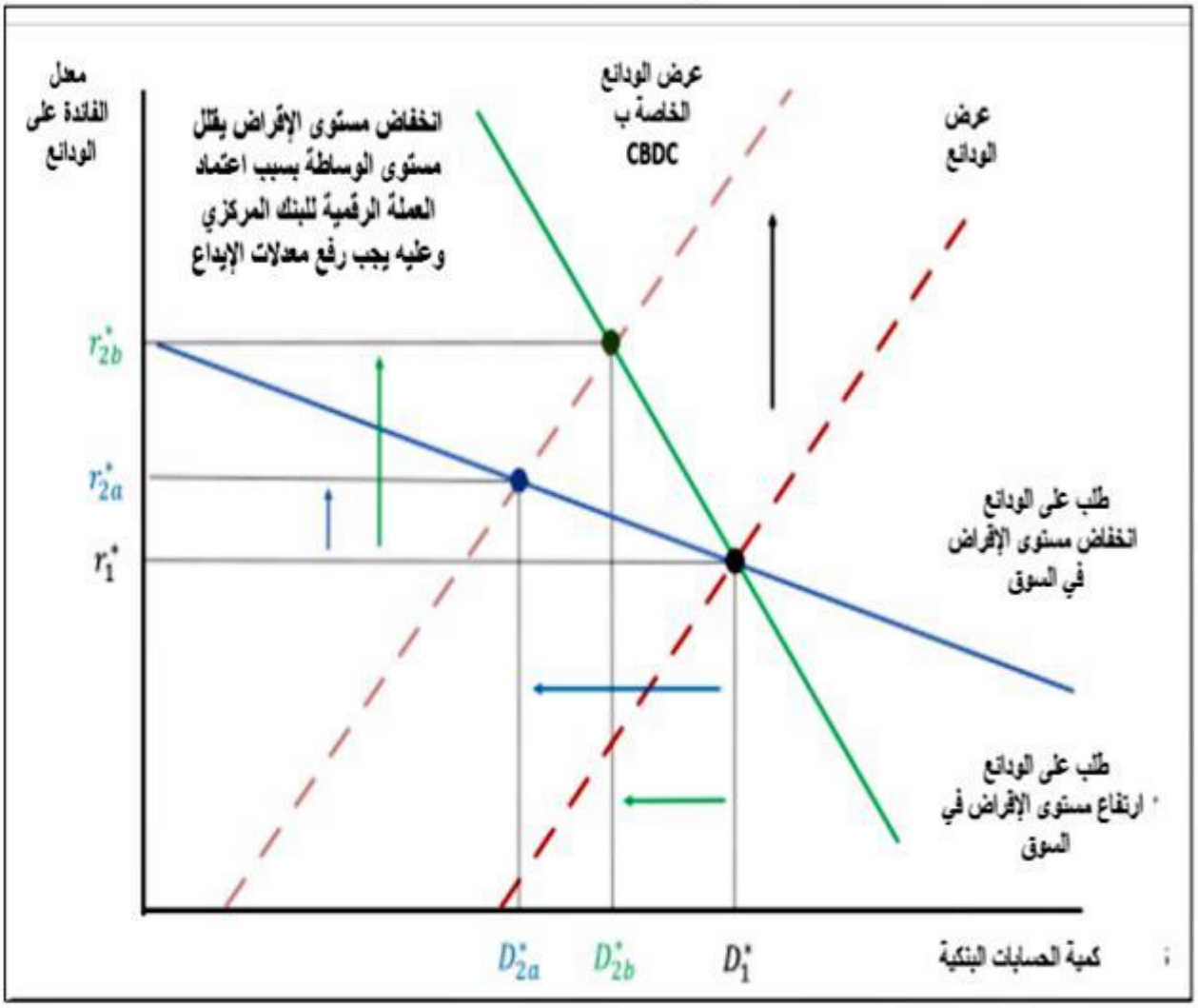

المصدر: ليندة ايت بشير، مرجع سبق ذكره ص 14 .

5. **الشمول المالي :** تُعد العملات الرقمية وسيلة فعّالة لتعزيز الشمول المالي، لما تملكه من قدرة على الوصول إلى الأفراد والشركات في المناطق النائية والمحرومة، التي غالبًا ما تُهملها المؤسسات المصرفية التقليدية.

من جهة أخرى، قد تُبدي الشركات الموفّرة للبنية التحتية النقدية مقاومة لهذا التوجه. ولذلك، يُفترض أن تتدخل الحكومة لدعم افتتاح فروع مصرفية في هذه المناطق أو لتشجيع استخدام الحلول المصرفية الرقمية، إلى جانب تحسين البنية التحتية للاتصالات وخفض تكاليف المعاملات عبر الدفع الفوري.

6. **الابتكار المالي :** ستُسهم العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDC) في تعزيز التنافسية داخل قطاع المدفوعات، مما يُساهم بدوره في تقليل كلفة المعاملات، خصوصًا على المستوى الدولي، حيث تكون القيود التنظيمية من أكبر عوائق المنافسة.

فإذا تمكنت العملة الرقمية من ضمان تسوية فورية وآمنة للمدفوعات، مع احترام الخصوصية، واستمرار إشراف البنوك المركزية، فإن ذلك سيخلق بيئة ملائمة للابتكار وتقديم خدمات مصرفية حديثة وسلسة. ومع ذلك، فإن غياب هذه المزايا قد يجعل من العملات الرقمية عائقًا أمام الابتكار، بدلًا من أن تكون محفزًا له.

7. **الأمن وحماية المستهلك :** تعتبر العملات الرقمية خيارًا آمنًا وموثوقًا، خاصة في حالات تعطل الأنظمة النقدية أو المصرفية نتيجة لهجمات إلكترونية، أعطال فنية، أو انسحاب بعض الشركات من السوق. كما تُشكّل ملاذًا آمنًا أثناء الأزمات المالية.
8. **الخصوصية والنزاهة المالية :** تحقيق الخصوصية قد يتعارض مع متطلبات النزاهة المالية، لذا يمكن تصميم العملة الرقمية بطريقة تُحقق التوازن بين الأمرين. فالبنك المركزي قد يفرض التحقق من هوية المستخدمين وتسجيل معاملاتهم، دون الكشف عن تلك الهويات للأطراف الأخرى، إلا إذا اقتضى القانون ذلك. وتُفعّل ضوابط مكافحة الجرائم المالية بشكل خفي، بحيث تُكشف الهوية فقط في حال الاشتباه بوجود أنشطة غير قانونية.

المبحث الثالث : تقييم أثر التكنولوجيا المالية في البنك الخارجي الجزائري

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها القطاع البنكي، أصبحت التكنولوجيا المالية أداة أساسية لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الأداء. البنك الخارجي الجزائري بدوره تبنى مجموعة من الحلول الرقمية التي انعكست على طريقة عمله وتعامله مع زبائنه. ولتقييم هذا الأثر، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى بطاقات الدفع الإلكترونية، والوسائل الإلكترونية المعتمدة للدفع، والأنظمة التكنولوجية المستخدمة، إلى جانب مقابلة ميدانية مع مدير البنك لتقديم تصور عملي حول هذا التحول.

المطلب الأول : بطاقات الدفع الإلكترونية لدى بنك الجزائر الخارجي

يعتمد بنك الجزائر الخارجي في خدماته البنكية على إصدار ثلاث فئات من البطاقات المصرفية، تشمل بطاقة مخصصة للاستخدام المحلي تُعرف بالبطاقة بين البنكية (CIB) ،إلى جانب نوعين من البطاقات ذات الطابع الدولي، وهما بطاقة ماستر كارد (MasterCard) ،وبطاقة أمريكان إكسبريس (AMEX)،الموجهتين لتلبية احتياجات المعاملات الخارجية..

أولا : بطاقة بين البنكية لبنك الجزائر الخارجي (Carte Inter Bancaire)

قام بنك الجزائر الخارجي بإطلاق أول نسخة من هذه البطاقة في عام 1997، حيث كانت تقتصر حينها على عمليات السحب فقط. ومع حلول عام 2005، تم تطوير البطاقة لتصبح متعددة الوظائف، بحيث تتيح للمستخدمين القيام بعمليتي السحب والدفع، مما مكّنهم من تسوية مشترياتهم في نقاط البيع المعتمدة ضمن شبكة النقد الآلي الوطنية.

وقد اصدر بنك الجزائر الخارجي نوعين من بطاقات CIB، وهما البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، وذلك لتلبية احتياجات فئات مختلفة من العملاء. ، و تُعد بطاقة CIBوسيلة مصرفية مشتركة بين البنوك، يمكن تمييزها من خلال الشعار الخاص بالتبادل المصرفي المطبوع عليها، إلى جانب شعار المؤسسة المصرفية المصدرة لها. تم تزويد البطاقة بوحدة إلكترونية تُعرف بالشريحة، تُعنى بإدارة عمليات الدفع وضمان أمانها. وتسمح هذه البطاقة لحاملها ،بتنفيذ عمليات الشراء من مختلف مؤسسات البيع بالتجزئة مثل الفنادق، والمطاعم، والمتاجر، والصيدليات. وبهذا تُعد أداةً داخلية تُستخدم للسحب والدفع وتُعتمد من قبل الجهات التجارية المتعاملة ضمن شبكة الدفع المصرفي الإلكتروني، كما تُقبل على مستوى أجهزة الصراف الآلي المتوفرة عبر كامل التراب الوطني والتابعة لنظام SATIM .

الشكل (14) :بطاقات CIB التي اصدرها البنك الخارجي الجزائري.

البطاقة الذهبية - La Carte Gold

البطاقة الكلاسيكية - La Carte Classique

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

1) **البطاقة الكلاسيكية - La Carte Classique**

تُعد البطاقة الكلاسيكية منتجًا مصرفيًا بلون أزرق يصدره بنك الجزائر الخارجي لفائدة جميع عملائه، ضمن شروط تنظيمية وامتيازات محددة.

شروط الاستفادة:

يشترط للاستفادة من هذه البطاقة أن يتراوح الدخل الشهري للعميل ما بين 20,000 دينار جزائري و50,000 دينار جزائري. أما فيما يتعلق بحدود السحب، فيُسمح للعميل بسحب ما يعادل ربع دخله الأسبوعي؛ على سبيل المثال، إذا بلغ راتب العميل 40,000 دينار، فيمكنه سحب 10,000 دينار أسبوعيًا، ولا يمكن تجاوز هذا الحد إلا بعد انقضاء أسبوع جديد.

استثناءات لفئة التجار:

لا تُطبق الحدود المذكورة على العملاء من فئة التجار، نظرًا للطبيعة المتغيرة والكبيرة لقيم العمليات المالية التي يجرونها، سواء في عمليات السحب أو الدفع، حيث لا يُفرض عليهم سقف معين للسحب الأسبوعي أو الشهري.

الرسوم والعمولات:

يُفرض على العميل رسم مالي مقداره 350 دينار جزائري عند إصدار البطاقة لأول مرة أو عند تجديدها. أما في ما يتعلق بعمليات السحب النقدي، فإن تكلفة العملية عند أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك الجزائر الخارجي تقدر بـ20 دينار جزائري، بينما تبلغ 25 دينار جزائري عند استخدام أجهزة الصراف الخاصة ببنوك أخرى داخل التراب الوطني.

إليك إعادة صياغة أكاديمية واحترافية للنص، مع الحفاظ على المعنى وتجنب أي تطابق واضح مع النص الأصلي:

2) **البطاقة الذهبية "La Carte Gold"**

تُعد البطاقة الذهبية إحدى الوسائل البنكية التي يقدّمها بنك الجزائر الخارجي لفئة معينة من زبائنه، وتجمع بين وظيفتي السحب والدفع الإلكتروني. تتميز هذه البطاقة بلونها الذهبي وتُمنح وفق شروط محددة ومزايا خاصة.

شروط الحصول على البطاقة:

يُشترط أن يتجاوز الدخل الشهري لصاحب البطاقة مبلغ 50,000 دينار جزائري.

الرسوم المرتبطة بها:

يفرض بنك الجزائر الخارجي رسومًا قدرها 600 دينار جزائري عند إصدار البطاقة لأول مرة أو عند تجديدها.

الجدول (05): يمثل عدد البطاقات البنكية CIB التي أصدرها البنك الخارجي الجزائري في كل سنة

السنوات	2020	2021	2022	2023
عدد بطاقات CIB	21144	18897	33892	31359

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

ثانيا : بطاقة ماستركارد لبنك الجزائر الخارجي:

أعلن بنك الجزائر الخارجي في 22 فبراير 2018 عن إطلاق بطاقة ماستركارد دولية، ضمن منتج جديد يتضمن بطاقات *World Elite* و*World Business*. يمثل هذا المنتج نقلة نوعية في الخدمات المصرفية الموجهة لزبائن البنك داخل وخارج الجزائر.

تُمكِّن البطاقة الدولية الزبائن من تنفيذ عمليات السحب والدفع بسهولة إلكترونية، سواء في الجزائر أو على الصعيد الدولي، عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع المرتبطة بالشبكة المصرفية العالمية. كما يمكن ربط البطاقة بالحسابات البنكية بالعملة المحلية أو الصعبة.

وتُتيح البطاقة استخدامها على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع لإجراء المعاملات الإلكترونية، وتشمل جميع أجهزة الدفع الإلكتروني المتوفرة عالمياً، كما يمكن استعمالها عبر الهاتف المحمول أو التطبيقات الذكية.

1. **مزايا بطاقة ماستركارد بنك الجزائر الخارجي:**

- **نظام الحماية المتطور SECURE** : عزز بنك الجزائر الخارجي من حماية المعاملات الإلكترونية بإدراج نظام D Secure3، الذي يهدف إلى تقليل مخاطر الاحتيال عبر الإنترنت من خلال مصادقة إضافية للمستخدم. يعتمد النظام على رمز تحقق شخصي يمنح أمانًا إضافيًا للمستخدم، دون الحاجة إلى أجهزة أو برامج معقدة.

يوفر هذا النظام سهولة في الاستخدام عبر خطوات بسيطة تسمح بإجراء عمليات الشراء بأمان، خاصة عند التسوق عبر الإنترنت أو إجراء عمليات مالية حساسة. ويتم ربط الرمز التعريفي بالعميل مباشرة، ما يُضيف طبقة أمان إضافية عند إدخال البيانات الخاصة به.

- **إمكانية الربط بمنصة PAYPAL**: تعد منصة "بايبال "من أكثر الوسائل أمانًا وسرعة لإرسال واستقبال الأموال عبر الإنترنت. يمكن لزبائن بنك الجزائر الخارجي استخدام بطاقات ماستركارد للاستفادة من هذه الخدمة، مما يمنحهم حرية الدفع الإلكتروني دون الحاجة إلى إدخال البيانات البنكية في كل مرة.

تتيح المنصة إجراء عمليات الشراء عالميًا، وتُسهّل التسوق الإلكتروني دون قيود جغرافية، كما تُوفر حماية إضافية للمعاملات، وتُكمل الطلبات خلال 25 ثانية.

خدمات إضافية:

- تأمين خاص بالسفر دوليًا؛
- دعم متواصل على مدار 7/24؛
- المساعدة في تتبع العمليات البنكية، وتقديم الدعم اللازم في حال الطوارئ.

2. تصنيفات بطاقات ماستركارد المعتمدة من قبل بنك الجزائر الخارجي:

يعتمد بنك الجزائر الخارجي مجموعة متنوعة من بطاقات ماستركارد، تُقسم إلى فئتين رئيسيتين حسب نوع المستفيد. تتضمن الفئة الأولى أربع بطاقات مخصصة للاستخدام الفردي، بينما تشمل الفئة الثانية بطاقتين موجهتين نحو تلبية احتياجات المؤسسات والشركات. وفيما يلي تفصيل للبطاقات الموجهة للأفراد:

- **البطاقات المخصصة للعملاء الأفراد:**

يوفر بنك الجزائر الخارجي لعملائه من الأفراد مجموعة من بطاقات ماستركارد المصممة لتلبية متطلباتهم المصرفية المختلفة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، وهي كالآتي :

الشكل (15) : بطاقات ماستركارد الموجهة للأفراد

البطاقة العالمية للنخبة - MasterCard BEA World Elite

البطاقة البلاتينية - MasterCard BEA Platinum

بطاقة الدفع المسبق - MasterCard BEA Prépayée

البطاقة الكلاسيكية - MasterCard BEA Classique

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

- **البطاقات المخصصة للشركات**

يقوم البنك الخارجي الجزائري بإصدار مجموعة من بطاقات ماستركارد المخصصة لفئة الشركات، وذلك لتلبية احتياجاتها المالية وتيسير معاملاتها التجارية ، وهي كالآتي :

الشكل (16) : بطاقات ماستركارد الموجهة للشركات

بطاقة الاعمال -
MasterCard BEA
Business

بطاقة الاعمال العالمية -
MasterCard BEA
World Business

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

3. **المتطلبات والامتيازات المرتبطة ببطاقات ماستركارد لدى بنك الجزائر الخارجي**

يعرض بنك الجزائر الخارجي باقة من بطاقات ماستركارد وفقًا لجملة من الشروط والمعايير المحددة، مصحوبة بعدد من الامتيازات التي تختلف باختلاف نوع البطاقة. وتتمثل أبرز هذه الشروط فيما يلي:

- يتعين على الزبون فتح حسابين مصرفيين لدى البنك: أحدهما بالدينار الجزائري، والآخر بعملة أجنبية قابلة للتحويل؛
- يجب توفر رصيد أدنى محدد في الحساب بالعملة الصعبة، ويختلف هذا الحد الأدنى بحسب فئة بطاقة ماستركارد المختارة؛
- يُسمح للعميل بإجراء عمليات سحب شهرية لا تتجاوز القيمة القصوى المحددة لكل نوع من البطاقات.

وفي هذا السياق، يُعرض في الجدول التالي القيم القصوى للأرصدة والسحب الشهري المسموح به لكل فئة من بطاقات ماستركارد :.

الجدول (06) : حدود السحب الشهري لبطاقات ماستركارد حسب نوعها في بنك الجزائر الخارجي.

حدود السحب الشهري للبطاقة	نوع بطاقة ماستركارد
2000يورو	ماستركارد BEA مسبقة الدفع(Prépayée)
2000يورو	ماستركارد BEA الكلاسيكية(Classique)
5000يورو	ماستركارد BEA البلاتينية(Platinum)
7000يورو	ماستركارد BEA للأعمال(Business)
8000يورو	ماستركارد BEA وورلد للأعمال (World Business)
10000يورو	ماستركارد BEA وورلد إيليت(World Elite)

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

في حال تجاوز الحد الأقصى الشهري للسحب أو الاستخدام مبلغ 5000 يورو، يُطلب من العميل تقديم ضمان بنكي لصالح بنك الجزائر الخارجي، على أن تكون قيمة هذا الضمان مكافئة للحد المعتمد. يُطبق هذا الإجراء على جميع البطاقات المصرفية من نوع World Elite، وBusiness، وWorld Business.

يفرض بنك الجزائر الخارجي رسومًا مختلفة تتعلق بالخدمات المرتبطة بالبطاقات البنكية، مثل إصدار البطاقة، تجديدها، أو تغيير الرقم السري. وتختلف هذه الرسوم حسب نوع البطاقة المستخدمة. والجدول الاتي :

الجدول (07) : يعرض رسوم بنك الجزائر الخارجي الخاصة ببطاقات ماستركارد وفقًا لفئاتها.

رسوم تغيير الرقم السري	رسوم إعادة التجديد	رسوم الإصدار	نوع البطاقة
1000دج	1000دج	1000دج	بطاقة ماستركارد BEA المدفوعة مسبقًا
1000دج	1000دج	1000دج	بطاقة ماستركارد BEA الكلاسيكية
1000دج	5000دج	5000دج	بطاقة ماستركارد BEA البلاتينية
1000دج	5000دج	5000دج	بطاقة ماستركارد BEA للأعمال
1000دج	10000دج	10000دج	بطاقة ماستركارد BEA للأعمال العالمية
1000دج	10000دج	10000دج	بطاقة ماستركارد BEA العالمية الفاخرة

المصدر : بنك الجزائر الخارجي

يقوم بنك الجزائر الخارجي بفرض مجموعة من الرسوم على العمليات المصرفية المنفذة بواسطة بطاقة ماستر كارد. وتختلف هذه الرسوم تبعًا لطبيعة العملية المنجزة ونوع العملة المستخدمة، في حين لا تتأثر هذه الرسوم بنوع البطاقة المصرفية المستعملة و يوضح الجدول التالي تفاصيل هذه الفروقات:

الجدول (08) : رسوم المعاملات ببطاقات ماستركارد لدى البنك الخارجي الجزائري.

العمليات بعملة غير اليورو	العمليات بعملة اليورو (€)	نوع الرسوم	نوع العملية
2يورو	2يورو	رسوم ثابتة	سحب الأموال من الصرافات الآلية أو شبابيك الأوراق النقدية
2%لكل عملية	1.5%لكل عملية	رسوم متغيرة	
2%لكل عملية	1.5%لكل عملية	رسوم متغيرة	الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني أو عبر الإنترنت

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

ثالثا: البطاقة الدولية "أمريكان إكسبريس" لدى بنك الجزائر الخارجي AMEX

تُعد بطاقة "أمريكان إكسبريس" أداة مالية دولية مخصصة للسحب والدفع، تُصدرها شركة "American Express" العالمية، وتُوفر لعملاء بنك الجزائر الخارجي إمكانية الاستفادة منها ضمن إطار شراكة تُتيح للبنك القيام بدور الوسيط بين زبائنه والمؤسسة المُصدرة لهذه البطاقة.

تُمنح هذه البطاقة للعملاء الذين يمتلكون حسابات مصرفية مقوّمة بالعملة الصعبة، وتُستخدم لأغراض مماثلة لتلك التي تُؤدى عبر بطاقات "ماستر كارد"، إلا أنها تختلف عنها من حيث بعض المعايير والشروط الخاصة وكذا الامتيازات المرتبطة بها.

1- أنواع بطاقات أمريكان إكسبريس المتاحة في بنك الجزائر الخارجي:

يوفر بنك الجزائر الخارجي لعملائه فرصة الحصول على ثلاث فئات من بطاقات أمريكان إكسبريس، وهي كالتالي:

الشكل (17): نماذج لبطاقات أمريكان إكسبريس المعتمدة لدى البنك الخارجي الجزائري."

البطاقة البلاتينية -

Amirican Express Platinum

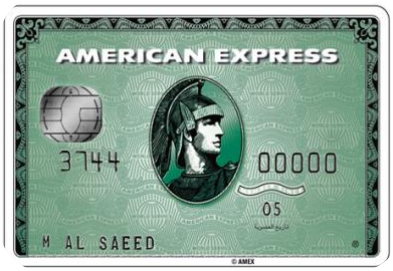

البطاقة الخضراء -

Amrican express Green

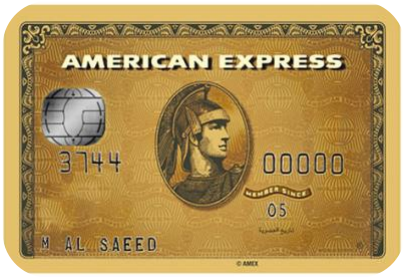

البطاقة الذهبية -

American Express Golld

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

2 - الشروط والمزايا المرتبطة باستخدام بطاقات أمريكان إكسبريس لدى بنك الجزائر الخارجي

يتيح بنك الجزائر الخارجي لعملائه إمكانية الاستفادة من خدمات بطاقات أمريكان إكسبريس، وذلك ضمن مجموعة من الشروط والامتيازات المحددة، والتي تشمل ما يلي:

- يشترط للاستفادة من هذه البطاقات أن يكون لدى العميل حساب بنكي بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر الخارجي.
- يجب توفر رصيد أدنى في الحساب بالعملة الصعبة، ويختلف هذا الحد الأدنى بحسب نوع بطاقة أمريكان إكسبريس المطلوبة.
- يحق لحامل البطاقة إجراء عمليات سحب شهرية، ويُحدد الحد الأقصى لهذه العمليات وفقاً لنوع البطاقة التي يمتلكها.
- تترتب على صاحب البطاقة التزامات مالية سنوية تتعلق بتجديد الاشتراك، وتختلف قيمة هذه الرسوم من بطاقة لأخرى.
- يمكن للعميل أيضاً طلب بطاقات أمريكان إكسبريس إضافية، مقابل دفع رسوم اشتراك سنوية مخصصة لكل بطاقة إضافية.

الجدول (09): قيمة السقف المسموح به للسحب الشهري، عمولة الإصدار، ورسوم إعادة التجديد السنوية لبطاقات أمريكان إكسبريس حسب النوع في بنك الجزائر الخارجي.

رسوم الإصدار والتجديد	الحد الأدنى للرصيد	الحد الأقصى للسحب الشهري	نوع البطاقة
100دولار	5000دولار	1000دولار	بطاقة أمريكان إكسبريس الخضراء
200دولار	10000دولار	2000دولار	بطاقة أمريكان إكسبريس الذهبية
750دولار	15000دولار	5000دولار	بطاقة أمريكان إكسبريس البلاتينية

المصدر: بنك الجزائر الخارجي

المطلب الثاني : الوسائل الإلكترونية المعتمدة للدفع لدى بنك BEA

1- أجهزة نقاط البيع الإلكترونية (TPE)

تُعد أجهزة نقاط البيع الإلكترونية من البنى التحتية الحيوية التي يعتمدها بنك BEA لتمكين المؤسسات التجارية من استقبال المدفوعات عبر البطاقات البنكية. وفي إطار توسيع نطاق هذه الخدمات، أبرم البنك خلال عام 2022 اتفاقية تعاون مع شركة "نفطال" تهدف إلى توزيع 2350 جهاز TPE ضمن محطات التزود بالوقود ومراكز الخدمة التابعة لها، مما يمثل خطوة نوعية نحو تعميم ثقافة الدفع الرقمي على المستوى الوطني.

2- أجهزة الصراف الآلي (GAB)

تُعد أجهزة الصراف الآلي المتقدمة من بين الوسائط التكنولوجية المصرفية التي تتيح للمستخدمين تنفيذ مجموعة واسعة من العمليات البنكية بشكل آلي. بخلاف أجهزة الصرف التقليدية التي تقتصر وظيفتها على سحب النقود، تتميز هذه الأجهزة بقدرتها على تقديم خدمات متعددة عبر بطاقات إلكترونية مخصصة. وتشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر، إيداع الأموال، طلب دفاتر الشيكات، وتحويل الأموال بين الحسابات.

و يسعى بنك BEA إلى تحديث بنيته التحتية الخاصة بأجهزة الصراف الآلي من خلال استبدال المعدات التقليدية بأخرى أكثر تطورًا. وتتميز هذه الأجهزة الحديثة بقدرتها على تنفيذ جملة من العمليات المصرفية، بما في ذلك السحب النقدي، الإيداع، والاستعلام عن الرصيد، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتعزيز رضا العملاء.

3- الموزع الآلي للأوراق DAB

يُعد جهاز الصرف الآلي للأوراق النقدية (DAB) أحد الوسائل التكنولوجية المتقدمة التي تتيح للعملاء إجراء عمليات السحب النقدي باستخدام البطاقة البنكية دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر. يعتمد هذا النظام على جهاز إلكتروني متصل بوحدة قراءة إلكترونية مخصصة لقراءة بيانات البطاقات الممغنطة، حيث يقوم بتحديد صلاحية البطاقة وتنفيذ العمليات المصرفية المطلوبة. يتم تحديث المعلومات الخاصة بالعمليات المالية المنفذة وتسجيلها تلقائيًا بشكل أسبوعي، مما يضمن دقة البيانات وسلامتها. ومن الناحية التشغيلية.

يعمل هذا النظام بكفاءة عالية وعلى مدار الساعة دون انقطاع، مما يتيح للعملاء إمكانية السحب من مواقع متعددة، سواء داخل الفروع أو في أماكن أخرى. وتكمن أهمية هذا الجهاز في قدرته على تقليل الضغط على الفروع المصرفية من خلال خفض معدل عمليات السحب التي تُنفذ داخلها، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتسهيل إنجاز معاملاتهم المالية.

4- الدفع عبر الهاتف الذكي باستخدام رموز الاستجابة السريعة (QR Code)

ابتداءً من أكتوبر 2024، أصبح بإمكان زبائن BEA إجراء معاملاتهم المالية من خلال مسح رموز QR التي يعرضها التجار. وتُعد هذه الوسيلة أداة فعالة لتنفيذ عمليات الدفع الفوري مقابل السلع أو الخدمات، إذ تُسهم في تسريع الإجراءات وتقليص مدة الانتظار داخل نقاط البيع.

5- تقنية SoftPOS لتحويل الهواتف إلى منصات للدفع الإلكتروني

ضمن مسعى البنك لمواكبة أحدث الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، يعمل BEA بالتنسيق مع شبكة النقد الآلي الوطنية على اعتماد تقنية SoftPOS، التي تتيح تحويل الهواتف المحمولة المزودة بخاصية NFC إلى أجهزة نقاط بيع إلكترونية. وبفضل هذه التقنية، يصبح بإمكان التجار استقبال مدفوعات الزبائن دون الحاجة إلى أجهزة مادية، سواء عبر بطاقات الدفع أو الهواتف المحمولة.

المطلب الثالث : الأنظمة التكنولوجية التي يعتمدها البنك الخارجي الجزائري

يُعَدُّ البنك الخارجي الجزائري (BEA) من المؤسسات المصرفية الرائدة في الجزائر التي تبنّت استراتيجيات رقمية متقدمة لتعزيز كفاءتها التشغيلية وتقديم خدمات مالية مبتكرة. وفيما يلي عرضٌ مُفصَّل للأنظمة التكنولوجية التي يعتمدها البنك:

نظام المقاصة الإلكترونية (ACTI)

يُعتبر نظام المقاصة الإلكترونية (Automated Clearing and Transfer Items – ACTI) جزءًا أساسيًا من البنية التحتية الوطنية للدفع في الجزائر. يُمكِّن هذا النظام البنوك من تبادل الشيكات وأوامر الدفع بطريقة مؤتمتة، مما يُسرّع من معالجة المعاملات ويُقلل من الحاجة إلى الإجراءات اليدوية.

نظام التسوية اللحظية (ARTS)

يُساهم نظام التسوية اللحظية (Algerian Real Time Settlement - ARTS) في تسوية المعاملات الكبيرة بشكل فوري، مما يُعزز من كفاءة النظام المالي الوطني. يُمكّن هذا النظام البنك الخارجي الجزائري من تسوية المعاملات المالية بين البنوك في الوقت الحقيقي، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالتأخير في التسويات.

نظام SWIFT (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)

يُستخدم نظام SWIFT كمعيار عالمي لتبادل الرسائل المالية بين البنوك. يُمكّن هذا النظام البنك الخارجي الجزائري من إجراء تحويلات مالية دولية بسرعة وأمان، من خلال استخدام رمز SWIFT الخاص بالبنك. تُعد شبكة SWIFT ضرورية لتسهيل المعاملات الدولية، حيث تُوفر وسيلة موثوقة لتبادل المعلومات المالية بين المؤسسات المالية حول العالم.

النظام المصرفي الأساسي (Core Banking System)

في إطار سعيه لتحديث بنيته التحتية، شرع البنك الخارجي الجزائري في إجراءات تجهيز نفسه بنظام معلوماتي مدمج يُعرف بـ" Global Banking". يهدف هذا النظام إلى رقمنة العمليات البنكية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، مما يسمح بتوحيد البيانات، تسريع المعاملات، وتحسين تجربة الزبائن.

الخدمات المصرفية الرقمية

BEA Net: خدمة مصرفية عبر الإنترنت تتيح للعملاء إدارة حساباتهم، إجراء التحويلات، والاطلاع على كشوف الحسابات.

BEA Mobile: تطبيق للهاتف المحمول يُمكّن العملاء من إجراء التحويلات، التحقق من الأرصدة، والاطلاع على العمليات المصرفية.

خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت (E-Payment): تمكن العملاء من إجراء المدفوعات عبر الإنترنت بسهولة وأمان.

تُعد هذه الخدمات جزءًا من استراتيجية البنك في التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء.

نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني (EAIS)

يستخدم البنك نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني (EAIS) لتسهيل عمليات المحاسبة واتخاذ القرارات المالية. أظهرت دراسة حالة على وكالة البنك في الوادي أن هذا النظام يساهم بشكل كبير في ترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية.

تحديث أجهزة الصراف الآلي (GAB) وتوسيع شبكة نقاط البيع (TPE)

في إطار تحسين البنية التحتية، قامت BEA باستبدال الأجهزة القديمة بأخرى حديثة تدعم عمليات متعددة مثل السحب والإيداع والاستعلام عن الرصيد. كما تم توسيع شبكة أجهزة الدفع الإلكتروني لتسهيل عمليات الدفع عبر البطاقات البنكية.

الامتثال لمعايير الأمان الدولية

تسعى BEA إلى تحديث أنظمتها لتتوافق مع معايير الأمان الدولية، مثل معيار PCI-DSS، لضمان حماية بيانات العملاء وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية المقدمة.

تطبيقات مكتبية وحلول سحابية

في إطار التحول الرقمي، قامت BEA باعتماد تطبيقات مكتبية مثل Microsoft 365 لتعزيز التعاون بين الموظفين، بالإضافة إلى استخدام خدمات استضافة التطبيقات والحوسبة السحابية من GoDaddy.

الجدول (10) : يمثل قيمة المعاملات المالية باستخدام جهازDAB

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
القيمة المالية (دج)	10.100.000،00	69.903.000،00	91.312.000،00	160.600.000،00	186.600.000،00

المصدر: بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم (104)

المطلب الرابع : مقابلة مع مدير البنك

ضمن إطار التعمق في الدراسة وتحقيق أهداف البحث، تم توجيه مجموعة من الأسئلة إلى مدير وكالة البنك الخارجي الجزائري بمستغانم (الوكالة رقم 104)، وذلك بغرض توضيح وجهات النظر والحصول على بيانات نوعية تدعم التحليل العلمي للموضوع وهي كالاتي :

س1: ما هي أبرز التحولات التي شهدها فرع مستغانم 104 التابع للبنك الخارجي الجزائري في مجال التكنولوجيا المالية؟

ج1: شهد الفرع تطورات ملحوظة، منها اعتماد الدفع عبر الهاتف، وتعاون مع شركات تقنية لتحسين الخدمات، إضافة إلى إدماج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في العمليات المصرفية.

س2: ما الفوائد التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعملاء؟

ج2: توفر التكنولوجيا المالية سهولة وسرعة في المعاملات، حماية للبيانات، وتساعد في تنظيم الإنفاق وتحسين التحكم المالي.

س3: ما أبرز التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية؟

ج3: تشمل التحديات قضايا الأمن والخصوصية، ومخاطر الاحتيال، إضافة إلى تأثير الإفراط في الاعتماد على هذه التقنيات.

س5: كيف يضمن البنك حماية بيانات العملاء؟

ج5: يعتمد البنك على أنظمة أمن رقمي متقدمة، تحقق مزدوج، وتحديثات دورية للبنية التحتية لضمان سلامة البيانات.

س6: كيف يُقاس الأداء المالي والتشغيلي في البنك الخارجي الجزائري؟

ج6: يُقاس الأداء عبر مؤشرات مثل صافي الدخل، الإيرادات الكلية (من الفوائد والعمولات)، ومعدلات الإقراض التي تعكس مستوى الربحية.

س7: ما المقاييس الرئيسة لتقييم أداء البنك؟

ج7: تشمل مؤشرات الربحية، نسبة القروض إلى الودائع، كفاءة تحويل رأس المال، والسيولة المالية.

س8: كيف يُقاس رضا العملاء؟

ج8: من خلال استطلاعات الرأي وتحليل نتائجها لتحديد فرص التحسين وتعزيز جودة الخدمة.

س9: كيف تُدار المخاطر المالية؟

ج9: عبر تقييم مستمر للمخاطر، وتطبيق سياسات احترازية لتعزيز الاستقرار المالي.

بالطبع، إليك النسخة المختصرة من الإجابات مع الحفاظ على الأسلوب الأكاديمي والاحترافي:

س10 : كيف يرى البنك تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية؟

ج 10 : يعتبر البنك أن التكنولوجيا المالية عنصر محوري في تطوير القطاع المصرفي، حيث تُسهم في رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

س 11: كيف يُحسن البنك تجربة العملاء عبر التكنولوجيا المالية؟

ج 11: من خلال تحسين واجهات التطبيقات، وتقديم خدمات دعم مستمرة، يُمكن للعملاء الوصول إلى الخدمات بسهولة وسرعة أكبر.

س 12: كيف يتعاون البنك مع شركات التكنولوجيا المالية؟

ج 12: يتبنى البنك شراكات استراتيجية لتطوير حلول مبتكرة، تضمن التكامل بين الخدمات التقليدية والتقنيات الحديثة لتحسين الأداء المصرفي.

س13 : ما دور التكنولوجيا المالية في التحول الرقمي؟

ج13: تُعد محفزًا رئيسيًا للتحول الرقمي، إذ توفر عمليات أكثر كفاءة، وتسهل وصول العملاء إلى الخدمات بشكل أسرع وأقل تكلفة.

س14: كيف أثّرت التكنولوجيا المالية على ثقافة وهيكل البنك؟

ج14: أدت إلى تحول نحو الرقمنة، وإعادة تأهيل الموظفين لتبني مهارات تواكب المتغيرات التكنولوجية.

خلاصة الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة مستغانم

بيّنت هذه الخلاصة، من خلال الدراسة التطبيقية لوكالة مستغانم التابعة للبنك الخارجي الجزائري، أن التحول الرقمي داخل البنك قد بدأ يؤتي ثماره، خصوصًا فيما يتعلق بتبني أدوات التكنولوجيا المالية وتوسيع الخدمات الإلكترونية. كما كشفت المعطيات الميدانية عن تحسن تدريجي في مستوى الأداء، لكن مع استمرار التحديات المرتبطة بتكوين الكفاءات البشرية والتكيّف مع البنى التحتية المتوفرة. وتبرز التجربة كمؤشر على وجود نضج مؤسساتي نسبي في التعامل مع الرقمنة، لكنها تحتاج إلى تعزيز مؤسسي وتكامل تنظيمي أكبر لتحقيق تحوّل رقمي شامل ومستدام

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة المصرفية على المستويين الإقليمي والدولي، أصبحت التكنولوجيا المالية أحد المفاهيم الجوهرية التي تعيد تشكيل منطق العمل البنكي التقليدي، وتفرض نماذج جديدة في تقديم الخدمات وإدارة العمليات المالية..

و قد شهد القطاع البنكي في السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التقدم المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية، والتي أصبحت تمثل ركيزة أساسية لتطوير الخدمات المصرفية وتحسين الأداء البنكي. وقد أظهرت هذه الدراسة أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل فعّال في تسريع العمليات البنكية، تقليص التكاليف التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء من خلال حلول رقمية مبتكرة.

من خلال تحليل تجربة البنك الخارجي الجزائري – وكالة مستغانم، تبين أن هناك توجهًا جادًا نحو تبني هذه التقنيات، رغم التحديات التي لا تزال تواجه النظام المصرفي الجزائري، سواء من حيث البنية التحتية الرقمية، أو الإطار التشريعي والتنظيمي، أو حتى من حيث مستوى الوعي لدى العملاء..

1) اختبار صحة الفرضيات

اعتمدت الدراسة ثلاث فرضيات رئيسية، وقد تم التحقق من مدى صحتها من خلال التحليل النظري والتطبيقي (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة مستغانم):

الفرضية الأولى: التكنولوجيا المالية تُساهم فعليًا في تحسين الأداء البنكي من خلال تسريع العمليات، تقليل التكاليف، وتحسين جودة الخدمات. وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية بدليل تطور الأداء في البنك الخارجي الجزائري بعد إدخال بعض التقنيات الرقمية.

الفرضية الثانية: وجود تحديات تقنية وتشريعية تعيق تبني التكنولوجيا المالية. وقد تم تأكيد هذه الفرضية بوضوح، حيث أظهرت النتائج أن البنية التحتية غير كافية، وأن الإطار القانوني لا يواكب التحولات الرقمية.

الفرضية الثالثة: تطبيق التكنولوجيا المالية في البنك الخارجي الجزائري ساهم في تحسين تجربة العملاء وتقليل الأخطاء التشغيلية. وقد أكدت المقابلة الميدانية مع مدير الوكالة هذه النتيجة

2) نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- وجود علاقة إيجابية بين استخدام التكنولوجيا المالية وتحسين الأداء البنكي.
- اعتماد البنوك الجزائرية على بعض الخدمات الرقمية، إلا أن مستوى التكامل التكنولوجي لا يزال محدودًا.
- الحاجة الماسة إلى بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر دعمًا لتسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع البنكي.
- التكنولوجيا المالية أصبحت عنصرًا رئيسيًا في تطوير الأداء البنكي، ولا يمكن للبنوك الجزائرية تجاهلها في ظل المنافسة الرقمية.
- البنك الخارجي الجزائري – وكالة مستغانم أظهر انفتاحًا نحو الرقمنة، لكن على نطاق ضيق نسبيًا، ويحتاج إلى توسيع الاستخدام.
- هناك تحسن في رضا العملاء وجودة الخدمات بعد إدخال الوسائل الإلكترونية، مثل البطاقات، التطبيقات البنكية، والدفع عبر الإنترنت.
- مشروع الدينار الرقمي الجزائري يُعد خطوة طموحة لكن يحتاج إلى إعداد مؤسساتي وتقني أكبر لضمان فعاليته

3) التوصيات والاقتراحات

وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة:

- تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية.
- تطوير برامج التكوين والتدريب للموارد البشرية المصرفية.
- اعتماد سياسات أكثر مرونة لتشجيع الابتكار المالي ومرافقة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
- تحديث الإطار القانوني والرقابي بما يتماشى مع التحولات الرقمية العالمية.
- تحديث وتكييف الإطار التشريعي والرقابي بما يسمح بالابتكار وحماية المعاملات الرقمية.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية للمؤسسات المالية، خصوصًا في المناطق الداخلية
- الاستثمار في تكوين الموارد البشرية بالبنوك على استعمال وإدارة الحلول التكنولوجية.
- دعم الشراكات بين البنوك وشركات الفيتنك الناشئة (Startups Fintech).
- إطلاق حملات توعية رقمية لتثقيف الجمهور وتشجيعهم على استخدام الخدمات الإلكترونية.

4) **آفاق الدراسة**

فتحت الدراسة المجال لعدة مواضيع بحثية مستقبلية، نذكر منها:

- تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية وخدمة العملاء في البنوك الجزائرية.
- دراسة تأثير تقنية البلوك تشين والعملات الرقمية على الشفافية البنكية وأمن المعاملات.
- تقييم مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق النظام المصرفي المفتوح (Open Banking).
- دراسة مقارنة بين تطبيق التكنولوجيا المالية في الجزائر ودول مشابهة من حيث البنية الاقتصادية والتنظيمية.
- التعمق في تأثير مشروع الدينار الرقمي الجزائري على السياسات النقدية واستقرار القطاع المالي

إن التحول الرقمي لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية لمواكبة التطورات العالمية وضمان استمرارية البنوك في بيئة مالية تتسم بالمنافسة الشديدة وسرعة التغير. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إرادة مؤسساتية قوية ورؤية استراتيجية شاملة لتوظيف إمكانات التكنولوجيا المالية بما يخدم التنمية الاقتصادية ويعزز من شمول مالي فعّال ومستدام في الجزائر.

المصادر والمراجع

المصادروالمراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد هشام قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة – دراسة اقتصادية شرعية محاسبية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2019 .
2. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
3. حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2011 .
4. خليل محمد حسن الشماع، المحاسبة الإدارية في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2015 .
5. فريد حبيب لبان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، 2019 .
6. محمود عميد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2013.

الرسائل الجامعية

1. إسحاق بن علال، أيمن قاسم، فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2023-2024.
2. إلهام حجريوة، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2024.
3. زينب بوقابة، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
4. سهير بن الساسي، نجوى بوطبخ، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019-2020.
5. صبيحة قصير، أثر التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2023-2024.
6. صونية كيلاني، استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015-2016.
7. عادل عشي، علي رحال، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم – دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2000-2002.

8. عذراء ميموني، خولة بوحالة، أثر التعامل بالعملات المشفرة على أداء السياسة النقدية (دراسة استشرافية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2023.
9. خالد بيلوطة ,رمضان براغشة, أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك , مذكرة ماستر ,جامعة 8 ماي 1945 قالمة , الجزائر 2022
10. خولة صغير، أثر التكنولوجيا المالية على توسع النشاط المصرفي (دراسة حالة بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري – وكالتي البرواقية بالمدية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2020-2021.
11. نجاة مجوري، عتيق نصر عواطف، الخدمات الرقمية المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي، دراسة حالة تجارب دولية (كينيا، الهند، الإمارات)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2021-2022.

المجلات

1. أسامة معمري ،جمال عمورة ، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 14 ، العدد 01 ، الجزائر،2019 .
2. أمحمد موسى على شحاته، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 06 العدد 01 ،كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر، 2019 .
3. أمينة طباوي ، سارة بودربالة حدة ، استخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في قياس الأداء الاستراتيجي لمؤسسة مطاحن الأغواط، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10 ، العدد 02 ، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية ، جامعة الأغواط ،الجزائر، 2019 .
4. إنصاف قسوري ،فريد عبة ،تداعيات إصدار الدينار الرقمي الجزائري " E-DZ D"في ظل القانون النقدي والمصرفي رقد 23- 09 ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، المجلد 13 ، العدد 01 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، 2024 .
5. جمال ملكي ، أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فاعلية ومستقبل السياسات النقدية – دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري. مجلة الدراسات الإقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 01 ، جامعة الجزائر 3،الجزائر ، 2023 .
6. جلال رفين ،زوليخة بختي ،واقع التكنولوجيا المالية ((Fintechفي القطاع المصرفي الجزائري ،دراسة تحليلية الممتدة من 2016 إلى 2023 ،مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد 09 ، العدد 02 ، مخبر الدراسات المحاسبية، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2024 .
7. حمزة رملي ، قياس الأداء الاستراتيجي لمجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر، نموذج لقياس الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن من الجيل الثالث ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 07 ، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية و التجاري وعلوم التسيير ،جامعة سطيف 1 ،الجزائر ، 2018 .
8. حياة براهيمي بن حرات ،واخرون ، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط والشمال افريقيا بين دوافع الانشاء وعوائق الاستدامة ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، العدد 22 ، 2019.
9. رفيقة بن عيشوبة ، وآخرون، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجملة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01 ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2021 .

10. زهراء إسكندر ،حمود جار الله ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 33، 2020 .
11. زينب حمدي ، الزهراء أو قاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية ، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2019 .
12. صالح طالم ، اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية منصات التمويل الجماعي أنموذجا ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13 ، العدد 02،جامعة تيسمسيلت ،الجزائر ، 2022 .
13. عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي ، الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق والمحافظة على البيئة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 03 ،العدد 02، جامعة أحمد دراية ، أدرار، الجزائر ، 2020 .
14. عبد الرحمان شامي، إلياس سليماني، التوجه السوقي والأداء التسويقي، دراسة تطبيقية بالبنوك العمومية بولاية بشار، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 06 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2017 .
15. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية : مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ،المجلد 01 العدد 01 ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2001 .
16. عثمان عثمانية ،وداد بن قيراط ،نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي الجزائري ، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 08 ، العدد 03 ، مخبر المقاولاتية وإدارة المنضمات ،جامعة العربي التبسي ،الجزائر، 2022 .
17. طبايبية رمزي ،التكنولوجيا المالية كتوجه حديثة تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية ، دراسة تحليلية لتجربة الإمارات العربية والمملكة السعودية مع الإشارة الى حالة الجزائر ، مجلة الافاق للدراسات الإقتصادية ،المجلد 08 ، العدد 01، جامعة قالمة، الجزائر ،2023 .
18. عفاف بن علقمة ، يوسف سائحي ،دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 07 ،العدد 03 ،المركز الجامعي تامنغست ،جامعة سطيف ،الجزائر ،2018 .
19. فاطنة حنان بوخاري ، دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية عرض لتجارب دول رائدة ، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد 08، العدد 02 ، مخبر تسيير المؤسسات ، جامعة الجلالي اليابس سيدي بلعباس ، الجزائر،2022 .
20. ليليا بن منصور، دلال عجالي، دراسة تحليلية لتقييم الاداء في المؤسسات المالية والتأمينية والصحية، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 13 العدد 01 ،جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر 2017 .
21. لخضر زيدان ،محمد فرجي ، مشروع الدينار الرقمي للبنك المركزي المكاسب المحتملة و سيناريوهات التنفيذ ، مجلة المدبر ، المجلد 08 ،العدد 01 ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2021 .
22. منار حيدر ، وآخرون، التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي ، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 16 ، العدد 64، العراق ، 2020 .
23. منيرة بياس ،نبيلة فالي ، الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات التكنولوجيا المالية، دراسة حالة ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي ، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 03، العدد 01 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01 ، الجزائر، 2020 .
24. مروان درويش ، انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية على تحسين أداء البنوك العاملة في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2018، ص .

25. ميرفت محمد عبد الوهاب ، التكنولوجيا المالية ومدى استفادت الفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، للمجلد 113 ،العدد547 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع ، مصر، 2022 .
26. نعمان محصول ، موصو سراح ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال فترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 03 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2019 .
27. وفاء حمد ش ، واخرون ،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات ، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12،العدد 04 ،جامعة باجي المختار عنابة ، الجزائر، 2021 .
28. وفاء حمد ش ، لمياء عماني ، سمية بن علي ،2021،دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات ، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12،العدد 04 .
29. وهيبة عبد الرحيم، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر ، 2019 .
30. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 ، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر ، 2018 .
31. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أو قاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13 ، العدد 02 ، المركز الجامعي تمنراست ،الجزائر ، 2019 .
32. ويسام بن فضة ، حكيم بن حسان ، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي . مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 04، العدد 03، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2020 .
33. ويسام بن فضة، حكيم بن حسان ، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04 ، العدد 03 , جامعة بومرداس، الجزائر ،2020 .
34. ليندة ايت بشير ،دراسة تحليلية للآثار المترتبة في اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،المجلد 15 ، العدد 02 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، مخبر الدراسات القانونية و الإقتصادية، المركز الجامعي أفلو ،الجزائر ، 2022 .
35. محمد عزوز ، أثر تدقيق محددات الأداء الوظيفي على فعالية الموظفين في الإدارة الرياضية ،مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد10 ، العدد05 ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ،2020 .
36. رابح الأمين المانسبع ، آليات رقمنة الخدمات المالية والمصرفية لإرساء الشمول المالي اعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية كسبيل ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03،جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر 2022، ص 638.

التقارير

1. أسامة فتحي، الدور الرقابي في دعم منظومة التأمين متناهي الصغر ، تقرير الهيئة العامة لرقابة المالية ، 2017 .
2. تقرير بيرفوت , التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا , بيرفوت و ومضة , 2016 .
3. تقرير الاستقرار المالي بنك الجزائر ، 2017
4. نفيسة الخير ، التقنيات المالية الحديثة، تقرير صندوق النقد العربي ، العدد 04 ،أبوظبي ، الامارات، 2020 .
5. أيمن صالح، نوران يوسف، دليل مصطلحات التقنيات المالية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص10.

6. عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية صندوق النقد العربي، أبوظبي ، 2019 .

المؤتمرات

1. سامية إسماعيل سكيك ، التكنولوجيا المالية في الشركات الناشئة في فلسطين – واقع وافاق التطوير ، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة الجزء الأول ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ، المانيا ،المنعقد في 04-05 جوان 2022
2. فاطمة الزهراء العربي ، الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة – حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة ، كتاب المؤتمر العلمي الدولي حول استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة الجزء الأول ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ، المانيا، المنعقد في يومي 04-05 جوان 2022 .

الملتقيات

1. هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المالية والمصرفية في ظل التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية بالدول العربية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدية ،الجزائر ، 26 سبتمبر 2019 .
2. صبيحة قاسم هاشم ، جياد العبادي رزاق ، أثر الثقة التنظيمية في الأداء الاستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات 2010 .

المو اقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لشركة BEYN متاح على الرابط /https://beyn.io/en
2. الموقع الرسمي لشركة TELETIC على الرابط التالي: https://teletic.dz
3. الموقع الرسمي للشركة متاح على الرابط https://ubexpay.com/fr/accueil
4. الموقع الرسمي لشركة Amentech متاح على الرابط: https://amentech.dz/
5. متوفر على الموقع : www.investopedia.com/terms/p/payment.asp بتاريخ2020/06/09 ، على الساعة : 13:05.
6. https://www.satim.dz
7. https://www.aljazairalyoum.dz/dinaralgrien

المصادروالمراجع باللغة الأجنبية

1. Amrane, Samra & Damene, Ouahiba. FinTech Adoption in the Algerian Banking Sector: Reality and Challenges. Journal of Economic Integration, Volume 11, Number 5, pp. 213–227. 2023.
2. Arner, Douglas W., Barberis, Janos N., & Buckley, Ross P. "The Evolution of Fintech: A New Post-Crisis Paradigm?" Working Paper No. 2015/047, Faculty of Law, University of Hong Kong. Later published in: Georgetown Journal of International Law, Vol. 47, 2016, pp. 1271–1319.
3. Basel Committee on Banking Supervision. Sound Practices: Implications of fintech developments for banks and bank supervisors. February 2018.
4. Boot, Alexander & Willem, Arnold. "The Future of Banking: From Economies of Scale and Scope to Fintech," published in: European Economy – Banks, Regulation, and the Real Sector, Issue 2, pages 77–95, 2017.

5. Hazik, Mohamed & Ali, Hassnian. Blockchain, Fintech, and Islamic Finance: Building the Future in the New Islamic Digital Economy. First Edition. De Gruyter Publishing, Germany, 2019.
6. Kämpe, Kärsti & Näsman, Amanda. The Future Bank: Banking Services from the Perspective of Generation Y, Facing the Challenges of Industrial Transformation (Master's thesis, KTH Royal Institute of Technology), 2018.
7. Melakhessou, Rania. Les obstacles à l'adoption des technologies financières dans le secteur bancaire algérien : Analyse et perspectives. Al-Manhal Économique, Vol. 7, No. 1, pp. 1167–1182. 2024.
8. Nicoletti, Bernardo. The Future of FinTech: Integrating Finance and Technology in Financial Services. 1st edition. Cham: Springer International Publishing, 2017.
9. Thakor, Anjan V. FINTECH AND BANKING: What do we know? Journal of Financial Intermediation, Washington University in St. Louis, CFAR, 2019.

الملاحق

الملحق رقم 01 :

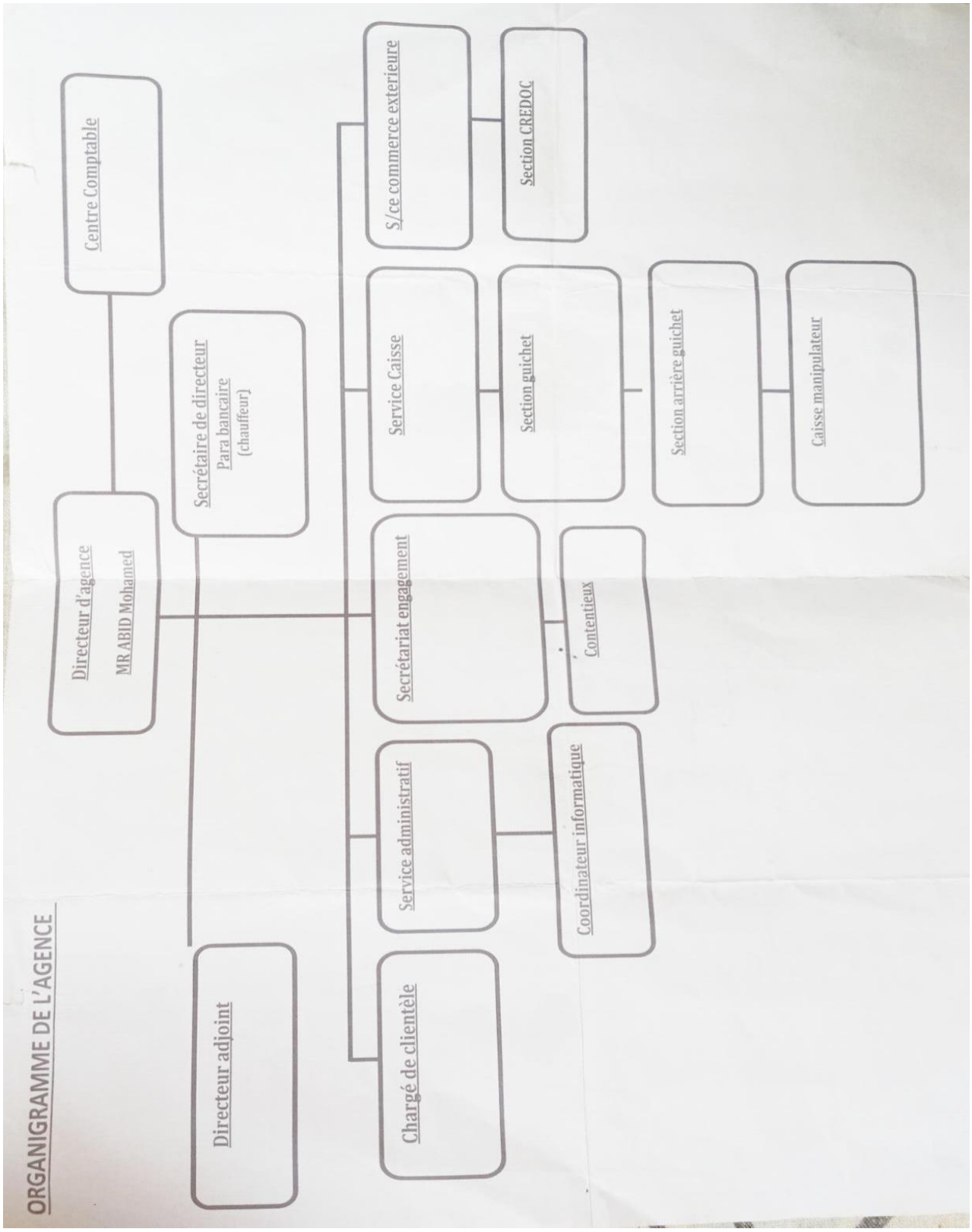

الملحق رقم 02 :

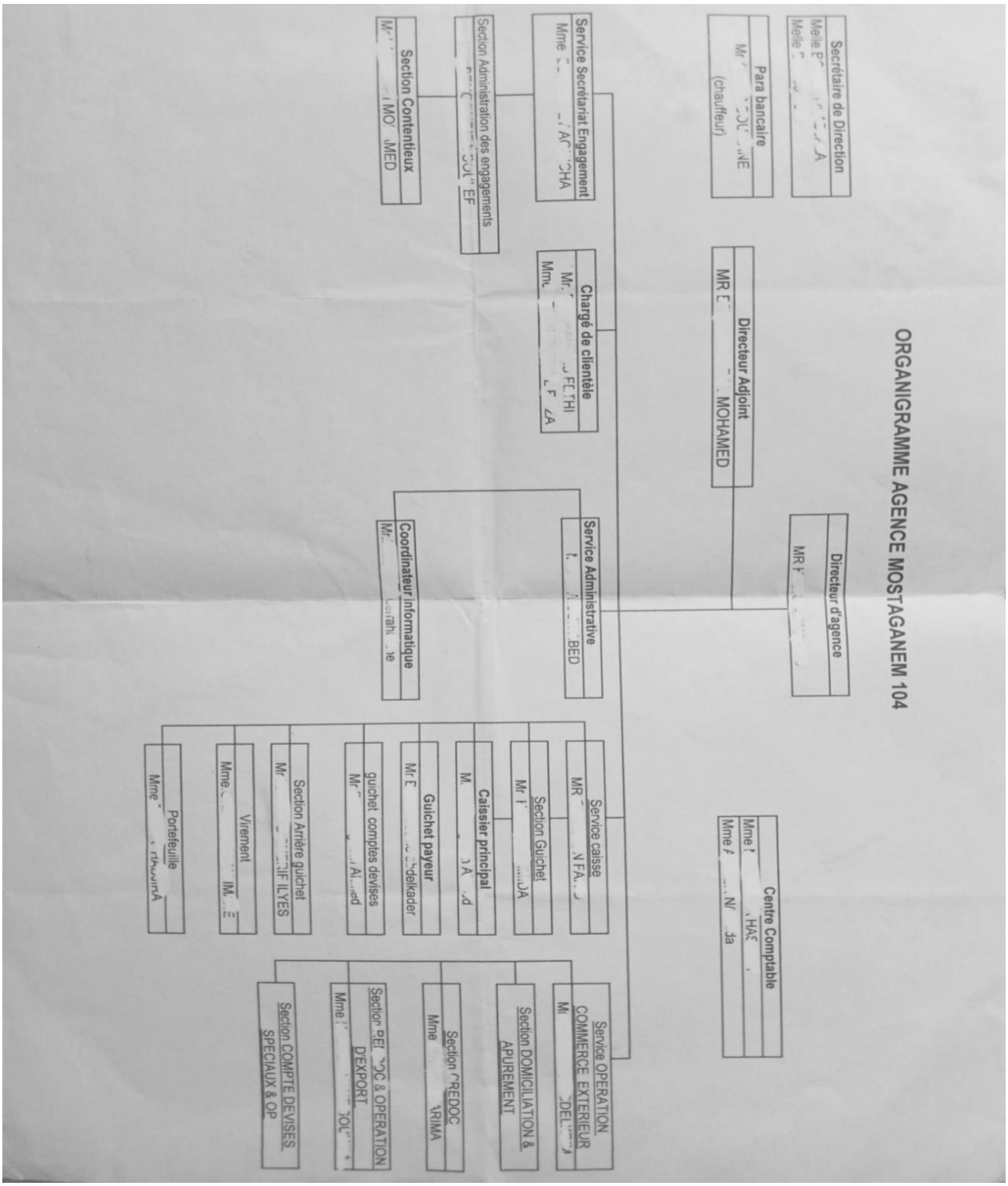

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحسين وتطوير أداء البنوك الجزائرية، وفي دفع الصناعة المصرفية نحو مزيد من الكفاءة والابتكار. فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً أساسياً في تعزيز جودة الخدمات المصرفية وتنويعها، من خلال ما تقدمه من حلول مبتكرة ومنتجات مالية جديدة تسهم في تحقيق الشمول المالي وتقليل مخاطر التمويل.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري – وكالة مستغانم 104، حيث أثبتت النتائج وجود توجه واضح نحو تبني التكنولوجيا المالية لما تحمله من مزايا، كتنويع المنتجات، تحسين جودة الأداء، وتعزيز القدرة التقييمية للبنك من خلال أدوات قياس دقيقة تساعد في فهم البيئة الداخلية والخارجية.

ورغم الأثر الإيجابي الملحوظ للتكنولوجيا المالية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق تبنها بشكل كامل، أبرزها العوامل الثقافية، صعوبة التأقلم مع التغيرات التكنولوجية، ومقاومة التغيير داخل البنوك، مما يشكل عقبة أمام تحقيق النضج الكامل في استخدام هذه التقنيات، سواء في البنك محل الدراسة أو في القطاع المصرفي الجزائري ككل.

خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تشكل ركيزة أساسية نحو تحقيق تنمية مالية مستدامة، لكنها تحتاج إلى بيئة تنظيمية وثقافية مساندة لتصل إلى مستويات متقدمة من الفعالية في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية ،الأداء البنكي ،البنك الخارجي الجز ائري ،الخدمات البنكية .

Summary :

This study aims to highlight the vital role that financial technology plays in improving and developing the performance of Algerian banks and in driving the banking industry toward greater efficiency and innovation. Information and communications technology (ICT) has become a key element in enhancing the quality and diversification of banking services, through the innovative solutions and new financial products it offers that contribute to achieving financial inclusion and reducing financing risks.

The study relied on a descriptive-analytical approach. A field study was also conducted at the Algerian Foreign Bank – Mostaganem Agency 104. The results demonstrated a clear trend toward adopting financial technology due to its advantages, such as product diversification, improved performance quality, and enhanced bank evaluation capabilities through accurate measurement tools that help understand the internal and external environment.

Despite the notable positive impact of financial technology, there are a number of challenges that hinder its full adoption, most notably cultural factors, difficulty adapting to technological changes, and resistance to change within banks. This constitutes an obstacle to achieving full maturity in the use of these technologies, both in the bank under study and in the Algerian banking sector as a whole.

The study concluded that financial technology constitutes a fundamental pillar towards achieving sustainable financial development, but it requires a supportive regulatory and cultural environment to reach advanced levels of effectiveness in Algerian banks..

Keywords: Financial technology, banking performance, Algerian foreign bank, banking services .